" إشكالية الهوية الإسلامية والاستقرار السياسي في الإتحاد الأوروبي 1990– 2011 "

إعداد

حمزة عبد الحليم محمد العلي

المشرف

الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي

(أستاذ مشارك)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص دراسات السلام والنزاعات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الأردن

13 - كانون أول -2011

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٣

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي ، رئيساً أستاذ مشارك في النظرية السياسية	....
الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة ، عضواً أستاذ في العلاقات الدولية ومناهج البحث	....
الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة ، عضواً أستاذ في التاريخ الحديث و المعاصر	....
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان ، عضواً أستاذ في العلاقات الدولية	....

جامعة مؤتة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى والدي العزيز من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

إلى أمي الحبيبة ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

شـــكر وتقـــديـــر

بعد شكري لله على نعمه وتوفيقه، أتقدم بالشكر إلى أستاذي ومعلمي وموجهي الدكتور جمال الشلبي لتكرمه بالإشراف على رسالتي، وتقديم النصح والتوجيه والإرشاد، وتحفيزي على المتابعة والتقدم، ومساعدتي خلال أيام الدراسة منذ مرحلة البكالوريوس في برنامج العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، حتى إتمام رسالة الماجستير إلى آخر كلمة فيها. وهذا يدفعني أيضاً إلى شكر أساتذتي في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الهاشمية وتقديرهم على الجهود العلمية التي أضافوها لي. وأتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع زملائي الذين ساعدوني ووقفـوا بجـانبي حتـى النهاية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة المؤلفة من الأستاذ الدكتور عدنان هياجنة. والأستاذ الدكتور محمد محافظة؛ والأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان من جامعة مؤتة الذين وافقوا على المشاركة في مناقشة رسالتي هذه، فلهم مني كل الاحترام والامتنان .

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
قائمة الجداول..	ز
قائمة الأشكال..	ح
الملخص..	ط
- **المقدمة**..	1
-المشكلة البحثية...	2
-أهمية الدراسة..	3
-فترة الدراسة..	3
- عينة الدراسة	4
-**الدراسات السابقة**..	
أ- الدراسات المباشرة	5
ب- الدراسات غير المباشرة	9
-منهجية الدراسة...	12
-مفاهيم الدراسة...	14
-إعلان الخطة	19
الفصل الأول : الإسلام السياسي في أوروبا	

أولاً : صعود الإسلام السياسي في أوروبا	20
أ-مفهوم الإسلام السياسي بين الأنا والآخر	20
ب-عوامل ظهور الإسلام السياسي في أوروبا	31
ثانياً: أشكال التعبير عن الهوية الإسلامية	
أ- مأسسة الهوية الإسلامية...	36
ب-الرموز الدينية للمسلمين في الإتحاد الأوروبي	46
الفصل الثاني : ديموغرافية المسلمين والتعايش في المجتمعات الأوروبية	
أولاً: الوجود الإسلامي في أوروبا..	59
ثانياً :القنبلة الديموغرافية للعرب والمسلمين..	64
ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الطرفين..	72
أ- صدامات ثقافية في مجتمعات غربية....................................	72
ب- إستطلاعات الرأي الدولية وواقع المسلمين في الإتحاد الأوروبي............	78
الفصل الثالث :العوامل الدافعة للمسلمين للتأثير على الإستقرار السياسي	
أولاً : الهجرة غير الشرعية بين الحاجة الإقتصادية والهواجس الأمنية...............	89
ثانياً : الصراعات في العالمين العربي والإسلامي	99
الفصل الرابع :خيارات دول الإتحاد الأوروبي لمواجهة اللاإستقرار	
أولاً :إدماج المسلمين في المجتمعات الغربية	108
ثانياً :فرض القيود والمواجهة الرسمية	119
الخاتمة	127
قائمة المصادر والمراجع	135

الملخص باللغة الإنجليزية...	149

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	الموقف الشعبي في الدنمارك حول الرسوم المسيئة.....................	53
2	عدد المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي................................	65
3	السكان المسلمون حسب المنطقة	70
4	الرؤية المتبادلة بين المسلمين ومسيحي المجتمع البريطاني.............	75
5	أراء عامة الشعب البريطاني أزاء المسلمين والمسيحيين................	76

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	الكثافة السكانية في الدول الأوروبية	86

الملخص

"إشكالية الهوية الإسلامية والاستقرار السياسي في الإتحاد الأوروبي : 1990 – 2011 "

إعداد

حمزة عبد الحليم محمد العلي

المشرف

الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي

(أستاذ مشارك)

حاولت هذه الدراسة التي حملت عنوان " إشكالية الهوية الإسلامية والاستقرار السياسي في الإتحاد الأوروبي : 1990-2011" الإجابة عن السؤال الجوهري التالي: هل حقاً يؤثر بروز الهوية الإسلامية في الاتحاد الأوروبي على الاستقرار في هذا الأخير؟

وسعت هذه الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة في فترة حرجة بين الطرفين تميزت بتحولات سياسية هامة على المستويين الدولي والإقليمي مثل: انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية التسعينات من القرن المنصرم، وانهيار سور برلين عام 1989، وحرب الخليج الثانية عام 1990، وأحداث 11 سبتمبر 2001، واحتلال أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، وحرب لبنان عام 2006، وحرب غزة 2008. وتفترض الدراسة أنه كلما ازداد بروز الهوية الإسلامية برموزها المختلفة(حجاب و مآذن، ومدارس تعليم القرآن) بين الجاليات العربية والإسلامية المقيمة في دول الاتحاد الأوربي ستزداد الصراعات بينها وبين المجتمعات التي تعيش فيها مما سيؤدي، بالضرورة، إلى عدم الاستقرار.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تقديم إضافة جديدة في حقل دراسات السلام والنزاعات والنظرية والفكر السياسي من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المسلمين وهويتهم الإسلامية والمجتمعات المضيفة لهم في الاتحاد الأوروبي. كما أنها تتيح هذه الدراسة الفرصة لصناع القرار في الدول المعنية لمعرفة طبيعة هذه العلاقة علمياً، مما قد يقود إلى التقليل من حدت الصراع وإتباع السياسات المعنية لتحقيق الأهداف التي تحقق لها الاستقرار السياسي والأمني، وتكريس السلام بين الطرفين.

وقد اتبعت الدراسة "منهج تحليل النظم" لديفيد إيستون الذي يبني نظريته على أساس أن الظاهرة السياسية هي مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، التي تتكون أساسا من نظام

System ومحيط Environment . ويعود السبب الرئيسي في اختيار هذا المنهج إلى أن " الهوية الإسلامية" تمثل إحدى الوحدات الأساسية" المكونة للنظام السياسي الأوروبي"، وبالتالي، تتعرض هذه الهوية للمؤثرات والضغوطات نسها التي يتلقاها النظام من البيئة المحيطة ، مما يتعين على المسلمين والجاليات العربية مشاركة هذا النظام في الاستجابة لهذه المؤثرات سلباً أو إيجاباً .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بناءاً على المنهج المستخدم منها :

1. تحول ظاهرة الوجود العربي والإسلامي بدول الإتحاد الأوروبي إلى ظاهرة لصيقة بهذا المجتمع الأوروبي ، إذ يصعب الحديث عنها مفصولة أو الاستهانة بها، فهم "ليسوا عابري سبيل بل مواطنون بشكل كامل"، حيث يبلغ عدد العرب والمسلمين المقيمين في أوروبا حالياً (24) مليون نسمة ؛ أي حوالي 5 % من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي.
2. أدت السياسات الأوروبية إلى عدم المساواة بين المسلمين وغيرهم من الجماعات الدينية الأخرى أحياناً ، بل والتراجع عن بعض الحقوق المعطاة للجماعات الدينية، هذا بالإضافة إلى استهداف المسلمين بخطابات معادية أكثر من غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى .
3. في ما يختص بالعلاقة المتبادلة بين مجتمع المهاجرين والمجتمع المستقبل لهم، يمكن رصد أثر المجتمع الغربي على نظرة وممارسة المسلمين لعقيدتهم. أما من ناحية المجتمع الغربي وكيفية استقباله للمسلمين، فيمكن ملاحظة اختلاف مواقف الدول والمجتمعات في الغرب عبر المراحل المختلفة ، بحيث تشهد المرحلة الحالية تأزماً غير مسبوق في العلاقة بين المجتمعات الغربية من ناحية والجماعات المهاجرة من المسلمين من ناحية أخرى.

المقدمة

مرت بعض دول الاتحاد الأوروبي بالعديد من "نقاط التحول" التي عمقت خلال هذه الفترة المشكلات الأمنية فيها من ناحية، وانعكست على سلوكياتها في السياسة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى. وذلك بسبب تفجيرات مدريد العام 2004 وتفجيرات لندن العام 2005، حيث ساهم ذلك في التأثير على العلاقة بين العرب والمسلمين في الاتحاد الأوروبي وبين المجتمعات المضيفة لهم، لا سيما بعد أن تم الربط بين المسلمين والإرهاب، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول العام 2001 التي أدت إلى تحولات حضارية كثيرة، وتغير في الكثير من المفاهيم الفكرية في العلاقات الدولية، ومنها العلاقات العربية – الأوروبية الممتدة جذورها إلى القرن السابع الميلادي.

من هذا المنطلق، وبناءً على هذه التغيرات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين "الهوية الإسلامية" والاستقرار السياسي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من العام 1990 وحتى العام 2011، وهي الفترة الزمنية التي عرفت الكثير من التحولات الدولية عموماً والعربية الأوروبية خصوصاً، لا سيما المتعلقة بانهيار الاتحاد السوفييتي، وانهيار سور برلين العام 1989، وحرب الخليج الثانية العام 1990، وأحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، واحتلال أفغانستان العام 2001 والعراق العام 2003.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الجوهري التالي: هل حقاً يؤثر بروز الهوية الإسلامية في الاتحاد الأوروبي على الاستقرار في هذا الأخير؟

ولا شك في أن محاولة الإجابة عن هذا السؤال ستحيلنا إلى طرح بعض الأسئلة الفرعية والإجابه عنها مثل: متى كانت بداية صعود الإسلام السياسي في أوروبا و ما هي أسبابه؟ وما هي أشكال التعبير عن الهوية الإسلامية؟ وما هي العوامل التي تدفع المسلمين في أوروبا للتأثير على الاستقرار

السياسي في الاتحاد الأوروبي؟. وهل هناك علاقة بين ما يجري في البلاد العربية من حالة عدم إستقرار والاستقرار السياسي في أوروبا؟ وهل للديموغرافيا الإسلامية علاقة بالاستقرار السياسي في الاتحاد الأوروبي؟ وكيف تواجه دول الاتحاد الأوروبي هذه المشكلة وعبر أي سياسات؟

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في مناقشة واحدة من القضايا المهمة في علاقة العرب والمسلمين مع "الغرب الأوروبي" ألا وهي قضية الهوية الإسلامية في أوروبا والمشكلات التي تحيط بعمليات اندماج المسلمين هناك، وتأثير ذلك على الأستقرار فيها. وتبرز قضية الرموز الإسلامية في أوروبا مثل: قضية منع الحجاب في فرنسا وكذلك في ألمانيا العام (2010)؛ وقضية حظر بناء المآذن في سويسرا وبلجيكا العام (2009)؛ والرسوم المسيئة للرسول / صلى الله عليه وسلم / في بعض الدول الأوروبية، ومنها هولندا والدنمارك العام (2005) لتشكل بعد ذلك قضية خلاف وجدل بين العرب والمسلمين من جهة والغرب من جهة أخرى . ومما يزيد من حدة هذا الخلاف الإزدياد المضطرد في عدد المسلمين ، إذ يبلغ عدد العرب والمسلميــن المقيمين في أوروبا حالياً (24) مليون نسمة؛ أي حوالي 5 % من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي .

ومن خلال ما سبق، سوف يتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

هناك حالة صراع بين الجاليات العربية والإسلامية ورموزها الدينية (الثقافية) والمجتمعات المضيفة لهم في الدول الأوروبية على الصعيدين الأمني والسياسي .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تحليل العلاقة الإرتباطية بين بروز الهوية الإسلامية والظروف المحيطة بها الناتجة عن ما يسمى بـ " الإسلام السياسي " و" الاستقرار السياسي " في الاتحاد الأوروبي، بالاضافة إلى زيادة نسبة العرب والمسلمين في الاتحاد الأوروبي الذين يشكلون حوالي 5% من مجموع سكان أوروبا. وقد حظيت ظاهرة الإسلام السياسي باهتمام متزايد في تفاعلات السياسات: المحلية؛ والإقليمية؛ والدولية، وذلك نتيجةً المتغيرات والتطورات على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتبلور نظام دولي جديد , وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لعام 2001، والتطورات التي تبعتها، وبخاصة الحرب على الإرهاب .

وتنبع الأهمية، أيضاً، في ما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة من إضافة جديدة في حقل دراسات السلام والنزاعات والفكر السياسي من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المسلمين وهويتهم الإسلامية والمجتمعات المضيفة لهم في الاتحاد الأوروبي. كما تتيح هذه الدراسة الفرصة لصناع القرار في الدول المعنية لمعرفة طبيعة هذه العلاقة، مما ويؤدي إلى إتباع السياسات المعنية بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني لها، ومن ثم، تكريس السلام بين الطرفين.

فترة الدراسة :

تغطي فترة الدراسة المدة الزمنية الواقعة بين الأعوام 1990 وحتى فترة إعداد الدراسة من العام 2011 التي شهد فيها الاسلام اهتماماً في الاتحاد الأوروبي لأسباب عديدة منها:

1. تفكك الاتحاد السوفييتي الذي أدى إلى ظهور كيانات ودويلا ذات أكثريات أو أقليات إسلامية، مثل: البوسنة والهرسك؛ وألبانيا؛ وكوسوفو؛ وسلوفينيا.

2. أحداث 11 سبتمبر عام 2001 التي أدت إلى تحول في علاقة الغرب بالمسلمين، وتغير الكثير من المفاهيم الفكرية في العلاقات الدولية، ومنها العلاقات العربية – الأوروبية الممتدة جذورها إلى القرن السابع الميلادي؛ أي مع ظهور الإسلام الذي شكل، كما يقول المستشرق الفرنسي اليهودي ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) خطراً " قبل أن يصبح مشكلة". (**الشلبي**، 2007) .

3. تفجيرات مدريد عام 2004 وتفجيرات لندن عام 2005، إذ تعمقت خلال هذه الفترة حدة المشكلات الأمنية في الاتحاد الأوروبي. (**الشلبي**،2007).

عينة الدراسة :

تشتمل عينة الدراسة على الدول الأوروبية التالية : فرنسا؛ وألمانيا؛ وسويسرا؛ وبلجيكا، وهولندا؛ والدنمارك. والسبب في اختيار هذه الدول يتمثل في أن جميع الظواهر التي أدت إلى فرض قيود على المسلمين حدثت فيها:

1. هولندا، والدنمارك : الإساءة للرسول (صلى الله علية وسلم) عام (2005) .
2. سويسرا، وبلجيكا: منع بناء المآذن وبناء المساجد عام (2009) .
3. فرنسا وألمانيا: إصدار قوانين تمنع ارتداء الحجاب في الأماكن العامة العامين (2010 و 2011).

الدراسات السابقة :

يتضمن هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مهمة متعلقة بالإسلام والمسلمين وعلاقتهم بأوروبا، من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية، والسياسية.

وهي دراسات (عربية وأجنبية) ، حيث تم تقسيمها على أساس الدراسات المباشرة و الدراسات الغير مباشرة ، و تم اختيار بعض منها، وهي:

أولاً : الدراسات المباشرة

هناك دراسة للباحث كارن أبو الخير، مدير تحرير مجلة "السياسة الدولية" في مؤسسة الأهرام، عن ملامح الجدل الأوروبي حول (الهجرة والإسلام)، فقد ربط الباحث الاهتمام بقضايا الإسلام والمسلمين في أوروبا بمجموعة عوامل منها: أحداث 11 أيلول/ سبتمبر2001، وقضايا حضارية ودينية مثيرة للجدل مثل: 'الرسوم الدنماركية'؛ ثم تورط أبناء الجاليات المسلمة المختلفة في أوروبا في أعمال عنف وإرهاب داخل أوروبا. كما أشار الباحث إلى فكرة دارجة خلال السنوات الأخيرة مفادها أن المسلمين سيصبحون أغلبية عددية في أوروبا، وذلك لتزايد أعداد المهاجرين من المسلمين، ولارتفاع نسبة الخصوبة، ومعدلات المواليد بين مجتمعات الجاليات المسلمة عنها في المجتمعات الأوروبية. (**أبو الخير**، 2010).

أما الباحث شارل سان برو (Charles Sant Pro) . مدير مرصد الدراسات الجيوسياسية في باريس، فيرى في دراسته عن نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل الإسلام السلفي، أن الإسلام غالباً ما يشكل في الغرب محور نقاشات وتساؤلات عديدة، بل وحتى مخاوف غير منطقية. وأن الإسلام يدرس عموماً بمقياس قيم أو أيديولوجيات سائدة في العالم الغربي مثل " العلمانية" من دون تكليف النفس عناء فهم الإسلام بالرجوع إلى خصوصيته الذاتية وقيمه. بالإضافة إلى استخدام بعض

الكلمات والمصطلحات مثل: الإسلاموية؛ والجهاد؛ والسلفية؛ والشريعة، كما يرى سانت برو، بكثرة، ولكن من دون طرح أي تحديد علمي لها.

ويقول سان برو: "إن أحد أسباب نظرة العالم الغربي السيئة إلى الإسلام يعود إلى كون المتطرفين الثوريين والمنحرفين عن جادة الإسلام قد حاولوا إعطاء نشاطاتهم مظهراً إسلامياً براقاً. وإن أسباب التطرف ليست دينية بل سياسية، وليس الإسلام هو من يقود إلى الإرهاب، بل إنها المظالم والمساوئ التي وقعت الشعوب العربية والإسلامية ضحية لها. ومن ثم، فإن إدماج الإسلام بالإرهاب هو كذبة مختلقة، بل هو خطيئة، لأن ذلك يقوم على إنكار الأسباب الحقيقية للمشكلات، وعلى ترسيخ دوافع المتطرفين". (**برو**، 2009).

وفي كتاب للباحث الفرنسي فرانسوا بورغا (François Burga)، المتخصص في الإسلام السياسي، ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط الفرنسي (AFPO) (الإسلاموية في زمن القاعدة)، يتناول فيه التمييز بين شيئين أساسيين: الأول هو عودة شعبية عارمة لنزعة التدين الإسلامي. والثاني هو مئات الأشكال التعبيرية لأبناء الإسلام في المجالين السياسي والاجتماعي. ويؤكد الكاتب تمسكه برؤيته "للانبعاث الإسلامي" التي عبر عنها منذ أكثر من عقد من الزمان، على أنه "رد فعل ضد الغرب"، وتجديد لموقف الرفض، وأخذ مسافة معتبرة من الاستعمار الغربي (Burga,2006).

أما الباحث البريطاني بول ويلر (Paul Weller) فيستعرض في دراسة له واقع المسلمين في المملكة المتحدة، ويؤكد أن المسلمين هناك لا يعانون التمييز الديني فحسب، بل إنهم يعانون الكراهية الدينية "رُهاب الإسلام"، وإن كانت الدراسة تدل على أن المسلمين ليسوا وحدهم الذين يمسهم سوء التمييز والكراهية في المملكة المتحدة. وتخلُص الدراسة إلى أن رهاب الإسلام يمثل تحدياً جدياً

للمسلمين في المملكة المتحدة، إلا أن التعامل الجاد مع هذه المسألة يتطلب الاستعداد للتصدي لقضايا التمييز والإقصاء، بكل أبعادها وأشكالها، في المجتمع البريطاني.(**ويلر**، 2008).

وفي دراسة للباحث الأمريكي تيموثي سافيج، بعنوان (أوروبا والإسلام: الهلال المتنامي وصدام الثقافات) يقول : " إن للتحدي الإسلامي الذي تواجهه أوروبا اليوم بعدان: داخلي يقتضي من أوروبا إدماج الأقليات الإسلامية التي تعيش في عزلة (في الغيتوهات)، مع التزايد الديموغرافي السريع، وهو ما يعتبره الكثير من الأوروبيين مهدداً للهوية الجماعية الغربية، ولقيم المجتمع الأوروبية. أما التحدي الخارجي؛ فهو ضرورة أن تبلور أوروبا مقاربة للتعامل والتعاطي مع مجموع الدول الإسلامية غير المستقرة، والمحاذية لأوروبا جنوباً وشرقاً، في دراسة تحليلية حول تنامي الإسلام في أوروبا الممتدة من الدار البيضاء جنوباً إلى القوقاز شرقا. ولعل تفعيل الاستراتيجية الأمنية أوروبا آمنة في عالم أفضل، ومبادرة أوروبا الواسعة ــ وجوار جديد، تكتسي كلتاهما أهمية قصوى في ظل التحديات الراهنة". (**سافيج** ، 2004) .

ونقلاً عن مقالة للباحث مصطفى الطحان بين كل من غراهام فوللر (Graham Fuller) وأيان ليسر (Ayan Lesser)[1] بينا في كتابهما (الإسلام والغرب): إن المشكلة الأساسية ليست الإسلام والغرب وإنما الإسلام في الغرب؛ فعدد المسلمين في أوروبا يقرب من 24 مليون نسمة. ولهذا الرقم آثاره الخطيرة على السياسة الخارجية والأمنية في العالم الغربي. وجميع السياسات التي تنطلق من الغرب اليوم.. إنما تنطلق من هاجس الوجود الإسلامي في الغرب.(**الطحان**، 2004).

---

[1] **جراهام فوللر**: رجل محنك عمل طويلاً في المجال الدبلوماسي وفي المخابرات، وأصبح من كبار خبراء مؤسسة راند. وكذلك إيان ليسر الذي هو من خبراء السياسة الدولية في المؤسسة نفسها **(aljazeera.net)** .

ورأى الباحث فرنسيس الموند (Francis Almond) في دراسته يعتبر أن وجود الأقليات المسلمة في أوروبا هو ظاهرة قديمة وحديثة في الوقت نفسه. وبينت الدراسة أن وجود الأقليات المسلمة في أوروبا ظاهرة متشعبة الأسباب، إذ هي تاريخية، واقتصادية، وسياسية. وتعدد الدراسة التحديات التي يفرضها وجود الأقليات المسلمة في أوروبا، وهي تحديات أيديولوجية وسياسية وبسيكولوجية. وتتضمن الدراسة جدولاً بعدد المسلمين في الدول الاوروبية. (Almond، 2007).

وفي كتاب آخر للباحث الفرنسي فرانسوا بورغا (François Burgat) : (وجهاً لوجه مع الإسلام السياسي) يبدو البعد أكثر دقة، يقول بورغا: "إن من التبسيط الشديد القول إن الإسلام ينكر الديمقراطية، وأنه غير متسامح مع الآخر ؛ لأن ذلك بعيد عن الحقيقة ". ويقول": " إن الإسلام يسعى للتعبير عن ذاتيته في نظام عالمي تهيمن عليه الدول الغربية والأيديولوجية الغربية". من هذا المنظور يسعى الإسلام السياسي لإعادة تأكيد أصالته في النظام العالمي الذي تهيمن عليه قوى خارجية، من ناحية، ويخضع للسيطرة الداخلية من نظام الدولة من ناحية أخرى، وهي السيطرة المدعومة من الغرب **(BURGAT, 2003)** .

وفي دراسة للباحث المفكرالإسلامي ممدوح الشيخ (الديموغرافيا موضوعاً للصراع على الهوية) يقول فيها: " إن المعطِ الإسلامي / كعنصر إضافي في التأثير على المشهد الداخلي وفي رسم السياسة الخارجية لأوروبا، سيكون أكثر من مجرد تأثير ديموغرافي وجغرافي. إن العلاقة بين أوروبا والتصاعد الإسلامي يثير ويولد العديد من الظواهر الجديدة، من قبيل تصاعد الإرهاب، بروز موجة جديدة من العداء للسامية، تحول العديد من الأحزاب الأوروبية إلي اليمين، مراجعة للحسابات السياسية في المؤسسات الأوروبية، إضافة تعقيدات جديدة قبل الوصول إلي الوحدة، وإمكانية الحاجة إلي إعادة النظر في أسس السياسة الخارجية". (**الشيخ** ، 2006) .

أما الباحث المصري مصطفى مرسي، المهتم في شؤون الأقليات , فقد ركز في كتابه (قضايا المهاجرين العرب في أوروبا) على هجرة العرب والمسلمين إلى دول الاتحاد الأوربي،وتناول دوافع الهجرة , وبخاصة العوامل الديمغرافية منها، وأهم المشكلات المتعلقة باندماج المهاجرين العرب والمسلمين بصفة خاصة في مجتمعات الهجرة الأوربية، التي يتبع أغلبها سياسات بشأن المهاجرين تعتمد إما مفهوم "الاندماج" أو "الاستيعاب". ويدرس الباحث القضايا الجديدة للهجرة التي برزت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ؛ مثل: الربط بين الهجرة والمهاجرين ومشكلات الإرهاب؛ وفرض قيود على انسياب الهجرة الطبيعية من منطقة إلى أخرى في العالم، ويتناول مغانم الهجرة ومغارمها، ويبحث في حقوق المهاجرين بين ضغوط العولمة والتطور الدولي السياسي والتشريعي لحمايتها (**مرسي** ، 2010) .

ثانياً : الدراسات غير المباشرة

هناك دراسة للباحث حسام الدين علي مجيد بعنوان (إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع)، إذ جاء موضوع الدراسة في بناء موزع على ثلاثة محاور: الأول يتناول بناء الدولة – الأمة وأزمتها، بينما يعالج الثاني موقع التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر. أما الثالث فقد سلط الضوء على نظرية الباحث " ويل كيملكا " في التعددية الثقافية. (**مجيد** ، 2010).

أما دراسة روبرت ليكن وستيفن بروك (Robert Leiken & Steven Brooke) الباحثين في مركز نيكسون Nixon Center، فتتناول أكثر حركات الإسلام السياسي فاعلية وأوسعها انتشاراً في العالم،

وهي "**حركة الإخوان المسلمون**". وتنتقد الدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية التي تضعها كلها في خانة واحدة، وتقول إن حركة الإخوان المسلمين تقارب الاعتدال، وتناقض في فكرها النظري وممارستها العملية ما يسمى التيار الجهادي، وتشير الدراسات ايضا إلى أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، والدول الغربية بعامة، الانفتاح على الحركات الإسلامية الفاعلة والمعتدلة، والتعاون معها في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ مثل: التصدي للفكر المتطرف؛ وتعزيز ركائز الديمقراطية. (**ليكن، بروك**، 2008).

ويتضمن كتاب راي تاكيه، ونيكولاس غفوسديف Ray Takeyh & Nicholas Ghafoosudaiy تفسيراً مختلفاً للإسلام السياسي؛ ففي كتابهما (انحسار ظل النبي: صعود وسقوط الإسلام السياسي المتطرف) يرسم الكتاب صورة قاتمة لمستقبل الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، قائلاً إنها فشلت، بشكل ذريع؛ لأنها عجزت عن إنتاج نموذج عملي للحكم في دولة قومية. ويذكر المؤلفان أن ما يسمونه "الإسلام المتشدد" هو أكثر مهارة في التحطيم بدلاً من الخلق والإبداع، وأنه ينجح في إثارة التمرد وتوجيه الاضطرابات بدلاً من بناء مجتمعات مستقرة متوازنة(takeyh , ghoosudaiy,2005)

ويعد كتاب (مستقبل الإسلام السياسي) للباحث غراهام فوللر(Graham Fuller) ، وهو كاتب ومحلل متخصص في شؤون العالم الإسلامي، وأحد كبار المستشارين السياسيين في مؤسسة راند للدراسات في واشنطن (Rand Studies in Washington) من أهم الكتب ذات الأُسلوب السلس، ما جعل هذا الكتاب مرجعاً جيداً لموضوع على قدر كبير من الأهمية للقارئ الغربي. والباحث يقول ببساطة

شديدة: " إن الإسلام هنا ليبقى، وهو يصلح بديلاً واقعياً للأنظمة القمعية في العالم الإسلامي، الأمر الذي يحتاج الغرب إلى الاعتياد عليه". (Fuller,2004).

ويرى الباحث جيل كيبيل (Gilles kepel)، المحلل السياسي الفرنسي والأستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس، أن هناك نموذجين يرصدان سياسة الدول الأوروبية تجاه المسلمين المقيمين فيها: الأول هو "النموذج الفرنسي" الذي يركز على ضرورة الاندماج الفردي للمسلمين في المجتمع الفرنسي، وتأكيد أولوية انتماء هؤلاء الأفراد إلى المجتمع الذي يحملون جنسيته على أية ولاءات أخرى مع الإقرار بوجودها. في المقابل هناك "النموذج البريطاني" الذي يعتمد على فكرة التعددية الثقافية ومنح الجاليات مساحة واسعة من الحرية للتعبير عن نفسها بالطريقة التي تراها مناسبة وضمن القانون، وهي لا تدعو إلى الاندماج الكلي في المجتمع البريطاني، بل تحترم التعدد الإثني وتحتفي به.**(kepel,2004).**

وفي دراسة لحسني عبيدي بعنوان (المسلمون في أوروبا بين الاندماج والتهميش)، أن بعض الأحزاب السياسية وعدداً كبيراً من المفكرين، قد نبهوا على خطورة التوظيف السياسي لموضوع الهوية، وبخاصة أن موضوعات الهجرة والعرب والمسلمين، تشكل تجارة رابحة لأحزاب سياسية، وبخاصة القومية اليمينية. وقد تطور الأمر إلى أن تقوم هذه الأحزاب السياسية بإطلاق مبادرات ومـــشروعات لقوانين تستهدف التقييد من بعض حقوق المسلمين؛ وهذا يزيد من تهميش الحضور الإسلامي، ويضعف فرص مسار المسلمين الاندماجي، وربما يؤدي إلى الانطواء على الذات. وتحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة؛ أبرزها: هل أخفقت أوروبا في قدرتها على استيعاب المهاجرين، وقبول أبنائها ذوي الأصول العربية والإسلامية؟ وهل ستصل عدوى تضييق الحريات

الدينية إلى جميع الدول الأوروبية؟ وهل ستسهم في تشجيع الراديكالية والتعصب عند أبناء المهجر؟ ولماذا تتردد أوروبا في اعتماد مبدأ الهويات المتعددة؛ مخرجاً لأزمة معرفية وسياسية ودينية؟ وهل نحن أمام تحدٍّ جديد للأوروبيين من أصل عربي وإسلامي، تقع عليهم مسؤولية كبيرة في إقناع مواطنيهم، بأن أسماءهم العربية ليست معياراً لقياس مدى اندماجهم، ولاسيما أنهم قد ولدوا في أوروبا، ونشأوا ودرسوا فيها، وهم يتنفسون هواءها ويسهمون في بنائها؟ (**عبيدي**، 2010).

وخلاصة الدراسات السابقة تتمثل في أن معظمها ركزت على قضايا المسلمين المتعلقة بالاندماج ، والإسلام السياسي ونظرة العالم الغربي للإسلام والمسلمين ، بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يمكن أن تقدمة من إضافة جديدة في دراسات السلام والنزاعات ، من خلال تركيزها على العامل الأمني المتمثل بالإستقرار في دول الإتحاد الأوروبي ، على خلفية تنامي الوجود الإسلامي في الإتحاد الأوروبي ، وما تبعها من أحداث قد شهدتها هذه الدول منذ زمن قريب .

- منهجية البحث Methodology of study :

ستعتمد الدراسة على منهج " تحليل النظم " لديفيد أيستون (David Easton) الذي يعد من أبرز المفكرين السياسيين المعاصرين الذين ساهموا بتحليل النظم السياسية بوضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات والمخرجات" Inputs and Outputs بنظرة وظيفية. ويبني دافيد أيستون نظريته في النظم السياسية على أساس أن الظاهرة السياسية هي مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، التي تتكون أساساً من نظام System ومحيط Environment . ويقوم هذا المنهج على أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ

بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات، إذ تشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام وتنقسم إلى: المطالب والمساندة والمطالب يقصد بها ما تريده البيئة من النظام بما يتعين عليه من عمل في سبيل الحفاظ على وجوده واستمراره، وفي الوقت نفسه تقدم البيئة المساندة للقرارات وسياسيات النظام استجابة المطالب القادمة من البيئة. وبعد ذالك يقوم النظام بعملية التحول التي تشير إلى استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالب تمر بعملية تحويل طويلة داخل تلك الأبنية قبل أن تظهر على شكل مخرجات، والتغذية العكسية تعني تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله وتكون هذه النتائج سبباً في ظهور مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد. (Eston ,1987). وتطبيقاً على هذه الدراسة ستكون المدخلات هي (الأحداث والظواهر التي شهدتها بعض الدول الاوروبية التي تؤثر على الاستقرار السياسي فيها)، أما المخرجات فستكون (القوانين التي فرضتها الدول الأوروبية والظواهر المتعلقة بالممارسات ضد المسلمين ورموزهم الدينية) .

أما الأسباب التي دعت إلى استخدام هذا المنهج، فإنها تعود إلى أن دراسة الهوية الإسلامية تعني دراسة أحد العناصر المكونة للنظام السياسي على الشكل التالي:

- بما أن الهوية الإسلامية تمثل احدى الوحدات المكونة للنظام السياسي الأوروبي، فإنها تتعرض للمؤثرات نفسها التي يتلقاها النظام من البيئة المحيطة، ما يتعين على المسلمين والجاليات العربية مشاركة هذا النظام في الاستجابة لهذه المؤثرات.
- ولكون هذه الجاليات العربية والمسلمين معنيين بالاستجابة تلك، فأنها تستجيب بشكل متوافق أو متعارض، مع رغبات النظام السياسي، الأمر الذي قد يحدث حالة من استقرار هذا النظام أو عدم استقراره.

مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة مفهومين رئيسيين الأول هو : الهوية (الإسلامية)، أما الثاني فهو الاستقرار السياسي.

أولاً: الهوية الإسلامية:

سيتم تعريف الهوية من خلال قسمين الأول: التعريف الاسمي، والثاني: التعريف الإجرائي.

- **التعريف الاسمي:**

يعلن كثيرون من المفكرين صعوبة تعريف الهوية، ومع ذلك يمكن القول إذ "الهوية في اللغة تعني الذات" (**مجمع اللغة العربية،** 1993). ويعرف الباحث عبد المنعم منصور الهوية بأنها: " مصطلح يعبر عن الطريقة التي يوصف بها الأفراد والمجموعات ذواتهم أو تعريف الآخرين لهم استناداً للعرق أو الدين أو اللغة أو الثقافة، مهما تكن العوامل الدالة على الهوية، فهي تعكس مفاهيم نفسية واجتماعية عميقة لدى الفرد في إطار تعامله مع جماعته" (**منصور،** 2009) .

وتُعرّف الهوية في الأدبيات المعاصرة بأنها: " الامتياز عن الغير والمطابقة للنفس، أي خصوصية الذات، وما يتميز به الفرد عن الأغيار من خصائص ومميزات ومن قيم ومقومات" (**عبدالله،** 2003،). أما الهوية عند الباحث الهيتي فهي عبارة عن " مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك مجتمع أو جماعة لذاته، وكيفية تمايزه عن الآخرين". (**الهيتي،** 2001).

ويُعرِّف المفكر الفرنسي أليكس ميكشيللي (Alex Mekshelli) الهوية بأنها : " منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي،

وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها. فالهوية هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة والجهد المركزي. وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عما سواه ويشعر بوحدتة الذاتية". **(ميكشيللي، 1993).**

أما الباحث محمد الزيري، فيعُرّف الهوية بأنها هي: " الذاتية والخصوصية، وهي جماع القيم والمثل والمبادئ التي تشكل الأساس الراسخ للشخصية الفردية أو الجماعية، وهوية الفرد هي عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه، وكذلك هوية المجتمع فهي الروح المعنوية والجوهر الأصيل للكيان الوطني. وتعرف الهوية أيضاً بأنها " الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية، وهي ليست ثابتة وإنما تتحول تبعاً لتحول الواقع، بل أكثر من ذلك هناك داخل كل هوية هويات متعددة ذوات مستويات مختلفة فهي ليست معطى قبلي، بل إن الإنسان هو الذي يخلقها وفق صيرورة التحول " (**الزيري ، 2007).**

التعريف الإجرائي :

"إن الهوية كيان يجمع بين انتماءات متكاملة، وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة. فالهوية القومية تمنح أبناء الأمة الشعور بالثقة والأمن والاستقرار. وفي الوقت الذي يكون فية المجتمع متعدداً بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية او سياسية أو اجتماعية، يتوجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة". " فالهوية المشتركة أو محاولة تحقيق

الاندماج الاجتماعي ليس بالضرورة إزالة الانتماءات الفرعية بقدر ما تعني ضمان عدم تضارب بين الهوية المشتركة والهوية الفردية، وبناء على هذه المعادلة تصبح السلطة هي القادرة على منح الهوية المشتركة، وذلك من خلال مؤسساتها المختلفة، وبذلك تصبح الهوية الفردية جزءاً من الهوية المشتركة".

وهذا يعني أن التباين ضروري ومساهم في انفتاح الآخرين وتكاملهم. ولكن هذا التباين يحتاج إلى "الروح الديمقراطية" التي يمكنها أن تحقق التلاحم الوجودي بين مختلف التكوينات الاجتماعية الصغرى في ظل البناء القومي أو الوطني الكبير. (**وطفة،** 1991). ويُعرِّف (رجب وزملاؤه) الهوية أو الذاتية الثقافية بأنها: " الطابع القومي للشخصية ونمط الحياة السائد في مجتمع معين والمرتبط أساساً بتراث مشترك من اللغة والتاريخ والدين والتقاليد والمتفاعل مع غيره من الطوابع القومية تأثيراً وتأثراً " (**رجب وأخرون،** 2000). أما بالنسبة لهذه الدراسة؛ فإنها تتبنى التعريف الأخير بوصفه تعريفاً إجرائياً للهوية؛ لأنه أقرب ما يكون لهدف الدراسة الذي ينظر للثقافة العربية والإسلامية في أوروبا على أنها" أداة جمع" لهذه القواسم المشتركة بين المسلمين في تلك البلاد.

2. الاستقرار السياسي political stability.

يجري تعريف الاستقرار السياسي في كثير من الأدبيات بأنه" الحفاظ على نظام شرعي على مدار فترة زمنية ممتدة". وفي إطار هذا التعريف العام؛ فإن مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم المركبة التي يمكن تحديدها بالتعرف على مكوناتها وأبعادها، لذالك لا بد من تعريف المفهوم تعريفاً اسمياً وإجرائياً .

التعريف الاسمي:

يشير مفهوم الاستقرار في اللغة الى القرار في المكان أو المكوث فيه مع السكون والثبات، قال تعالى : " فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ". (**سورة البقرة : الآيه** 36)، وقال الشوكاني في تفسير هذه الآية : "موضع الاستقرار (الثبات) وقيل هي القبور مستقر كل إنسان بعد موته"(**الشوكاني** ، 1994)

يتسم مفهوم " الاستقرار السياسي" شأنه شأن غيره من المفاهيم بالتعقيد وعدم القدرة على الإحاطة بجميع أبعاده. فيُعرف هيروتز (Hirots) الاستقرار السياسي بأنه " عملية التغيير التدريجي المنضبط التي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام". (**أبو الهنا** ، 2008). كما عرّفته الموسوعة البريطانية على أنه" الوضع الذي يبقي النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات دون صراع داخلي".(**Benton,1997**). أما الباحث عبد السلام الخوالدة، فيُعرّف الاستقرار السياسي بأنه :"عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراع والأزمات داخل المجتمع بما يمنع وصولها إلى حد التعبير العنيف عن نفسها دون استخدام العنف من جانب النظام إلا في أضيق الحدود، وكذالك قدرته على تلبية المطالب الموجهة إليه من خلال مؤسساته، وبما يكفل كفاءته" (**الخوالدة،** 2000).

التعريف الإجرائي:

يعني التعريف الإجرائي بالتعبير عن المفهوم من خلال مجموعة من "المؤشرات" التي تقبل القياس، بحيث يتوافر في هذه المؤشرات شرطَي: المصداقية؛ والكفاية. ومن خـــلال التعريفـــات الاســـمية السابقة، فإنه يمكن القول إن مؤشرات الاستـــقرار السياسي تتعدد بشكل كبير نسبياً، فقد عـــــددها بعضهم في:

- استقرار حكومي.
- استقرار نظامي.
- غياب العنف السياسي.

وقد عددها بعضهم الآخر بأنه: " انتشار الأمن على الأرواح والممتلكات لدى أفراد المجتمع، استمرارية القيادات السياسية في مناصبها على رأس النظام لفترة طويلة بناء على رضى الشعب، قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وتوازنه وتمتعه بالشرعية، اختفاء الانقسامات الطائفية والقبلية وعدم تعدد الولاءات في المجتمع، اختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية، عدم الانقلابات العسكرية والثورات والتمردات، ظهور البرامج التنموية طويلة الأجل، تطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية، قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية، ظهور العدل بشتى صوره بين أفراد المجتمع" .(**الخطيب** ، 1988).

كما عَرّف الباحث ريتشارد هيجوت (Richard Highot) الاستقرار السياسي بأنه : " قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، ويكون ذلك مصحوباً بعد استخدام العنف السياسي من جهة، وتــزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخــرى". (**هيجوت**، 2001) .

ويعرف الباحث رائد سليمان العنف السياسي كما يلي : " إن العنف السياسي هو التغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الجد هامة على ظاهرة الاستقرار السياسي". أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي, وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع ".(**سليمان** ، 2009) .

وعددها بعضهم الآخر لتشمل : " الاستقرار الحكومي والذي يتضمن غياب التغيير، أو التعديل الوزاري ، إضافة إلى استخدام العنف السياسي من : اعتقالات ، استخدام وحدات الجيش، أحداث الشغب، التظاهرات، الاضطرابات". (**الرشواني** ، 1997) .

وخلاصة القول، إن مفهوم الاستقرار السياسي يتلخص في أن الاستقرار السياسي يتمثل في مدى ثبات النظام وقدرته على الاستمرارية والفاعلية السياسية والتنموية دون صراعات سياسية أو اقتصادية واجتماعية ظاهرة أو كامنة .

وبناء" على ما تقدم، سوف يتم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول يتناول بداية ظهور الإسلام السياسي وصعوده في العالم الأوروبي وعوامل ظهوره؛ وأشكال التعبير عن الهوية العربية والإسلامية ورموزها المختلفة. أما الفصل الثاني؛ فيتناول الزيادة الديموغرافية للمسلمين في دول الاتحاد الأوروبي، وتعايش المسلمين مع مجتمعات هذه الدول المتمايزة سياسياً وثقافياً. ويبحث الفصل الثالث في العوامل الدافعة للمسلمين للتأثير على الاستقرار السياسي في الاتحاد الأوروبي عبر الهجرة غيرة الشرعية، والصراعات والحروب في العالَمين العربي والإسلامي. وأخيراً، يتطرق الفصل الرابع إلى خيارات الاتحاد الأوروبي للبحث عن الاستقرار من خلال إدماج المسلمين في مجتمعاتهم أو فرض قيود قانونية وسياسية؛ أي عبر مواجهة حادة.

الفصل الأول

الإسلام السياسي في أوروبا

أولاً: صعود " الإسلام السياسي" في أوروبا

يعد مفهوم " الإسلام السياسي" من المفاهيم الإعلامية والسياسية التي أخذت مساحة كبيرة من النقاش والجدل بين المفكرين والباحثين؛ نظراً لانعكاساته السياسية، والاجتماعية، والأمنية على المستويين العربي – الإسلامي؛ والغربي- الأوروبي. وعليه، سينصب جهدنا، الآن، عبر تعريف هذا المفهوم حسب المفكرين العرب والمسلمين (الآنا) من جهة، والغربيين (الآخر) من جهة أخرى، إضافة إلى تحليل العوامل التي ساهمت، أو على الأقل، دفعت في إبرازه على أرض الواقع:

أ. مفهوم الإسلام السياسي بين الأنا والآخر

ازدادت الدراسات الصادرة عن المؤسسات العربية والغربية التي تناولت الإسلام بوصفه أيديولوجية وثقافة وقوة وجغرافيا . وقد سلكت هذه الدراسات طرقاً شتى في رسم مستقبل الإسلام وعلاقته مع الغرب؛ فبعضها بالغ في العداء وافتعال الصدام، وبعضها الآخر التزم شيئاً من الموضوعية. لذلك سوف يتناول هذا الفصل وجهتي نظر الطرفين : (الآنا) ممثلاً بالعرب والمسلمين، (والآخر) ممثلاً بالغرب الأوروبي.

1.الإسلام السياسي من منظور العرب والمسلمين

يعتبر استخدام هذا المفهوم ، من وجهة نظر عدد من الباحثين العرب والمسلمين، نابعاً من عدم فهم وتعمق كافيين في فلسفة الإسلام، فالإسلام، من الناحية التاريخية، وهو الدين الوحيد الذي استطاع في عهد" انتشاره الأولي" تكوين نواة لمؤسسات اجتماعية، وخدمية، وسياسية على الصعيدين الداخلي و الخارجي، على عكس الديانات الأخرى التي لم يتم فيها تشكيل نواة دولة.

إذ يرفض المفكر التونسي راشد الغنوشي هذا المفهوم بالقول: " أنه لا يحبذ مصطلح "الإسلام السياسي" لأنه يوحي وكأننا نتحدث عن إسلام مؤلف من عناصر تم تجميعها معا بصورة مفتعلة، لكن الحقيقة أن المكون السياسي في الإسلام يعد مكونا أساسياً في بنية هذا الدين، واستدل على ذلك بأن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كان نبياً يوحى إليه، وكان في الوقت نفسه مؤسس ورئيس دولة، ويمارس بنفسه السياسة في كل ما يتصل بأمور الدولة داخلياً وخارجياً". وفي نهاية تعليقه على تعريف الإسلام السياسي قال الغنوشي : " إنه يوافق على أستخدام هذا التعريف إذا كان المقصود به الحديث عن الجانب السياسي من الإسلام، وليس بمعنى إدخال تسييس مصطنع على الإسلام" (**الغنوشي** ، 2010)

أما المفكر المصري محمد سعيد العشماوي في كتابه (الإسلام السياسي)، فلم يقدم تعريفاً محدداً لحركات " الإسلام السياسي" إلا أنه أشار إلى ما يمكن أن يستشف منه تسييس الحركات الإسلامية للدين، إذ يقول :" إن تسييس الدين أو تديين السياسة لا يكون إلا عملا من أعمال الفجار الأشرار أو عملاً من أعمال الجهال غير المبصرين؛ لأنه يضع للانتهازية عنواناً من الدين، ويقدم تبريراً من الآيات، ويعطي للجشع اسماً من الشريعة، ويضفي على الانحراف هالة من الإيمان، ويجعل سفك الدماء ظلماً وعدواناً، عملاً من أعمال الجهاد". (**العشماوي**، 1991).

وبسبب هذه النظرة الضيقة للدين، كما يقول العشماوي، يمكن القول أنه وبعد زوال الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، برز تيار فكري في الغرب يجعل من الإسلام عدواً "للغرب بديلا" عن الشيوعية، ولهذا تم تداول مصطلحات عدة مشابهة " للإسلام السياسي" وربطها بالإسلام مثل: التعصب الإسلامي؛ والتطرف الإسلامي؛ والإرهاب الإسلامي؛ والخطر الإسلامي. (**فهمي**، 2010).

إن هذه النظرة للإسلام التي أطلق عليها " الإسلام السياسي " وأحياناً أخرى " الحركات الإسلامية " أو " الإسلام الأصولي " تشكل تهديداً" للغرب والمصالح الحيوية له، وهي نظرة سادت لدى أوساط عديدة سياسية وأكاديمية وإعلامية غربية. وقد عززت السيطرة الصهيونية على العديد من وسائل الإعلام الغربية تضخيم الخطر الإسلامي المقبل، وأطلقت عليه صفات عدة مثل: الخطر الأخضر، وقوس الأزمات، والعدو الجديد.

إن الأصولية الإسلامية قد تقود الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب باردة ثانية على غرار الحرب الأولى التي خاضتها مع الاتحاد السوفييتي. وهذا التحليل ليس بعيداً عن رؤية عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين المعروفين مثل زبينغو بريجنسكي(Zbengo Brzezinski) في كتابه (الفوضى) ؛

و ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) في كتابه (الفرصة السانحة) العام 1992 ، ومارتن أنديك (Martin Indyk) الذي رأى في مقالة في مجلة (Foreign Affairs) العام 1992 " أن أمام العرب خيارين أيديولوجيين هما : الأصولية الإسلامية ، أو الديمقراطية الليبرالية ".(**محمد** ،2008).

ولأن ظاهرة "الأصولية الإسلامية" تبدو جديدة نسبياً في الخطاب السياسي والإعلامي المعاصر فقد أصبحت موضع نقد وجدل دائمين، ما خلق آراء سياسية ودينية وفلسفية واجتماعية مختلفة حولها. ففي هذا السياق، يميز أستاذ العلاقات الدولية في جامعة غوتنغن University of Gottingen في ألمانيا بسام الطيبي بين روحانية الإسلام التي لا تشكل خطراً على النظام الدولي، والأصولية الإسلامية التي يعتبرها إجابة سياسية ورداً على الهيمنة الغربية. ففي كتابه (تحدي الأصولية: الإسلام السياسي وفوضى العالم الجديد)، يقول الطيبي:" إن هناك ثورة أصولية، لا على السلطة السياسية الغربية وحسب، بل كذلك على ثقافة الغرب وعلى قيمه، فهي تتحدى المفهوم الغربي للنظام العالمي للدولة القومية، لأن الإسلام يرفض هذه الحدود ويعتبر نفسه القوة المنظمة المشروعة للعالم". غير أن الطيبي يرى أن الإسلام ينبغي أن يُفهم على نحو أفضل باعتباره "قوة ثقافية" ينبغي تشجيعها والإفادة منها، وليس خطراً يخشاه الآخرون. ويدعو هذا الكتاب القادة السياسيين والدينيين لتشجيع ورعاية التسامح الديني عند الديانات العالمية. (**الطيبي** ، 2002) .

وباختصار، يمكن القول أن هناك مفهوماً سابقاً على مفهوم الإسلام السياسي هو" مصطلح الإسلام الأصولي" Islamic Fundamentalism ، إذ عقد في أيلول/ سبتمبر 1994 مؤتمر عالمي في واشنطن في الولايات المتحدة باسم " خطر الإسلام الأصولي على شمال إفريقيا"حذر فيه

المؤتمرون محاولة إيران نشر "الثورة الإسلامية" إلى أفريقيا عن طريق السودان. وتدريجياً، وفي خضم الأحداث الداخلية في الجزائر عام 1992 تم استبدال هذا المصطلح بمصطلح "الإسلاميون المتطرفون"، واستقرت التسمية بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 على "الإسلام السياسي". (**البرغوثي**،1998) .

وهكذا، فإن مفهوم " الإسلام السياسي" هو مصطلح سياسي وإعلامي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره منهج حياة. وقد استخدم عقب أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 بكثرة في الحملة الدعائية لما أطلق عليه "الحرب على الإرهاب".

2. الإسلام السياسي من منظور غربي

يتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم "الإسلام السياسي" لدى المفكرين والباحثين الغربيين، ولا سيما الأوروبيون منهم أمثال الفرنسيين: جيل كيبل(Gilles Kepel)؛ وفرانسوا بورغا (François Burga)؛ وأوليفيه روا (Olivier Roy)؛ والمفكر غراهام فوللر (Graham fuller)؛ وألبرشت متسكر (Albrecht Mtskr)أيضاً ألماني الجنسية، إضافةً إلى الباحثة الأمريكية راشيل شنللر (Rachel Schneller) وغيرهم الذين يعدون من أبرز المهتمين في شؤون الحركات الإسلامية عموماً والإسلام السياسي خصوصاً.

لقد أثيرت على نحو حاد مسألة (الأنا)؛ أي الغرب بكل خصائصه التي تتمثل بالديمقراطية؛ وحقوق الإنسان؛ والتسامح؛ والتقدم التكنولوجي؛ ومؤسسات المجتمع المدني، مقابل سمات وخصائص

(الآخر)؛ أي الشرق المتمثلة بالأصولية والإرهاب، والتطرف والبداوة والعنف وغيرها. وعليه، تكرس الخلط بين الشخص الإرهابي والحضارة التي ينتمي إليها (**الشلبي**، 2000).

إن " الإسلام السياسي" بالمفهوم الغربي يُعرفه الباحث إياد البرغوثي" باعتباره مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، التي يستخدمها مجموعة يطلق عليهم الإعلام الغربي "المسلمين المتطرفين" الذين يؤمنون أن الإسلام ليس ديانة فقط ، وإنما نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة. إذ يتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها تحاول ، بطريقة أو بأخرى ، إعادة "هيكلة الدول"، وتطبيق تحليل محافظ الشريعة الإسلامية. و تلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها في السياسة رفضاً من التيارات التي يطلق عليها "الليبرالية أو"العلمانية" (**البرغوثي** ، 1998).

و ألف المفكر الفرنسي فرانسوا بورغا (François Burgat) ، أحد المتخصصين في الحركات الإسلامية ، كتاباً بعنوان (الإسلام السياسي صوت الجنوب) طرح فيه إشكالية التسمية للإسلام السياسي، و المعتمد فيه الكاتب تعريفاً عاماً للإسلام السياسي الذي أشار إليه المفكر راشد الغنوشي[1] ، مؤسس حركة النهضة التونسية المعارضة ، يقول فيه: " أقصد بحركة الإسلام السياسي، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام. وأقصد أيضاً هذا النشاط الذي بدأ في السبعينيات الذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام، بعيداً عن الأساطير الموروثة عن التمسك بالتقاليد" . **(Burgat ,1994)** .

وقد اقترح بورغا تعريفاً دقيقاً للإسلام السياسي ولكنه أكثر تفصيلاً بالقول :" أنه اللجوء إلى مفردات الإسلام الذي تقوم به، في بداية الأمر، الطبقات الاجتماعية التي لم تستفد من مظاهر التحديث

[1] **راشد الغنوشي** : سياسي ومفكر إسلامي تونسي، زعيم حركة النهضة التونسية و نائب رئيس الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، عاد راشد الغنوشي إلى تونس بعد أكثر من 21 عاما من اللجوء السياسي ببريطانيا، واستقبله بمطار تونس قرطاج الدولي أكثر من 20 ألفاً من أنصار حركة النهضة .**(ويكبيديا)**.

الإيجابية(مع العلم أنها ليست الوحيدة التي تقوم بذلك) التي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة أو في الغالب ضدها عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي، وهي بذلك تسمح عن طريق إيجاد مصالحة بين رموز الثقافتين المحلية و الغربية بتوظيف العناصر الأساسية فيما يطلق عليه التراث الغربي. ومن الممكن الربط بين التيارات الإسلامية المختلفة في إطار منظومة تفسيرية واحدة للتاريخ، رغم تنوع أشكال التعبير عن تنظيماتهم (المجموعات الصغيرة ذات القواعد المحلية أو التشكيلات الدولية) . ورغم تنوع المواقف في المجال السياسي (حركات سرية أو معترف بها، حركات معارضة أو حتى تيارات تعبر عن ذاتها عن طريق مؤسسات الدولة، كما هو الحال في إيران) ورغم تنوع قاعدتهم الاجتماعية وأساليب عملهم (من الدعوة الدينية في المساجد إلى النشاط السياسي الشرعي، مروراً بالنشاط الاجتماعي، دون أن ننسى العنف الذي لا مفر منه، ولكن دون أن نبالغ في قيمته أيضاً) " **(Burgat, 1994) .**

فمن حق الإسلاميين، كما يرى بورغا، التعبير عن إسلاميتهم ، وليس من حق أحد أن يصادر هذا الحق، ومن حقهم السعي إلى الكونية والعالمية، إذ ليس هذا الحق مقتصراً على صنف من الناس دون الآخرين، "وربما كانت الصعوبة التي يجدها الغرب في الإنصات إلى هؤلاء آتية من هذا الأمر" كما يشير المفكر الفرنسي **(Burgat, 2004).**

و يشير الباحث الألماني ألبرشت متسكر[1] (Albrecht Mtskr) إلى ضرورة إدراك أمرين كثيراً ما يغفل عنهما في أثناء الحديث عن الأصولية الإسلامية: الأول هو أنه يجب التفريق بين ما يقوله

[1] . **البرشت متسكر** : باحث ألماني في الدراسات الإسلامية، ويكتب للعديد من الصحف الألمانية عن المنطقة العربية من ضمنها صحيفة فرانكفورت. كما أصدر كتاباً عن الأكراد من دار النشر ذاتها التي أصدرت كتابه هذا.(**الباحث**).

الإسلاميون وما يطبقونه أو ما هم قادرون على تطبيقه. "صحيح أن الكثير من الإسلاميين، كما يقول الباحث، لا يترددون في التعبير عن استعدادهم لممارسة العنف بوصفه وسيلة للسيطرة على أعدائهم أو للدفاع عن أنفسهم رغم أن هذا العنف يُفهم دوماً فعلاً دفاعياً ، إلا أننا نقع في فخ التبسيط الشديد إذا اختصرنا الأصولية الإسلامية على عنصرها الإرهابي. وبالفعل، فإن المجموعات المستعدة دوماً إلى ممارسة العنف ، مثل الجماعة الإسلامية في مصر أو مجموعة أسامة بن لادن أقلية، والهجمات التي شنتها ضد مدنيين تُستنكر من غالبية الإسلاميين الآخرين. من هنا فثمة ضرورة للتفريق بين الإسلاميين بحسب الظروف السياسية السائدة في هذه الدولة أو تلك. فمثلاً قد يظهر الإسلاميون على الساحة بوصفهم برلمانيين (مثلما هو الحال في تركيا أو الأردن), أو ينشطون في الاتحادات المهنية ويلعبون دوراً مهماً على الصعيد الاقتصادي (مثلما هو الحال في مصر), أو يشكلون جيشاً للتحرير للقتال ضد محتلين أجانب (مثلما هو الحال في لبنان). أما الأمر الثاني الذي يرى المؤلف أن معظم الكتابات عن الأصولية تغفله ، فهو كون الأصولية الإسلامية حركة متجانسة موزعة ، بشكل متساو ، على العالمين العربي والإسلامي. فالأصولية في كل دولة تختلف عن الدولة الأخرى حسب الظروف التاريخية ، والسياسية ، والجغرافية ، والاجتماعية الخاضعة لها. فلا يمكن أن نطلق حكماً عاماً يقول إن الأصولية الإسلامية حركة إرهابية إن الأصولية الإسلامية خطر علينا ، وأنها تجاهد من أجل السيطرة على العالم، لكن يمكننا أن نحكم على هذه الحركة فقط إذا وجهنا الأنظار إلى خصوصيات الحركة في هذه الدولة أو تلك **(Mtskr ,2000)** .

ويقدم المفكر فرانسوا بورغا (François Burgat) في كتابه المعنون (وجهاً لوجه مع الإسلام السياسي) الذي نشره العام 2003 تفسيراً أكثر دينامكية للإطار الفكري للمفهوم قائلاً: " إن من

التبسيط الشديد القول إن الإسلام ينكر الديمقراطية، وإنه غير متسامح مع الآخر؛ لأن ذلك بعيد عن الحقيقة". ويضيف بورغا: " إن الإسلام يسعى للتعبير عن ذاتيته في نظام دولي تهيمن عليه الدول الغربية والأيديولوجية الغربية". من هذا المنظور يسعى الإسلام السياسي لإعادة تأكيد أصالته في النظام العالمي الذي تهيمن عليه قوى خارجية من ناحية، ويخضع للسيطرة الداخلية من نظام الدولة من ناحية أخرى، وهي السيطرة المدعومة من الغرب، كما يرى المؤلف. ويمضي تحليل بورغا أبعد من ذلك بالقول إن "الإسلاميين ربما لا يعترفون بعالمية الحقوق الديمقراطية بسبب حقيقة أنهم ربما لم يمارسوا هم أنفسهم قط هذه الحقوق ، ويعود ذلك إلى طبيعة الحكم السياسي الذي يكبت المعارضة والنظام متعدد الأحزاب والفكر الحرّ" (**بورغا** ، 2003)

ويرى هذا الكتاب الذي وصف بأنه من أفضل التحليلات حول الإسلام أن الدين يسعى لاستعادة ثقافته التي هيْمَنَ عليها الاستعمار من ناحية، وأنه من ناحية أخرى، وسيلة للتحرير، لا للأصولية من ناحية أخرى . و هو يدرس بالتفصيل نظرة الإسلام للحداثة وتفاعله معها، ونظرته للمرأة وقضايا العنف.

وفي تعارض مع هذا التحليل، يقدم كل من المفكرين الغربيين : " راي تاكيه " (Ray takeyh) ، " ونيكولاس غفوسديف " (Nicolas Ghafoosudaiv) ، تفسيراً مختلفاً للإسلام السياسي عما سبق. ففي كتابهما (انحسار ظل النبي: صعود وسقوط الإسلام السياسي المتطرف) الذي تم نشره العام 2004، إذ يرسم الكتاب صورة قاتمة لمستقبل الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، قائلين إنها" فشلت بشكل ذريع ؛ لأنها عجزت عن إنتاج نموذج عملي للحكم في دولة قومية". ويذكر المؤلفان أن ما يسمونه "الإسلام المتشدد" "هو أكثر مهارة في

التحطيم بدلاً من الخلق والإبداع، وأنه ينجح في إثارة التمرد وتوجيه الاضطرابات بدلاً من بناء مجتمعات مستقرة متوازنة".(**takeyh , ghoosudaiy,2004).**

لكن يرى بعض الباحثين أن هذا المنحى تفسير شديد التبسيط للإسلام، ومن الأمثلة الواضحة لذلك الثورة الإيرانية العام 1979، وإقامة حكومة إسلامية مبنية على التمثيل القوي، التي حكمت إيران من خلال الانتخابات والبرلمان، والمثال الثاني لذلك هو حماس، عندما شاركت للمرة الأولى في انتخابات 2006 للبرلمان الفلسطيني ، ونالت غالبية المقاعد فيه. ومن الواضح أن تجربة حماس تدحض آراء تاكيه وغفوسديف بسبب إتساع شعبية الإسلام السياسي عند الجماهير التي سئمت سياسات التيار السائد وعدم وفاء أصحابه بوعودهم.

وقد أشار المفكر الفرنسي فرانسوا بورغا (François Burga) في ورقته المعنونه (الإسلام السياسي بين الهوية الدينية والهوية السياسية)التي قدمها في مركز الجزيرة للدراسات في ندوة بعنوان "الإسلام السياسي: خيارات وسياسات". إلى أن أطروحات الإسلام السياسي هي " تعبير عن رغبات وآمال وتطلعات الشعوب العربية والإسلامية، وبأن الإسلاميين نجحوا في بلورة هذه الرغبات بلغة محلية تخاطب الوعي الجمعي الإسلامي ومن هنا اكتسبوا شعبيتهم" (**Burgat, 2010**) .

من جهته يرى المفكر الفرنسي المتخصص في الشأن السياسي الإسلامي المعاصر أوليفيه روا (Olivier Roy) أن "عولمة الإسلام" بوصفه ديناً كونياً تجري بسرعة مدهشة في الزمن الراهن معتبراً أن وجهي هذا الاستنتاج يتمثلان في فشل الحركات الأصولية الإسلامية في تحقيق مشروع إقامة الدولة الدينية من جهة، فيما ينتشر الإسلام بشكل مؤكد عالمياً، وفي الغرب كما في الشرق، بوصفه

ديناً روحانياً من جهة أخرى. ويضيف روا في كتابه (عولمة الإسلام) الصادر العام 2004 عن دار الساقي بترجمته العربية التي أنجزتها لارا معلوف، " إن هذه الحركات على تنوعها، دون إرادتها إنما جدلياً وانطلاقاً من منطق "الحيلة التاريخية"، تساهم في عولمة الإسلام وانتشاره، وحتى في منحه سمات غربية في المجتمعات الغربية وتطبعات على استخدام معطياتها التقنية والعلمية، بينما بالمقابل تتعرض المجتمعات الغربية إلى بعض التغيرات الجوهرية وقد تتفتح على بعضها ذاتياً، نتيجة أو إدراكاً لهذا التفاعل الذي يسميه البعض خطأ التعددية الثقافية". ويعتقد المفكر الفرنسي روا هنا " أن تغيير تركيبة المجتمعات الغربية المعنية يوازيه بأهميته (انتقال الدين الإسلامي إلى الغرب) حيث ما زال يلقى إقبالاً واسعاً في أكبر مجتمعاته، ملاحظاً بالمقابل أن " الإسلام السياسي" يلقى الفشل اليوم أكثر من أي وقت مضى فالسياسة تنفصل عن الدين، وبموازاة الدهرية السياسية يعود اليوم الدين ليدخل بكل زخم إلى المجتمع " (**Roy ,2004**) .

ويرى المفكر غراهام فوللر (Graham Fuller) أن حركات " الإسلام السياسي " هي " مجموعة متنوعة من الحركات السياسية والمبادئ والفلسفات التي تستقي جميعاً من الإسلام لتنتج أجندات وبرامج مختلفة في أزمان مختلفة. إلا أن هذه الحركات ، في مجملها ، تمثل أداة إسلامية حضارية للتعبير عن مجموعة واسعة ومتنوعة من الحاجات السياسية والاجتماعية، وشكل التعبير الإسلامي المحلي يعكس الثقافة السياسية المحلية، والحاجات والتطلعات الخاصة لمجتمع معين تحت قيادة معينة في زمن معين. وفي العموم، عادةً ما يكون خطاب الإسلاميين ذا نزعة وطنية معادية للغرب" (**Fuller,2004**) .

وتجادل الباحثة بمجلس العلاقات الخارجية بواشنطن راشيل شنللر [1] (Rachel Schneller) في ورقتها المعنونة ب (السياسات الأميركية تجاه الإسلام السياسي) العام 2010 ، على أنه لا يوجد تعريف موحد عند الأميركيين للإسلام السياسي. وأشارت إلى أن الإسلام السياسي ، كما تفهمه وتعرفه وزارة الخارجية الأميركية ، هو" التشابك بين الدين والسياسة، وبين المسجد والوزارة". وأوضحت أنه لا توجد سياسة أميركية رسمية للتعاطي مع الإخوان المسلمين ولكن هناك سياسة غير رسمية، وفي هذا الإطار سمحت الولايات المتحدة لعضو مكتب الإرشاد ورئيس الكتلة البرلمانية للإخوان في مجلس الشعب المصري محمد سعد الكتاتني بالدخول مؤخراً إلى الولايات المتحدة ، وإلقاء محاضرات في الجامعات الأميركية والالتقاء بوسائل الإعلام، وهذا من شأنه، كما تقول الباحثة، أن يمتن جسور الفهم بين الطرفين. واختتمت ورقتها بالقول إن الإخوان المسلمين ، ليسوا مجموعة من المتعصبين أو الديكتاتوريين أو الطغاة. وأضافت أن مما استفادته من هذه الندوة ترسيخ قناعتها بأن الحركات الإسلامية تتطور وفق تطور الزمان والمكان، ولهذا فعلى أميركا، على حد قولها، أن تطور فهمها لتلك الجماعات باستمرار، واختتمت ورقتها بالقول "إننا كنا جاهلين بالإسلام السياسي لكننا الآن أقل جهلاً مما كنا عليه قبل عشرة أعوام". **(Schneller, 2010) .**

ب. عوامل ظهور "الإسلام السياسي" في أوروبا

---

[1] بدعوة من ندوة بتنظيم من مركز الجزيرة للدراسات انعقدت في الدوحة وعلى مدى يومي 23 – 24 من شباط / فبراير2010 ندوة بحثية ضمت نخبة من قادة الحركات الإسلامية، ومن الباحثين العرب والمسلمين، ومن كبار الخبراء والباحثين الغربيين العاملين في مراكز دراسات أوروبية وأميركية قريبة من دوائر صنع القرار في بلدانهم، بعنوان "الإسلام السياسي: خيارات وسياسات" (**الباحث**)

قد لا نجانب الصواب، إذا قلنا إنه قبل ما يقارب ثلاثة أو أربعة عقود من الزمن، كان دور الدين الإسلامي في الحياة العامة يلقى قليلاً من الاهتمام في البلاد الغربية، لدرجة أن أحد الكتّاب الغربيين الذي ألّف كتاباً بعنوان " السياسة في الإسلام" توصّل إلى نتيجة مفادها أنه من المفيد جداً في ما يتعلق بالسياسة أن يكون محطّ الاهتمام والتركيز على المسلمين بدلاً من الإسلام**(Mortimer,1982).** غير أن هذه النظرة تغيرت في العقدين الأخيرين، وبخاصة، منذ قيام الثورة الإيرانية العام 1979 ووصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم في السودان العام 1989، وانتهاءً بفوز حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية " حماس" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، بالإضافة إلى تواجد قوي وفعّال للجماعات الإسلامية في البرلمان والأحزاب السياسية، وكثير من منظمات المجتمع المدني في عدد كبير من دول الشرق الأوسط مثل: مصر؛ والأردن؛ وتركيا ؛ والباكستان؛ ولبنان، وغيرها من الدول الإسلامية. لقد أدى صعود النشاط السياسي الإسلامي في هذه البلاد إلى نقل الإسلام بوصفه قوة فاعلة في المجتمع من الهامش إلى المركز، وعليه، أصبحت الظاهرة الدينية محطّ اهتمام وتركيز الساسة، وصانعي القرار، والمفكرين على حد سواء.(**بني سلامة**، 2011) .

وقبل الإشارة إلى عوامل صعود الإسلام السياسي ، لا بد من الإشارة إلى أن لكل مجتمع ظروفه وقيمه وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن لكل جماعة إسلامية برنامجها الخاص وظروف نشأه خاصة بها، إضافة إلى بيئة النظام السياسي الذي تعمل في كنفه. فصعود التيار الإسلامي في تركيا يعود إلى ظروف ودوافع مختلفة تماماً عن صعود الحركة الإسلامية في السودان أو الجزائر مثلاً (**بني سلامة**، 2011) .

ويمكن تلخيص أبرز العوامل التي أدت إلى صعود التيار الإسلامي أو ما يسمى ب " جماعات الإسلام السياسي" في العالم العربي بما يلي:

1. **فشل المشروع النهضوي العربي:** فمنذ استقلال الدول العربية كافة عن الاستعمار الأوروبي في أواسط القرن الماضي وحتى سقوط بغداد العام2003، أخفق العرب في تحقيق الاستقلال السياسي أو الوحدة العربية أو التنمية الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية. ووفقاً للتفسير الديني؛ فإن هذا الفشل كان نتاج إخفاق النماذج الغربية المستوردة ، وعلى رأسها القومية ؛ والعلمانية ؛ والاشتراكية ؛ والليبرالية. وعلاوة على الفشل ، فقد تميزت النماذج السابقة بنزعة مادية جامدة "وإفلاس روحي" Spiritual Bankruptcy، بحيث مهّد كل ذلك الطريق للبحث عن نموذج بديل، وأصبح "الإسلام هو الحل" بديلاً جذرياً ومقبولاً للكثيرين(**Esposito, 1999).** وقد ساهمت الأنظمة العربية وقادتها بزيادة تسارع فشل المشروع العربي بعدم توحيد صفوفهم سياسياً وعسكرياً لمواجهة إسرائيل، وتوجيه طاقتهم وامكانياتهم المادية والمعنوية للقضاء على المعارضة الداخلية، وعدم احترام حقوق الإنسان، والتورط في النزاعات بين الدول العربية (**خشان،** 1997) .
2. **الموقف العدائي الغربي من العرب والإسلام:** إن تراث العداء بين الشرق والغرب أو الإسلام والمسيحية واليهودية ما زال ، يشكل في كثير من الأحيان ، اتجاهات ومواقف كل من الطرفين إزاء الآخر، بل إن الكثير من المواقف والتصريحات الغربية تجاه العالم الإسلامي ما زالت تحكمها عقلية "الحروب الصليبية" التي أشار إليها قادة الغرب : " سيلفو برلسكوني " في إيطاليا؛ و " جورج بوش الابن " في الولايات المتحدة الأمريكية. وتبرز صدقية هذ التصور من خلال دراسة مواقف الغرب تجاه الكثير من القضايا الإسلامية؛ بدءاً من قضية فلسطين العام 1948 ومروراً بالهجوم على أفغانستان العام 2002 والاحتلال الأمريكي للعراق العام 2003، وصولاً بالرموز والصور المسيئة للرسول - صلى الله عليه وسلم- الحالية، بالإضافة إلى نظرة الغرب للإسلام الذي تعتبره ديناً دموياً يشجع على القتل والإرهاب ويسيء معاملة المرأة .. وغير ذلك. والخلاصة؛ أن

كليهما يكره الآخر، وكما يقول " صموئيل هنتنجتـــون " (Samuel Hantington) : " أربعـــة عشر قرناً أثبتت أن العلاقة بين الإسلام والمسيحية كانت غالباً عاصفة وكل واحد كان نقيضاً للآخر" **(Huntington ,1997) .**

3. **انبعاث الثورة الإيرانية العام** 1979: فعلاوة على محاولات إيران المستمرة في "تصدير الثورة" إلى العالم الإسلامي، وتقديمها الدعم المادي والعسكري أحياناً إلى كثير من الجماعات الإسلامية بدءاً بحزب الله في لبنان وحتى الجماعات الإسلامية في السودان ؛ والجزائر؛ ومصر؛ وفلسطين، فإن الإطاحة بنظام حكم الشاه بوساطة انتفاضة أو ثورة شعبية، قدمت النموذج للكثير في العالم الإسلامي بأن الأنظمة التسلطية، ولاسيما الفاسدة والعلمانية يمكن الإطاحة بها ، وإقامة حكم الله في الأرض بدلاً عنها، وإعلان الحرب على الغرب ولاسيما على" **الشيطان الأكبر**" الولايات المتحدة الأمريكية **(Sick,1985).** ويمكن اعتبار "**الثورة الإسلامية الإيرانية**" العام 1979 المحاولة الأولى لاعتماد "النظرية الإسلامية" وتطبيقها في الحكم الفعلي **(Takeyh , Ghafoosudaiv , 2005)** .

4. **بروز المنظرين السياسيين الإسلاميين**: لقد ظهرت مجموعة من القادة والمفكرين الذين قدموا "**البيان الإسلامي**" لجماعات الإسلام السياسي على منوال "**البيان الشيوعي**" الذي قدمه كارل ماركس للشيوعيين: أمثال : حسن البنا ؛ وسيد قطب في مصر؛ وحسن الترابي في السودان؛ وراشد الغنوشي في تونس؛ وأحمد ياسين في فلسطين، وحسن نصر الله في لبنان، وغيرهم من القيادات "**الكارزماتية**" التي كان لجهودها وأفكارها دور بارز في دعم جماعات الإسلام السياسي، فضلاً عن أن هذه القيادات تحظى باحترام الكثيرين من التيارات الإسلامية والعلمانية، وذلك لأسباب متعددة منها ما يتعلق بالإنتاج الفكري السياسي، ومنها ما يتعلق بالمواقف السياسية لهؤلاء الرموز **(Esposito,2005)**. فقد قام الشيخ حسن البنا بتأسيس جماعة الاخوان المسلمين العام 1928 برؤية واضحة ، وهي إعادة " الخلافة

الإسلامية"، وهناك علامات تشير الى أن تلميذه الشيخ يوسف القرضاوي لم يتخل عن هذا الهدف. ففي مقابلة مع مجلة دير شبيغل (Der Spiegel) الألمانية قال القرضاوي:" ان المسلمين أمة واحدة، هناك قانون إسلامي واحد، وجميعنا نصلي لإله واحد. وفي النهاية، فإن مثل هذه الأمة سوف تصبح حقيقة سياسية. ولكن وبغض النظر عما اذا كانت هذه الأمة فيدرالية أو دولاً على شكلها الحالي ، فإن الدولة الاسلامية سوف تبقى قريبة التحقق" (**جوردمان،** 2008).

5. **واقع المثقفين العرب والمسلمين القاسي** : يفسر المفكر الفرنسي المعروف أوليفيه روي (Olivier Roy) سبب انضمام المثقفين وأصحاب الشهادات إلى الجماعات الإسلامية وتيارتها المختلفة ب " الحرمان" الذي يعانيه هؤلاء المثقفون باستبعادهم من الحصول على الوظائف والمهن حسب ما يتوقعونه ويطمحون إليه سواءً في القطاع الإداري أو الصناعي ؛ أي غياب العدالة في الحصول على الوظائف .

6. **غياب الحرية الديمقراطية وشيوع الفساد والاستبداد والفقر في العالم العربي والإسلامي**: إن غياب الديمقراطية شكل البيئة الخصبة لنمو وانتشار الأفكار المتطرفة التي تبشر المعذبين في أوطانهم بأن بانضمامهم للحركة الإسلامية ، فإنهم لن يخسروا سوى معاناتهم وحرمانهم، وأنهم سوف يكافأوا ، إن لم يكن في الدنيا ففي الحياة الآخر على مواقفهم وانضمامهم للحركة الإسلامية. وعليه، أصبح الإيمان بمبادئ الحركة الإسلامية جهاداً، والدفاع عنها استشهاداً، والانضمام إليها عمل نبيل ومقدس أحياناً. وبسبب غياب الديموقراطية ساد الفساد الذي أفرز فقراً وجوعاً، ومما يؤكد ذلك أن الثورات العربية التي يشهدها العالم العربي حالياً - على سبيل المثال- في تونس ثم مصر، وليبيا، واليمن، وسورية هي ثورات على الظلم والاستبداد، والمطالبة بالديموقراطية. وقد لعب الإسلام السياسي دوراً متفاوتاً في كل ثورة من هذه الثورات في هذه البلاد، وساهم ، بصورة أو بأخرى ، في إنجاحها،

وإن كان اللافت للنظر في هذه الثورات هو سيطرة الحركة الشبابية غير المنتمية إلى الأجندات الأيديولوجية الدينية، والأجندات العلمانية التى عفا عليها الزمن (**السلطان** ، 2011) .

7. **غياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ومؤسسات:** لقد مكن هذا الغياب جماعات الإسلام السياسي من سدّ هذا الفراغ بوساطة سيطرتها على المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية، وتقديم الدعم لأعضاء هذه المراكز، ولاسيما في أوقات الكوارث والنكبات، حتى إنها كانت تقدم أحياناً الدعم للمتضررين قبل وصول أجهزة الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي أعطى لهذه الجماعات "شرعية ومصداقية" لدى فئات واسعة من أبناء المجتمع. بالإضافة إلى قدرة الدولة في استخدام نفوذها لحلّ أي حزب سياسي أو إغلاق جمعية أو منتدى، ولكن ليس بوسعها أن تفعل ذلك مع بيت الله (الجامع) الذي أصبح تحت هيمنة هذه الجماعات (**Norton,1996**).

ثانياً : أشكال التعبير عن الهوية الإسلامية .

أ. مأسسة الهوية الإسلامية.

يقول " الأمير تشارلز " Prince Charles (أمير مقاطعة ويلز في بريطانيا) عن الوجود الإسلامي في بلاده: " الإسلام جزء من ماضينا وحاضرنا في جميع المجالات الإنسانية، وقد ساهم في خلق أوروبا المتحضّرة، فالإسلام جزء من تراثنا وليس غريباً علينا، وإضافة إلى ذلك، فالإسلام يمكنه أن يفهمنا ويساعدنا على الحياة في هذا العالم وهو ما فقدته المسيحية؛ فصلب عقيدة الإسلام هو إعطاؤنا تصوراً كاملاً ومتكاملاً للعالم الذي يحيط بنا". (**صادق** ،2008).

من هنا، فإن المسلمين أصبحوا يشكلون في أوروبا أقليات عددية مهمة في مختلف دول الاتحاد الأوروبي، وغدا الإسلام في كثير من دول أوروبا يشكل الديانة الثانية بعد الديانة المسيحية، إذ يشكل المسلمون ما يقارب 5 % من مجموع السكان الأوروبيين. (**الشلبي** ، 2007). فشهد الوجود الإسلامي في أوروبا في السنوات الأخيرة تحولاً نوعياً؛ فمن وجود عارض إلى وجود مستقر، وظهر الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين الذين يعتبرون من مواطني البلاد الأوروبية التي ولدوا ونشأوا فيها. وقد شعر المسلمون، وبخاصة مع هذا التحول نحو الاستقرار، بضرورة إقامة المؤسسات والمراكز الثقافية الإسلامية من أجل حماية وجودهم، والحفاظ على هويتهم المتمثلة باللغة، والدين ، والعادات ، والتقاليد وغيرها. ولذلك، أنشئت المؤسسات الإسلامية وتوسعت وانتشرت في معظم دول أوروبا الغربية منها والشرقية وتعددت وتنوعت؛ فمن المساجد والمراكز والمنظمات الإسلامية والعربية، إلى المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمهنية التخصصية إلى الاتحادات الطلابية والمؤسسات الشبابية والنسائية ، بحيث يمكن القول إن هناك ما لا يقل عن " 7000 " مسجد ومركز ومؤسسة على ساحة أوروبا الغربية لوحدها (**الراوي**، 2003). وسنكتفي في هذه الدراسة بذكر المؤسسات ذات البعد القطري الأوروبي وكبرى المؤسسات التي لها دور وأثر واضح في حياة المسلمين وهويتهم في المجتمع الأوروبي.

1. **اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا** "Union of Islamic Organizations in Europe"

هيئة إسلامية أوروبية جامعة تشكل إطاراً موحداً للمنظمات والمؤسسات والجمعيات الإسلامية الأوروبية الأعضاء فيه، ويضم الاتحاد اليوم هيئات ومؤسسات ومراكز في 30 بلداً أوروبياً. ويعد اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا الجناح الأوروبي لتيار الإخوان المسلمين العالمي. وقد بدأ

اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا العمل منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي من الطلبة الوافدين الذين جاءوا بالذات من مصر وبدأو العمل بصفوف الطلاب ثم تطور العمل إلى المؤسسات. (**مخلوف** ، 2008). فبعد قيام النظام المصري بضرب جماعة الإخوان المسلمين واعتقال أعضائها في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، قام الكثير منهم بالهجرة من مصر، تجاه أوروبا وألمانيا خصوصاً، فقاموا بتأسيس العمل الإسلامي هناك على مستوي كل قطر أوروبي إلى أن تم تأسيس الاتحاد بوصفه مظلة تحوي كل هذه الأنشطة على مستوى أوروبا برمتها. ومن أوائل قادة هذا العمل الإسلامي سعيد رمضان، زوج ابنة الإمام حسن ألبنا ، والسكرتير الشخصي له ، وهكذا تم تأسيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا في بريطانيا أواخر العام 1989(**Vidino,2005**) .

ويضم في عضويتة مؤسسات إسلامية على مستوى أوروبا، وله هيئة عمومية، ومجلس شورى، ومكتب تنفيذي. ويمتلك برنامجاً وخطة لمدة 20 سنة قادمة، وله مجموعة من المؤسسات في غير الدول الأوروبية. وللاتحاد علاقات رسمية واضحة وقوية مع الأجهزة الرسمية الأوروبية على رأسها الاتحاد الأوروبي. وتعمل جميع مؤسسات الاتحاد وهيئاته ومراكزه ، على توطين الإسلام في الغرب بالاندماج الإيجابي للمسلمين في مجتمعاتهم؛ اندماجاً يجمع بين الحفاظ على الهوية الإسلامية وممارسة المواطنة الصالحة بخدمة الصالح العام، وتحقيقاً لمبادئ الأمن والانسجام، ويضم الاتحاد أعضاء من العرب والأجانب يمثلون ما لا يقل عن "1000" جمعية ومركز ومؤسسة تعمل في مختلف مجالات العمل الشبابية ، والنسائية ، والطلابية. ويوجد أشخاص يعملون في المجالس البلدية، والاتحاد لا يمثل كل المسلمين في أوروبا، وإنما هو أكبر منظمة إسلامية هناك لها انتشار أفقي ،وتغطي معظم الدول الأوروبية ، وهي تمثل الفكر الوسطي في أوروبا. (**بن مخلوف**، 2008).

2. المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية "European Institute of Human Sciences"

مؤسسة تعليمية تأسس العام 1999 في مقاطعة ويلز في بريطانيا، وله فروع ثلاثة في فرنسا وبريطانيا ، ويضم ثلاث مؤسسات: معهد اللغة العربية ؛ ومعهد تحفيظ القرآن، والكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية. ويدرس فيه اليوم ما يقارب " 500 " طالب بدوام كامل، ومثل ذلك يدرسون بالانتساب والمراسلة. وهدف المعهد الأساسي تخريج جيل من المسلمين في أوروبا من الجنسين يحملون العلم الشرعي والمعرفة بواقع الحياة في المجتمع الأوروبي، ويقومون مستقبلاً بإدارة المراكز وإمامة المساجد الإسلامية في أوروبا، بالإضافة إلى الارتقاء بالمعلومات الشرعية لمديري وأئمة المساجد والمراكز الإسلامية الحالية مـن الدارسـين بالانتساب.(**المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية**، 2005) .

3. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث " The European Council For Fatwa and Research"

مؤسسة علمية تأسس العام 1997 بمدينة لندن في بريطانيا تمثل مرجعية دينية للمسلمين في أوروبا ، ويضم أكثر من ثلاثين عالماً في مختلف دول أوروبا، ومن مختلف الأعراق والمذاهب، ومن علماء من خارج أوروبا ممن لهم إطلالة ومعرفة بواقع المجتمع الأوروبي والغربي عموماً. ويرأس المجلس الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي [1]. وقد عقد المجلس خلال السنوات الخمس الماضية أحدى عشرة دورة أصدر فيها العشرات من الفتاوى التي تهم المسلمين في أوروبا والغرب

---

[1]. **يوسف عبد الله القرضاوي**: عالم دين مسلم ولد عام 1926 في قرية صفط تراب مركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية في مصر. (**ويكيبيديا**) .

عموماً، وصدرت تلك الفتاوى بالعديد من اللغات الأوروبية إضافة إلى اللغة العربية. كما أصدر المجلس ثلاثة مجلدات تضم كل الأوراق التي تقدم بها علماء الدين التي صدرت الفتوى على أساسها . ومقر المجلس الرئيسي اليوم في مدينة دبلن بايرلندا (**المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث** ، 2011) .

3. الوقف الأوروبي "ean moratorium"

مؤسسة وقفية خيرية واستثمارية تعمل لتأمين الدعم المالي للمؤسسات الإسلامية في أوروبا، ومقرها بمدينة بيرمنغهام (Birmingham) ببريطانيا تأسس العام 1996 ما ساهم في استقرارها ، ونموها، وتطورها، كما أنها تدعم وتسند حاجات المسلمين في جوانب الحياة المختلفة ، وبخاصة الاجتماعية والتعليمية(**مؤسسة الوقف الأوروبي**).

5. **المؤسسة الإسلامية في (لستر) ببريطانيا** "Islamic Foundation (Leicester) UK "

تعد المؤسسة الإسلامية، التي يقع مقر أعمالها في (ماركفيلد بلستر شاير بشمال لندن)، التي تأسست العام 1973 ، من أبرز المؤسسات الإسلامية العاملة في نشر الدعوة الإسلامية بديار الغرب، وفي تحصين المسلمين من عوامل الضياع والذوبان، وتعد مركزاً دعوياً فريداً من نوعه، مهمته تبليغ رسالة الإسلام من خلال التعليم، والتدريب التربوي، والبحوث ، والملتقيات ، والندوات والمؤتمرات، وإصدار النشرات وطبع الكتب وتوزيعها (**شاشي** ، 1993).

ولا تقتصر خدمات المؤسسة الإسلامية على المسلمين فحسب، بل لغير المسلمين أيضاً؛ فهي تهتم بنشر الكتب عن القضايا الإسلامية بأوسع اللغات انتشاراً في العالم (اللغة الانجليزية)، وتسعى إلى

تعزيز التفاهم بين بني البشر من ذوي الديانات والعادات والثقافات المختلفة، إضافةً إلى تعميق المعرفة، ومحاولة ترسيخ الإيمان لدى المسلمين. فهي، إذاً، بالدرجة الأولى مؤسسة تعليمية تدريبية، كما هي بالدرجة الثانية مؤسسة بحوث، ثم هي بعد ذلك مركزاً للجالية المسلمة، وداراً للنشر. والرغبة الشديدة في تلبية هذه الحاجات الملحة كلها، هي التي حدت بمجموعة من المسلمين الغيورين على دينهم أمثال : البروفيسور خورشيد أحمد ، والسيد أحمد نصرالدين، لإنشاء المؤسسة الإسلامية العام 1973 (**شاشي،** 1993) .

6. المركز الاتحادي الإسلامي(ستوكهولم) " Federal Centre of Islamic (Stockholm)"

يمثل تواجد الجاليات المسلمة عنصراً بالغ الأهمية في تركيبة المجتمعات الاسكندينافية، بحكم الثقل المهم الذي تشكله على الصعيد الاقتصادي والبعدين الثقافي الحضاري والاجتماعي اللذين يحتمان على المجتمع المضيف ايلاءها العناية الفائقة والمناسبة. ولذلك، تم تأسيس الاتحاد الإسلامي بستوكهولم العام 1980 الذي لم يتوقف نشاطه على الجانب الديني وحده، بل اتسع اهتمامه إلى المجال الثقافي والاجتماعي، سيما وأن غايته الأساسية تتمثل في غرس الروح الوطنية والإسلامية وتنميتها لدى المهاجرين المسلمين وأبنائهم، ومحاولة ربطهم فكرياً وروحياً بوطنهم الأم، وذلك عن طريق نشر الثقافة الإسلامية بينهم، بالمحافظة على العادات والتقاليد المميزة للدين الإسلامي وللتعريف بأوطانهم الأصلية جغرافياً وتاريخياً. ويستهدف هذا المركز، كذلك، في مجال عمله أبناء

الديانات الأخرى، بقصد التعارف وتقريب المفاهيم حول قضايا عالمنا المعاصر على اختلافها وتشعبها (نويرة ، 1993) . [1]

7. **المنتدى الإسلامي الأوروبي للشباب والطلاب**" Forum of European Muslim Youth and Students "

مؤسسة تضم اليوم أكثر من 40 مؤسسة شبابية وطلابية قُطرية على الساحة الأوروبية، وهو عضو في الاتحاد الأوروبي ومقره الأساسي في مدينة بروكسل تأسس العام 1998، و يعود بأنشطة كثيرة في صفوف الجيل الجديد التي في مقدمتها إقامة العديد من الدورات والندوات والمخيمات التي تعمل على اعداد قيادات المستقبل ومن الجنسين، إضافة إلى نشاطاته في التواصل مع المؤسسات الشبابية للأديان والأفكار الأخرى (**Esib,2011**) .

8. **رابطة المدارس الإسلامية** "Association of Islamic schools"

مؤسسة تعليمية تربوية انبثقت من لقاء لممثلي المدارس الإسلامية في ستة أقطار أوروبية :(بريطانيا؛ و هولندا، و السويد، و الدنمارك، و ألمانيا، و بلجيكا) العام2001، وعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات حضرها الكثير من المهتمين بالشأن التعليمي في أوروبا الذي كان موضعاً للتنسيق والتعاون والتكامل بينهم، ومقرها اليوم في مدينة ستوكهولم بالسويد.

9. **المجلس الإسلامي الأوروبي** "Islamic Council of Europe"

مؤسسة أوروبية تأسس العام 1973 ومقره في لندن، ويضم مؤسسات إسلامية من عدد من الدول الأوروبية : (ألمانيا، وفرنسا، واسبانيا، وبلجيكا، وهولندا). ومركز ثقله في ألمانيا، كما أن عمله الأساسي هو المركز الإسلامي ومسجد آخن واتحاد الطلبة المسلمين في أوروبا. وهذا المجلس

---

[1] **الأستاذ الحبيب نويرة** : الأمين العام لمركز الإتحاد الإسلامي في استوكهولم – السويد.

معظم مؤسساته ذات خلفية عربية ، وله نشاطات متنوعة ، وساهم بفعالية في تشكيل المجالس الإسلامية في كل : من ألمانيا ؛ واسبانيا ؛ وبلجيكا(-www.answers.com/topic/islamic council-of-europe)

وباختصار؛ يمكن القول إن هذه المؤسسات التي ذكرناها تمثل الثقل الأكبر من نشاط المؤسسات الإسلامية التي لها بعد أوروبي. وتساهم في تمثيل أكبر للمسلمين في أوروبا، إذ تسعى إدارات اتحاد المنظمات والمراكز الإسلامية في أوروبا عموماً، لإيجاد هيئة تنسيق عليا تضمه والمجلس الإسلامي الأوروبي وجمعيات المللي جوروش، والبعثة الإسلامية والمنتدى الإسلامي الأوروبي، إضافة لجماعات التبليغ و يؤمل أن تسهم مثل هذه المظلة لتساهم في إيجاد تمثيل أكبر للمسلمين في أوروبا ، وتعبر عن هويتهم وثقافتهم الإسلامية .

ب. تطور بناء المساجد في أوروبا

يعد المسجد أهم مؤسسة تخدم المجال الديني في الدول الأوروبية ، كما أنه يؤدي في ديار غير المسلمين دوراً أكثر أهمية من غيره فى التوجيه السليم حتى يعبد الله حق العبادة فى جميع صورها. فالمسجد هو ملتقى المسلمين كافة على الرغم من تباين أصولهم ، وأجناسهم ، واختلاف ألوانهم وألسنتهم: المسلم الإفريقي مع المسلم العربي والمرأة التركية مع المسلمة الأوروبية.. وهكذا.

فقد تأسس أول مسجد في لندن العام 1886 بمدخل أحد القصور على الضفة الشرقية لنهر التايمز، حيث خصصت سيدة إنجليزية هي مسز استانهوب (Mrs. Astanhob) مكاناً بمدخل قصرها ليكون

مسجداً احتفاء بأحد ضيوفها من بلاد الشام. حيث كانت السيدة مهتمة بدراسة عقيدة الدروز، وقامت بزيارة للشام وتعرفت إلى عدد من الشخصيات الإسلامية (**المنزلاوي** ، 2009).

ويعتبر مسجد لندن من أكبر مساجد القارة الأوروبية ، وأشهرها ، وأعمقها أثراً في حياة المسلمين وغير المسلمين، فقد بدأت قصته العام 1943 عندما قدم الملك جورج السادس ملك بريطانيا المبنى الحالي وحديقته للحكومة المصرية لإقامة مسجد عليها، وقدمت الحكومة المصرية في المقابل قطعة أرض بالقاهرة تطل على النيل (قرب ميدان التحرير) لإقامة كاتدرائية إنجليكانية عليها العام 1945. وتم وضع حجر أساس المسجد والمركز الإسلامي في لندن عام 1954 وتعثر المشروع لأسباب عديدة من أهمها ارتفاع المئذنة.

وبدأ العمل في بناء المسجد العام 1965 وهو يطل على حديقة ريجينسي بارك (Regency Park) الشهيرة، واكتمل المسجد العام 1974 وبلغت تكاليفه الإجمالية 5.6 مليون جنيه استرليني قدمتها الدول العربية والإسلامية. ويتكون المسجد من أربع وحدات أساسية: المسجد؛ والمركز الإسلامي؛ و المقر السكني؛ ووحدة الخدمات. ويقوم المركز الإسلامي بتنظيم المحاضرات والندوات لكبار العلماء من دول العالم الإسلامي. و توجد في المركز الإسلامي في لندن مكتبة إسلامية كبرى تضم 20 ألف مجلد في الفقه والتفسير والحديث الشريف ، وسائر الفروع والعلوم الإسلامية. (**المنزلاوي**، 2009). ويبلغ عدد المساجد في بريطانيا ما يقارب "1500 " مسجد ومركز إسلامي التي من أهمها مركز ماي فير (May Fair) الإسلامي في العاصمة البريطانية.

أما في ألمانيا ؛ فإن أول مسجد بني كان العام 1915 حيث يعيش أكثر من أربعة ملايين مسلم في هذا البلد الأوروبي المسيحي التي تقدر عدد المساجد فيه حالياً ب " 2600 " مسجد منتشرة في أرجاء البلاد، منها "70 " مسجداً في برلين وحدها، وإن كان غالبيتها تتمركز في ألمانيا الغربية،

وتعلو هذه المساجد " 160 " مئذنة. وفي النمسا يزيد عدد المساجد فيها على " 200 " مسجد، منها " 53" مسجداً ومصلى في العاصمة النمساوية فيينا وحدها. ويُعَدّ "مسجد الشورى" ، وهو مسجد جامع وله مئذنة ، وقبة أحد أهم المساجد في العاصمة التي تشهد إقبالاً من المسلمين(**مفكرة الإسلام ،** 2010).

أما في الدنمارك ، فلم تكن الرسوم التي قصدوا بها الإساءة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم هي السابقة الوحيدة، بل يمكن اعتبار تجاهلهم لأكثر من 160ألف مسلم يعيشون على أرضهم يشكلون 3% من عدد السكان بامتلاك مسجد واحد بكوبنهاغن بني العام 1956 هو إساءة. وقد يدعي بعض الناس بأن هناك مساجد كثيرة في الدنمارك ، غير أن الصحيح هو وجود أماكن عبادة ومصليات لا تعدو أن تكون أكثر من مجرد مستودعات قديمة، وشقق سكنية وأقبية، يجري إعدادها للصلاة، ويرجع هذا إلى الموقف المتحفظ للسلطات الدنمركية إزاء السماح بإنشاء دور العبادة للمسلمين، فمعظم الأماكن المخصصة للصلاة مستأجرة وليست مملوكة للمسلمين، وغالباً ما يجري تسجيلها بوصفها مقارّ لجمعيات ثقافية إسلامية لا أكثر(**مفكرة الإسلام ،** 2010) .

وبعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 بدأت الجاليات الإسلامية في الدول الغربية تبحث عن استثمار هذا الحدث والاستفادة من تداعياته بما يخدم توضيح صورة الإسلام والدفاع عنه بوصفه دين سماحة وديناً صالحاً لكل زمان ومكان. وهذا ما جعلهم يعيدون ترتيب أوراقهم ويبدأون بالدفاع عن دينهم بالأفعال لا بالأقوال ودحض كل الشكوك التي تنعت الدين الإسلامي بما ليس فيه، ما أوجد حالة من الاهتمام بالإسلام حتى في وسائل الإعلام الأوروبية، التي بدأت بتسليط الأضواء على المراكز الإسلامية والمساجد للحصول على إجابات وافية عن الإسلام، الأمر الذي جعل المساجد تبرز في دائرة الضوء الإعلامي الغربي. وهذا ما حصل فقد تسابقت العديد من الصحف الألمانية

لتسليط الضوء على مسجد فريد من نوعه من حيث طرازه المعماري الذي بني في بلدة "بنسبرج" (Pencberg) بولاية "بافاريا" (Bavaria) الألمانية، إذ إن ما يزيد على 60% من تصميمه من الزجاج، بحيث يستطيع المارة ، على اختلاف معتقداتهم ودياناتهم ، الدخول إلى المسجد ومتابعة أنشطته بمنتهى الشفافية. وقد صمم وفقاً لأحدث الطرز المعمارية، فجدرانه من الزجاج الشفاف كما أنه بإمكان من هم في الخارج رؤية ما بداخلة. ويمكن للمارة والعابرين بسياراتهم رؤية المسلمين وهم يؤدون الصلاة في المسجد، وهو أمر متعمد في التصميم من أجل إظهار حياة المسلمين لمن سواهم في البلدة ، بغية تبديد شكوك بعض الأشخاص حول ما يدور داخل المساجد لتحقيق أكبر قدر من الاندماج في المجتمع الألماني (**السكران،** 2008).

ب. الرموز الدينية للمسلمين في الإتحاد الأوروبي .

أصبحت قضايا منع ارتداء" الحجاب " الزي الديني في المدارس الفرنسية العام 2003 ثم الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) العام 2005، ومن ثم "مبادرة" حظر بناء مآذن للمساجد في سويسرا العام 2009، وأخيراً وليس آخراً قضية "البرقع" الذي منعته كل من بلجيكا وفرنسا في عام 2010، من القضايا المثيرة والخطرة سياسياً وإعلامياً، سواء لأوروبا أو للجاليات العربية والمسلمة المقيمة فيها ولدولها الأصلية. (**الشلبي،** 2010). ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة ستركز في هذا الفصل على الرموز الدينية الثلاثة للمسلمين التي تشكل للمسلمين هويتهم في دول الإتحاد الأوروبي عبر محاور ثلاثة :

1 . **إشكالية الحجاب**

يشكل موضوع الحجاب إشكالية ثقافية إسلامية في أوروبا. فبالنسبة للإسلام يمثل هذا الأمر خضوعاً لقول الله تعالى مخاطباً نبيه : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاء الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً). (**سورة الأحزاب**: 59) . والجلباب هو ثوب واسع تلبسه المرأة فوق ثيابها حتى لا يصف جسمها، ويشترط في الجلباب أو الثوب الشرعي أن يكون ساتراً للون البشرة وحجمها. والخمار هو: ما تستر به المرأة رأسها وقسماً من وجهها. وقد عبر عن الجلباب والخمار معاً بالحجاب ؛ بمعنى أنه يستر ما ينبغي ستره. فليس الحجاب إلا كالرمز لما ورآه من أخلاقه ومعانية، فوراء الحجاب الشرعي الصحيح معاني التوازن ، والاستقرار، والهدوء (**الكيلاني** ، 2010) .

وفي تشرين الأول / أكتوبر 2011 يكون قد مضى 22 عاماً على بدء معركة الحجاب في فرنسا، إذ في العام الدراسي 1990/89، وللمرة الأولى، منعت فتيات مسلمات مغربيات يرتدين الحجاب من دخول مدرستهن الثانوية بدعوى خرقهن "**قانون العلمانية**" الذي لا يسمح بإدخال الرموز الدينية إلى المدرسة العمومية، وأرغمن على ترك الدراسة رغم أنهن مواطنات فرنسيات ولدن في فرنسا ويعشن فيها. ويومها كوفئ بطل هذه المعركة مدير الثانوية أرنست هانفير (Ernst Hanver) ببعض المناصب تقديراً له على هذا الموقف، ولقب في الصحافة الفرنسية باسم "**بابا العلمانية**" (**بوشلوح**، 2005) .

ويعد الحجاب أو البرقع من أهم الرموز الثقافية الدينية التي تَلَقَى الكثير من الممارسات العنصرية التمييزية، والذي يُحارَب في "فرنسا وألمانيا" بالخصوص، ويُنظَر إليه بوصفه نوعاً من "الثقافة السياسية" وليس بإعتبارة شعيرة دينية؛ ففرنسا تُدمجُه في سياستها العلمانية الرافضة للرموز الدينية كلية، وما يعزز ذلك ما صرح به الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " السابق الذي قال في أثناء زيارته لتونس في كانون الأول/ ديسمبر 2003: "إن الحجاب اعتداء على المرأة يصعب على الفرنسيين تقبله"(**بوشلوح** ، 2005)

وأما ألمانيا ؛ فتمنعه بين صفوف المعلمات في المدارس الحكومية، فقد أيَّدت الحكومة عام 1998 قراراً صدر عن مدرسة بمدينة شتوتجارت بمنع توظيف المعلمات المسلمات إذا كنَّ يرتدين الحجاب؛ لأن الحجاب في زعمهم رمز لقهر النساء سياسيًّا، وليس هو بفريضة دينية، ثم تطورت النقاشات إلى أن أصدرتِ المحكمة الدستورية الفيدرالية قرارها العام 2003 بتأييد الحق في فرض هذا الحظر، الذي أيَّده سبعُ ولايات ألمانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 ، إذ قامت الولايات الألمانية بالتعاقب في منع الحجاب رسميًّا من مدارسها في نيسان / إبريل 2004 ، ولكنْ في العام 2006 ظهرتْ عقبةٌ في طريق ذلك الحظر الرسميِّ، وهو القرار الذي أصدرتْه محكمةُ الدولة بولاية بادن فيتمبرج (Baden Vimberg) الألمانية، الذي أكَّد أن منع الحجاب من المدارس هو عنصرية وتمييز تُجاه المسلمات؛ والدليل هو أن النصرانيات اللاتي يرتدين بعض أغطية الرأس في المدارس لم يُمنعْنَ مثل المسلمات (**سيزاري**، 2010) .

ويمكن القول إن " **قضية الحجاب**" قد أثرت سلباً على العلاقة بين الدين والدولة من جهة وسياسة الحياد الواجب توافرها تجاه الأديان في الدول الأوروبية من جهة أخرى، كما أن هذه السياسة

المعادية للحجاب تمثل انتقاصاً من حق المسلمين في ممارسة شعائرهم (**الحمدان**، 2010) . ومع أن قانون حقوق الإنسان يضمن الحق في الحرية الدينية، بما في ذلك الحق في إظهار المرء لمعتقداته الدينية عبر العبادة ، ومراعاة الشعائر، وممارسة الواجبات الدينية ، وتلقي التعاليم الدينية في الدوائر الخاصة والعامة (**المادة 18 من قانون حقوق الإنسان**). كما أن قانون حقوق الإنسان يطالب الدول أيضاً بضمان الحق في خصوصية الحياة الشخصية، ويشمل ذلك الحق في حرية المرء على جسده، على سبيل المثال الحرية في اختيار ما يرتديه المرء، في الأماكن العامة والخاصة (**المادة 3 من قانون حقوق الإنسان**). وعلى الحكومات ضمان الحق في المساواة وعدم التعرض للتمييز، لا سيما منع التمييز على أساس من الدين أو الجنس، وأخيراً، فإن الدول مُلزمة بحماية حقوق الأقليات الدينية داخل حدودها (**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**) .

أما بخصوص إشكالية " **البرقع**" التي تعتبر امتداداً طبيعياً لإشكالية "**رمز الحجاب**"، فقد تبنى البرلمان الفرنسي في أيلول / سبتمبر 2010 قانوناً يحظر إخفاء الوجه في الأماكن العامة، بنية مُعلنة هي منع ارتداء النقاب الإسلامي الذي يغطي الوجه في الأماكن العامة. والقانون، الذي تمت الموافقة عليه من المجلس الدستوري الفرنسي في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، يعتبر إكراه المرأة على ارتداء النقاب جريمة، يُعاقب عليها بسنة من السجن وغرامة 30 ألف يورو، و دخل القانون حيز النفاذ، في 11 نيسان / أبريل 2011، إذ تتعرض المرأة التي تخالف هذا القانون لغرامة بحد أقصى 150 يورو و إلزامها بحضور دورة تدريبية في "**المواطنة**".

وهناك قانون يتضمن قيوداً مشابهة وافق عليها البرلمان البلجيكي في نيسان/ أبريل2011؛ فقد دخل قانون منع ارتداء البرقع أو أي ثوب يغطي كلياً أو جزءاً من الوجه في الأماكن العامة التنفيذ في

2011-7-24. وينص القانون الذي صادق عليه البرلمان في نيسان/ إبريل على فرض غرامة قدرها 137.50 يورو ومدة سجن قد تصل الى سبعة ايام. وانتقد المفوض الأوروبي لحقوق الإنسان " توماس هامربرغ " (Thomas Hammarberg) هذا القرار وقال : " إنه قد يزيد من تهميش النساء بدلاً من تحريرهن". واعتبر هامربرغ ان ذلك " قد يشكل انتهاكا للمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان وخصوصا الحق في احترام الحياة الخاصة والهوية الشخصية و أنه يزيد في التنكيل بالنساء وتهميشهن عن بقية المجتمع" (**الوطن القطرية** ، 2011) .

أما مجلس الشيوخ الإسباني فقد تبنى قراراً غير ملزم في يونيو/حزيران 2010 يدعو إسبانيا إلى حظر الثياب والإكسسوارات في الأماكن العامة التي تؤدي إلى تغطية الوجه بالكامل، بدعوى أن أغلب إسبانيا تعتبر النقاب الإسلامي "تمييزياً وضاراً ويتعارض مع كرامة المرأة والمساواة الحقيقية والفعالة بين الرجل والمرأة". وقالت الحكومة الإسبانية إنها ستضم الحظر إلى إصلاح مستقبلي في قانون إسباني عن الحريات الدينية. وهناك خطة لحظر النقاب وردت في اتفاق تحالف الحكومة في هولندا، في تشرين الأول/ أكتوبر2010. وهناك إجراءات مشابهة في بلدان أخرى، منها : إيطاليا ،والمملكة المتحدة ، والدنمارك، بينما هناك بعض البلديات في بلجيكا ، وهولندا ، وإسبانيا ، وإيطاليا فرضت بالفعل أو تفكر في فرض حظر محلي (**منظمة حقوق الانسان** ، 2010) .

2. الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم)

لا يجوز على الإطلاق حسب العقيدة الإسلامية، تمثيل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في صورة أو تمثال أو أي شكل آخر، لأن تقديس رموز أو صور أو تماثيل الرسول ، يؤدي إلى تقديس الرسول نفسه بدلاً من الله. ففي القرون الوسطى ومع اختلاط المسلمين بالأقوام الأخرى ، تأثر بعضهم بعادات الديانات الأخرى وتم رسم بعض الصور للرسول ، إلا أن وجهه لم يرسم أبداً. وكان هناك دائماً نوع من الحجاب على وجه الصور، وهذا النوع من الصور كان شائعاً في إيران القديمة أو ما كان يسمى ب " بلاد فارس "(**sirah.al-islam.com/Loader.aspx?pageid=259**).

وقد ابتدأت مشكلة الرسوم في يوم 30 أيلول / سبتمبر 2005، إذ نشرت يولاندس بوستن (Jyllands posten) الصحيفة الليبرالية الأوسع انتشاراً في الدنمارك 12 رسماً كاريكاتورياً مسيئاً للإسلام. واعتبرت أن هذا التصرف مفيد في قياس مساحة الحرية المسموح بها في الإعلام الدنماركي. والمشكلة بدأت عندما واجه مؤلف دنماركي صعوبة في الحصول على رسوم توضيحية، أراد استخدامها في تأليف كتاب للأطفال، وبعدها خصصت (يولاندس بوستن) مواد صحافية لمناقشة القضية، واستنتجت أن غياب الرسوم سببه الرقابة، وأن غير المسلمين ليسوا مجبرين على الالتزام بالتعاليم الإسلامية، وفي تجربة لاختبار مستوى الرقابة المفروضة على الأمور الإسلامية، طلبت الصحيفة الدنماركية من رسامين محليين رسم تصوراتهم الشخصية، والنتيجة كانت أن 12 رساماً أرسلوا أعمالهم للصحيفة لتنشر في أيلول/ سبتمبر 2005 (**بن سعود**، 2011).

وبعد أقل من أسبوعين وفي 10 كانون الثاني/ يناير 2006 قامت الصحيفة النرويجية Magazinet والصحيفة الألمانية دي فيلت Die Velt والصحيفة الفرنسية France Soir وصحف أخرى في أوروبا بإعادة نشر الصور الكاريكاتيرية.

أدى نشر هذه الصور إلى جرح مشاعر الغالبية العظمى من المسلمين ، إذ قوبل نشر هذه الصور الكاريكاتيرية بموجة عارمة على الصعيدين الشعبي والسياسي في العالم الإسلامي، وتم على إثر هذه الاحتجاجات إقالة كبير محرري جريدة France Soir الفرنسية من قبل رئيس التحرير ومالك الجريدة رامي لكح الفرنسي من أصل مصري كاثوليكي.

وتطورت الاحتجاجات العربية والإسلامية ، وأصبحت تأخذ طابعاً عنيفاً في دمشق ، إذ أضرمت النيران في المبنى الذي يضم سفارتي الدنمارك والنرويج في 4شباط / فبراير 2006. وتم إحراق القنصلية في بيروت في 5 شباط / فبراير 2006 **(CNN, 2006).** وقامت صحيفة يولاندس بوستن(Jyllands posten) في 30 أيلول / سبتمبر 2005 بنشر مقال في الصفحة الثالثة بعنوان "**وجه محمد**"، ونشر مع 12 رسماً من الرسوم ، كان في بعضها استهزاء وسخرية من النبي محمد؛ فإحداها تظهر عمامته على أنها قنبلة بفتيل**(CNN, 2006).**

ما يلفت الانتباه في نشر هذه الصور مصاحبتها لمقال عن" المراقبة الذاتية وحرية التعبير" بقلم كاره بلوتجين (karah Blotgan). وكان المقصود منه (أي المقال) إبراز الإدعاء القائل أنه لا يوجد فنان مستعد لرسم كتاب للأطفال عن محمد دون إبقاء اسمه سرياً؛ خوفاً من عمليات انتقامية يقوم بها متطرفون إسلاميون بسبب الاعتقاد بأن رسم محمد محرّم في الإسلام. وكانت الصحيفة قد دعت أعضاء من اتحاد رسامي الكارتون الدنماركيين لرسم الرسول محمد كما يروه.

أما عن الموقف الشعبي في الدنمارك؛ فالرأي السائد هناك يقول بأن الرسومات لم تخرق أي قانون من قوانين السب والتجريح، وأن اعتذار الصحيفة عن جرحها لمشاعر المسلمين كاف. كما أرادت

الجالية الإسلامية في الدنمارك رفع قضية إلى المحكمة لتحديد كون الرسوم المنشورة تخرق قوانين الدولة أم لا، ولكن قام المدعى العام بإسقاط القضية قبل وصولها إلى المحكمة لأنه وجد أنه لا أساس لها. ويرى بعضهم أن الجالية المسلمة في الدنمارك قد اختارت التكتيك الخاطئ بنشرها القضية في العالم العربي، صابّة الزيت على النار، علماً بأن هذا التحرك لم يجد الكثير من التعاطف في الدنمارك. ففي استفتاء أجرته إذاعة الدنمارك على عينة عشوائية من الدنمركيين مكونة من " 579 " شخص في 28 كانون الثاني / يناير 2006 أظهرت النتائج ما يلي :

الجدول رقم (1)[1]

الموقف الشعبي في الدنمارك حول الرسوم المسيئة

[1] http://de.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2006-02-04T134849Z_01_MAI449721_RTRDEOC_0_KARIKATURSTREIT-2ZF.xml

النسبة	الرأي
79%	يعتقدون أنه لا يوجد داع لاعتذار رئيس وزراء الدنمارك " أندرس فوغ راسموسن " للمسلمين.
48%	يعتقدون أن أي تدخل من الحكومة يعتبر انتهاكاً لحرية التعبير عن الرأي.
44%	يعتقدون أن رئيس وزراء الدنمارك أندرس فوغ راسموسن يجب أن يكون أكثر فعالية في حل الأزمة.
69%	يعتقدون أنه لا يوجد داع لإعتذار صحيفة يولاندس بوستن للمسلمين.
58%	يعتقدون أنه بالرغم من حق الصحيفة في نشر الصور، إلا أنهم متفهمون للانتقاد الموجه من المسلمين.

3 . بناء المساجد ومآذنها

لقد أثارت قضية منع بناء المساجد والمأذن في بعض الدول الأوروبية الجدل حول العلاقة بين الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا والمجتمعات والدول التي يعيشون فيها. من هنا، فإنّ للمسجد في أوروبا دوراً لا يمكن إغفاله في الحياة المجتمعيّة؛ ففي سياق المشاركة السياسيّة المطلقة يمكن

وصف أبرز أدواره النموذجيّة في تحفيز الجمهور المسلم على التفاعل الإيجابيّ مع مسارات المشاركة المجتمعيّة والسياسية، والإسهام في ترشيد هذه المشاركة وإنعاشها بفيْض القيم الإسلامية ذات الصِّلة. وفي سياق المشاركة السياسية لمسلمي أوروبا بصفتها الراهنة؛ فإن المسجد آخذ في اكتساب قَدْرٍ وافِرٍ من ثقله عبر موقعه المحوريّ ضمن تجمّعات الوجود المسلم في البلدان الأوروبيّة: أي أنه محور النشاط المجتمعي، وهو ما يُغري السياسيين مثلاً للتواصل مع المساجد وجماهيرها ،وكسب ودّ الأئمة على نحو متزايد ولافت للانتباه في العديد من الدول الأوروبية، غالباً لجمع الأصوات وتحسين صورة أحزابهم، وأحياناً لنزع فتائل التوتر في المجتمع الواحد في ظلال الأزمات. كما يغري ضرباً آخر من السياسيين لاستهداف المساجد بمواقفهم وسياساتهم، وهو ما تتوافر عليه شواهد عدّة في عدد من بلدان أوروبا (**شاكر** ،2007) .

ومع هذه الأهمية السياسية التي لا يمكن إغفالها، فللمسجد دور أخر يكمل الدور السياسي، يتجسد في تمثيل الاحتياجات الدينيّة وبعض الاهتمامات المجتمعيّة (شؤون الأحوال الشخصيّة مثلاً) والتعبير عن المصالح والمكتسبات المرتبطة بها سياسياً، سواء بشكل مباشر أو من خلال أطر مختصّة بالتعبير عن ذلك مثل : روابط المساجد أو مجالس الأئمة أو الهيئات الدينية المسلمة وما في حكمها. ثم إنّ المسجد يُفترض أن يضّطلع بدور لا غنى عنه في سياق مساعي التواصل المجتمعيّ وتحقيق التفاهم ونزع فتيل التوتّرات، وهو ما تنهض بشيء منه فعاليات من قبيل "يوم المسجد المفتوح" التي تُنَظّم في معظم البلدان الأوروبيّة، وبات يتمّ تنظيمها في مساجد ألمانيا بأكملها في موعد متزامن في أوقات محدّدة من شهر تشرين الأول / أكتوبر من كل عام، في جميع الولايات، وذلك في أوسع حملةٍ منتظمة من نوعها، إذ إن بعض المساجد والمراكز الإسلامية في أوروبا قد طوّرت هذه الفعاليات ومنحتها زخماً كبيراً، كما عليه الحال بالنسبة للمركز الثقافي الإسلامي بأيرلندا

(ICC)الذي يقيم ما يُطلِق عليه اسم "أسبوع الجيرة" كل عام بانتظام وبنجاح لافت للانتباه (**أبو شويمة** ، 2003). وتعتبر المساجد محفلاً للصراع بين الأجيال المختلفة من المهاجرين، إذ أنها تخضع ، في معظم الأحيان ، لسيطرة الجيل الأول من المهاجرين الذي قدم إلى أوروبا في الخمسينيات والستينيات. ويوجد بالمساجد مستويان للأنشطة: الأول يتعلق بتنسيق أنشطة المساجد وتعليم القرآن؛ والآخر متعلق بالدعوة الإسلامية من خلال اختيار أئمة المساجد بوساطة لجنة المسجد (**كيوان** ، 2011).

أما في ما يتعلق بطلبات بناء المساجد في أوروبا ، فإنها تُقابَل بالمنع؛ وذلك بسبب الزحام والمشكلات المرورية والضوضاء على حسب قولهم . كما أن الخوف من الإرهاب الذي ارتبط في فكر بعض الناس بالإسلام كان دافعًا لمنع بناء المساجد في إسبانيا، وقد تعرَّضت المساجد المبنية لأنواع من الاعتداءات، كما هو الحال في " ألمانيا ، وهولندا ، وفرنسا ". بل إن الأمر وصل إلى مراقبة الأنشطة الإسلامية داخل المساجد كما فعلتْ "إسبانيا" من طرح مشروع قانون مراقبة الأئمة، الأمر الذي أثار احتجاجات مسلمي إسبانيا. أما "هولندا وفرنسا" فتقوم الدولتان بترحيل الأئمة إذا ما كان الخطابُ الإسلاميُّ لا يُرضِي النظام الفرنسيَّ والهولنديَّ، ويتعارض مع النموذج الغربي للإسلام. (**سيزاري** ، 2010) .

ومنذ العام 2006 بدأ النقاش يحتدم حول حظر بناء المآذن في سويسرا. وقد قام حزب الشعب السويسري اليميني المتشدد بطرح مبادرة للاستفتاء الشعبي حول حظر بناء المآذن في سويسرا، حيث قام بتدشين حملة إعلامية واسعة ضد المآذن و اعتبرها رمزاً لسلطة الإسلام وربط بينها وبين قضايا أخرى مثل: قهر المرأة ، والنقاب ، والزواج القسري ، والتعصب الديني وأسلمة أوروبا. و

جرى الاستفتاء على تلك المبادرة في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2009 ، وكان من نتائجه الموافقة على هذه المبادرة ، وبذلك تم إضافة بند في الدستور السويسري يحظر بنـــاء المآذن فـــي ســـويسرا نهائياً (**بزنس**،2009).علماً بأن فكرة المئذنة جاءت نتيجةً لتأثر الإسلام بالمسيحية.

أما عن أسباب الاعتراض على بناء المأذن، فـــمن وجهة نظر هؤلاء المبادرين لطلب الاستفتاء أن المئذنة تعد رمزاً دينياً له دلالة حربية. وهذا بالطبع ما ينكره التاريخ العربي الإسلامي، كما أن هذه النزعة العدائية لبناء منارات مرتفعة قد تصل كذلك للكنائس مع الوقت ، فالتطرف موجـــود أيضـــاً عند اللاداريين أو الملحدين الـــذين قـــد يجعلهـــم هـــذا الأمـــر يجنحـــون لمثـــل هـــذه الأفكـــار (**مفكرة الأسلام** ، 2010) .

وهناك في سويسرا، التي دار فيها جدل واسع حول بناء المآذن ووصل حظر بنائها كأحد صـــور عدم التسامح الاجتماعي والسياسي الغربي إزاء الإسلام والمسلمين، يوجد فيها ما يقـــارب "200" مسجد لا يوجد مآذن إلا على 4 منها في كل من مدن: " جنيف " ، و " زيورخ " ، و " أولتن " ، و" فينتر تور". ويعود تاريخ قيام أول مئذنة في سويسرا إلى سنة 1963، أما المئذنة الثانيـــة التابعـــة للمؤسسة الثقافية الإسلامية فـــي جنيـــف ، فـــتم تدشـــينها العـــام1978 (**بـــزنس** ، 2009) . وعلى كل حال، فقد أثار الاستفتاء زوبعة من الانتقادات، وعرض سويسرا لاتهامات بخرق حقـــوق الإنسان. وقد تقدمت منظمات إسلامية سويسرية بطعن على القـــرار السويســـري أمـــام المحكمـــة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبوغ (**ويكبيديا** ، 2011) .

أما في فرنسا ؛ فقد بلغ عدد المآذن حوالي " 20 " مئذنة من جملة حوالي "2000 " مسجد وقاعة صلاة تتوزع على مناطق مختلفة من تراب الجمهورية ، وأشهرها مئذنة مسجد باريس، التي تعد تاريخياً أقدم مئذنة بفرنسا حيث ترتفع إلى "33" متراً ، ووقع تدشينها مع المسجد العام 1926 مكافأة على مشاركة المسلمين إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى. وجدير بالذكر أن المآذن في فرنسا لا تستخدم من أجل رفع الأذان، وارتبطت منذ بدايتها بالجالية الجزائرية بفرنسا، إذ يأتي تمويلها من الجزائر. ويقدم مسجد باريس أيديولوجيا على أنه ممثل للإسلام العصري المندمج مع الحداثة.

عملياً ؛ إن مسألة المآذن، وبرغم تلاقيها مع بعض الأزمات الأخرى التي واجهها المسلمون في أوروبا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبدو محطة فاصلة في علاقة المسلمين بمجتمعاتهم الأوروبية الجديدة، وذلك لإعتبارات عدة:

أولاً : تعد المرة الأولى التي يتحرك فيها شعب أوروبي(السويسري، ومن بعده الفرنسي، والاسباني ، والبلجيكي..وغيرها) تجاه تقييد الحضور الديني لأحد أقلياته الدينية. فالتصويت على حظر المآذن كان شعبياً وليس رسمياً، وهو ما يعكس إما قدرة حزب الشعب المسيحي "اليميني" على ترهيب السويسريين وتخويفهم من تزايد الحضور الديني للأقلية المسلمة، وإما بسبب ضعف هذه الأخيرة في الاندماج والذوبان في ثنايا المجتمع السويسري، ما خلق حاجزاً بينها وبين قطاع واسع من الشعب السويسري، ومن ثم الفشل في الإقناع بحقيقة دينهم ومعتقداتهم. ففي حالة الرسوم الدنمركية أو مسألة الحجاب "الفرنسي" كان التحرك إما فردياً أو رسمياً، وذلك دون وجود تأييد شعبي كبير لما حدث، أو على الأقل كان على استحياء.

ثانياً: أنها تحدث في بلد عُرف عنه علمانيته وحياديته التاريخية، وهو ما ينطوي أيضاً على معانٍ ودلالات كثيرة تتعلق بمدى الخوف والوهن الذي أصاب "العقل العلماني" الأوروبي، وجعله أقرب "للعقل السلفي" الذي يقع أسير مقولات مؤدلجة وصور نمطية غير صحيحة.

ثالثاً: احتفاظ الجالية المسلمة في سويسرا خصوصاً ، وفي أوروبا عموماً بقدر عالٍ من الهدوء والترويّ في الرد على مسألة حظر المآذن، وهو ما يمكن تفسيره إما بنضوج الوعي الإسلامي في أوروبا بعد سلسلة من الإخفاقات في التعاطي مع أزمات مشابهة أضرت بالمسلمين أكثر مما أفادت، وإما بسبب عدم قدرة الجاليات المسلمة على تحريك الشارع الأوروبي ضد قرار الحظر باعتباره قراراً تمييزياً.

رابعاً: أن المشكلة لا تكمن قطعاً في المئذنة ، بوصفها مظهراً دينياً أو معمارياً ، كما أن اختزال القضية برّمتها في ذلك يخرجها عن التحليل السليم. لكن المشكلة تكمن في فهم الوظيفة الهوياتية للرموز الدينية لدى كلا الجانبين السويسري والمسلم. فالسويسريون صوّتوا ضد ما يرونه تنامياً للهوية الإسلامية في بلد مسيحي، ما يهدد هويته الدينية (**العناني**، 2010).

الفصل الثاني

ديموغرافية المسلمين والتعايش في المجتمعات الأوروبية

يقول الباحث طارق مودود[1]. وهو أستاذ لعلم الاجتماع في جامعة بريستول البريطانية ومتخصص في علاقات الأجناس بأنه" ينظر للمسلمين في أوروبا وكأنهم في حالة صراع مع مجتمعاتهم المضيفة" (**الحسيني** ، 2011)، إذاً، لمعرفة طبيعة هذه العلاقة المتوترة بين الطرفين، سندرس أولاً في هذا الفصل تطور الوجود الإسلامي في أوروبا منذ العام 1990 وحتى العام 2010 ، ومن ثم مستقبل الوجود الإسلامي فيها. وبالتالي، معرفة تطور ديموغرافية المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي، يليه دراسة طبيعة العلاقة بين المسلمين والمجتمعات المضيفة لهم .

أولاً : الوجود الإسلامي في أوروبا

إن الوجود الإسلامي اليوم في أوروبا ليس وجوداً طارئاً أو استثنائياً، ولم يعد هذا الوجود مجرد جماعات مهاجرة للعمل لا تلبث أن تعود إلى بلدانها، بل أصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي لسكان القارة. وثمة أجيال ولدت وعاشت وأضحت جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات الأوروبية التي يتجه معظمها إلى الشيخوخة التي تبلغ نسبتها في دول الاتحاد الأوروبي (25,6%) (eurostst,2010) من مجموع السكان، في حين أن أغلبية المسلمين هي من جيل الشباب الذين لا بد أن تقع على عاتقهم مستقبلاً مهمات ومسؤوليات كثيرة داخل هذا المجتمع . (**برجي**، 2004) وقد بات الوجود الإسلامي المتنامي داخل هذه المجتمعات ظاهرةً معترفاً بها على نحو غير مسبوق، وأصبح المسلمون يشكلون أقليةً دينيةً تأتي في" المرتبة الثانية" بعد المسيحية في كثير من الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا. وتاريخياً، يعد الإسلام الأوروبي أصيلاً من حيث الوجود والإسهام الحضاري؛

[1] . المدير المؤسس لمركز بحوث الدراسات العرقية والمواطنة في جامعة بريستول، وتشمل اهتماماته البحثية : العنصرية ؛ المساواة العرقية ؛ التعددية الثقافية ؛ و العلمانية . **(الباحث).**

لأن الوجود الإسلامي في القارة ليس وجوداً حديثاً، إذ تلقى الفاتحون المسلمون منذ القرن الثامن الدعوة من قبل الموحدين الاسبان ثم من الموحدين البوشناق في وسط أوروبا لإنقاذهم من الاضطهاد الروماني. ولبى الإسلام النداء وفتح تلك البلاد بيسر كبير، وأقام فيها حضارات تعددية زاهرة، حتى أوشك في القرن الثامن أن يصل إلى قلب فرنسا وسويسرا. ورغم انحسار المد الإسلامي إلا أنه أنشأ في شبه الجزيرة الايبيرية واحة حضارية مثلت أهم الجسور والقنوات التي نقلت الأنوار إلى أوروبا وأخرجتها من ظلماتها. وعلى كل حال، فلم تمض غير ثلاثة عقود على سقوط غرناطة العام 1492 بعد أن سقطت الممالك الإسلامية في الجنوب الإيطالي ، حيث كانت جسراً مهما لنقل الأنوار إلى القارة المظلمة، حتى وقف الإسلام على مشارف روما ثم فيينا مخترقاً بلاداً أوروبية كثيرة بعد أن كانت فتوحاته قد سبقتها إلى البلقان. (**الغنوشي**، 2007).

أما في وقتنا المعاصر، فقد زاد الاهتمام بظاهرة الوجود الإسلامي في أوروبا بسبب حدوث تغير نوعي كبير في الوجود الإسلامي في تلك القارة، كان أبرز مظاهره: انتقال الهجرة الحديثة المؤقتة للمسلمين إلى هجرة دائمة؛ وتغير نوعية المهاجرين من العمال البسطاء إلى هجرة العقول والكفاءات، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من "500" ألف مهاجر يصلون إلى الدول الأوروبية سنوياً، وأكثر من "400 " ألف يتقدمون بملفات لجوء لهذه الدول، غالبيتهم من المسلمين من دول مثل :الجزائر؛ والمغرب؛ وتركيا؛ ودول يوغسلافيا القديمة (**سافيج**، 2010). وأضافة إلى ذلك، هناك عامل بدأ يبرز في الوجود الإسلامي يتمثل بدخول الإسلام أعداد كبيرة من الأوروبيين ، وانتشار الإسلام في طبقات مختلفة من المجتمع، وعدم اقتصاره على إسلام بعض أفراد النخبة الأوروبية. ومن أهم الشخصيات الأوروبية التي اعتنقت الإسلام : " مراد هوفمان " :

السفير الألماني السابق لدى المغرب، و "رينيه جينو" : الفيلسوف الفرنسي، "روجيه دوباكييه ": المفكر السويسري، و" ليوبولد فايس ": المفكر النمساوي؛ و " مارتن لينجز": الفيلسوف الإنجليزي؛ " روجيه غارودي ": فيلسوف فرنسي و" تيموثي وينتر ": وهو مفكر إنكليزي ، " كريستيان ماري بل " : المخرج السينمائي الفرنسي؛ و" إيفون ردلي " : الكاتبة والصحفية البريطانية (**www.9ll9.com/vb/140774.html**). لقد كشفت هجرة المسلمين إلى أوروبا "المعضلة الديموغرافية" التي تواجهها أوروبا؛ فهناك تراجع في معدلات النمو السكاني، وارتفاع نسبة كبار السن ، إذ تبلغ نسبة الشيخوخة في الاتحاد الأوروبي العام 2010 (25,6 %) من نسبة السكان (eurostst ,2010). ومن المتوقع حسب الدراسات ، أن تزداد هذه النسبة بحلول العام 2060 لتصبح (53,5 %) من مجموع السكان (eurostst ,2010). وبكلمات أخرى، إن المجتمع الأوروبي يشيخ ويتناقص عدده في آن واحد ، وفي الاتحاد الأوروبي هناك ارتفاع في سن الوفيات إذ ان هناك من 7-9 وفيات لكل 1000 شخص(eurostst ,2010). يصاحب كل ذلك انخفاض في معدل الخصوبة الذي يرجعه بعضهم إلي خروج المرأة الأوروبية للعمل، وعدم وجود دعم أسري لها في ما يتعلق بتربية الأطفال . (**فيجس**، 2010) .

بالمقابل، تواجه بعض الدول الأوروبية مشكلة ديمواغرافية في ما يختص بمعدلات النمو السكاني بالنسبة للمسلمين فيها، إذ تشير التقارير إلى أن تزايد نسبة الولادات في صفوف المسلمين هو اليوم أكثر بثلاث مرات من معدل الولادات بين غير المسلمين، وهو ما سيساهم في تزايد عدد المسلمين في أوروبا. وتقع أكبر نسبة لمعدل أعمار المسلمين هذه في الفئة العمرية الشابة مقارنة بغيرها من الفئات؛ إذ نجد اليوم أن ثلث عدد المسلمين في فرنسا البالغ عددهم حوالي 5 ملايين نسمة هم تحت

سن العشرين، مقارنة بـــ 21 % من إجمالي سكان فرنسا. وفي ألمانيا فإن ثلث عدد المسلمين البالغ عددهم حوالي 4 ملايين نسمة أقل من 18 سنة من العمر، مقارنة بـــ 18 % من إجمالي سكان ألمانيا تحت هذا السن. وفي المملكة المتحدة (بريطانيا) فإن عدد المسلمين يقدر بـــ 1.6 مليون نسمة ثلثهم تحت سن 15 سنة، مقارنة بـــ 20 % من إجمالي البريطانيين من الفئة العمرية نفسها. و النسبة نفسها تقريباً توجد في بلجيكا التي يقدر عدد المسلمين فيها بـــ 364 ألفاً، ثلثهم دون سن الخامسة عشرة. (**سافيج** ، 2010). وقد شكلت "القنبلة الديموغرافية" الإسلامية هاجساً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً على المستويين الرسمي والشعبي. ولذلك يعتقد بعض الباحثين الأوروبيين أن هجرة العرب والمسلمين إليها يشكل خطراً عليهم من ناحية زيادة معدلات البطالة فيها التي بلغت في الاتحاد الأوروبي العام 2010 (9,6 %) . (eurostst ,2010).

وبسبب تزايد عدد المسلمين في أوروبا، تشير استطلاعات الرأي بوضوح الى أن هناك مناخاً عاماً معادياً للهجرة والمهاجرين في مختلف البلاد الأوروبية. فبحسب استطلاع أجرته Financial Times Newspaper في أواخر أب / أغسطس 2010(**Financial Timesm,2010**) ، عبرت نسبة كبيرة من المشاركين عن رؤية سلبية لتداعيات وجود المهاجرين في بلادهم. فقد عبر 48% من المشاركين من فرنسا مثلاً عن اعتقادهم بأن وجود المهاجرين له تداعيات سلبية على الاقتصاد وفي إسبانيا، حيث تبلغ نسبة البطالة 20%، عبر 67% عن اعتقادهم بأن عمليات الهجرة الى بلادهم تصعب من إمكانية حصولهم على عمل، كما اعتقد 32% منهم أن وجود العمالة المهاجرة قد أدي إلي خفض الرواتب التي يحصلون عليها. وقد عبر 6 من كل عشرة مشاركين من بريطانيا عن اعتقادهم بأن وجود المهاجرين قد أثر سلباً في نوعية الحياة في البلاد. وقرر 63% أن مستويات

الهجرة تؤثر سلباً في مستوي الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة، وعبر 66% عن رأيهم بأن ذلك يؤثر سلباً في الخدمات التعليمية التي تقدمها الحكومة (**أبو الخير،** 2010). ويتزامن هذا العــداء الأوروبي للهجرة والمهاجرين مع الجدل الذي إحتدم طوال السنوات الماضية حول النظرية التي كان طرحها الأكاديمي والمفكر الأمريكي صموئيل هنتنغتون ، ومفادها أنه لابد من انقياد الحضـــارات إلى صدام فيما بينها. ويعود هنتنغتون على ما يبدو بعد سنوات على نظرية "صدام الحضارات" إلى واجهة الجدل الفكري بنظرية جديدة تتمثل في اتجاه أوروبا حاضنة العلمانية إلى "التدين" راداً ذلــك إلى عامل أساسي هو الهجرة الكثيفة للمسلمين إلى هذه القارة (**العربية نت** ، 2005).

وبالرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن عدد المسلمين في الدول الأوروبية مجتمعة، ولا عددهم في دولة معينة، فقد كشف مركز بيو Pew Research Center الكائن في العاصمة الأمريكية واشنطن العام 2011 ، أنّ عدد المسلمين في أوروبا مجتمعةً يصل حالياً إلى نحو 44.138.000 مليون نسمة، أي ما نسبته 2,7 % من سكان العالم المسلمين والبالغ عددهم 1.619.314.000 من بينهم نحو 20 مليون مسلم يسكنون في دول الاتحاد الأوروبي، أي ما نسبته 6 % من مجموع سكان أوروبا الذي يبلغ 705 ملايين نسمة. (Pew ,2011).

وبحسب المعطيات السابقة حول طبيعة الوجود الإسلامي، فإن الإسلام أصبح يمثل إحدى الديانات الرئيسية في أوروبا. فكما تشير بعض الإحصائيات، يقدّر سكان الإتحاد الأوروبي من المسلمين بـــ 20 مليون نسمة ، وهو يعدُّ ، في حد ذاته ، ثلاثة أضعاف السكان المسلمين في أمريكا. ففي مدينة مثل لندن يأتي الإسلام في المرتبة الثانية بعد المسيحية، إذ يعيش في لندن وحدها 607.083 ألف مسلم من مجموع سكان لندن؛ أي حوالي 8.5% ، فيما جاءت الديانة اليهودية في المرتبة الرابعة،

حيث يعيش في لندن وحدها 149.789 ألف يهودي؛ أي بنسبة 2.1% من عدد السكان، وعدد المنظمات الإسلامية حوالي 1000. كما يتمتع المسلمون بمعدلات النمو الأعلى في أوروبا، فهناك حوالي 20 مليون مسلم في الاتحاد الأوروبي يعتبرون أنفسهم مسلمين؛ فالمسلمون في أوروبا يمثلون قوة يجب أخذها في الحسبان، وإذا تواصل هذا الاتجاه سيشكل المسلمون في العام 2020 حوالي 10% من مجموع سكان أوروبا (**عباس،** 2006).

2. "**القنبلة الديموغرافية" للعرب والمسلمين**.

أثار تطور الديموغرافية الإسلامية في أوروبا واتحادها الجدل لدى الأوروبيين سواء على الصعيد الشعبي أو الرسمي. وأكد خطاب بابا الفاتيكان "بنديكت السادس عشر" هذه الحقيقة بتحذيره الأوروبيين من انحسار الهوية المسيحية لأوروبا في ظل انخفاض معدل المواليد، وزيادة عدد المهاجرين المسلمين قائلاً : " إن مستقبل أوروبا المسيحية كئيب وينذر بالخطر ، و بخاصة إذا لم تنجبوا الأولاد وتقيموا شريعة الرب"، مضيفاً أن هذا هو"سبيل أوروبا إذا أرادت أن تكون حضارتها في مستوى تحديات الألفية الثالثة" (**عباس** ، 2006).

لذلك، سنحاول في هذا الفصل التركيز على دراسة "العامل الديموغرافي" للمسلمين لمعرفة مدى صحة التخوفات الأوروبية من هذا العامل على الهوية والاستقرار في الاتحاد الأوروبي؟.

الجدول رقم (2)

(عدد المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي)

الدولة	السنة	العدد الكلي للسكان[1]	عدد السكان المسلمين[2]	النسبة من العدد الكلي للسكان	نسبة التغير المئوي
فرنسا	1990	56،735،000	568،000	%01	-
	2000	60،545،022	4،082،222	%6	%86
	2010	65،730،482	4،704،000	%7	%13
ألمانيا	1990	00 79،433،0	2،506،000	%3	-
	2000	82،163،475	3،377،000	%4	%25
	2010	82،46،000	4،119،000	%5	%18
بلجيكا	1990	9،967،000	266،000	%6،2	-
	2000	10،239،085	600،000	%2،5	%55
	2010	10،754،528	638،000	%6	%6
هولندا	1990	14،953،000	344،000	%2،3	-
	2000	15،863،950	806،000	%5	%5،7
	2010	16،538،435	914،000	%5،5	%11،8
سويسرا	1990	6،712،000	148،000	%2،6	-
	2000	7،255،006	310،800	%4،2	%52
	2010	7،739،100	433،000	%5،5	%28
الدنمارك	1990	5،140،000	109،000	%2،12	-
	2000	5،349،212	160،000	%3	%31
	2010	5،534،738	226،000	%4	%29

ملاحظة : الدول مرتبة حسب حجم الوجود الإسلامي .

Sources:

[1] http://epp.eurostat.ec.europa.eu

[2] Pew research centers forum on religion and public life forthcoming pew

إن القراءة المتأنية للجدول تبرز أن هناك زيادة ملحوظة في عدد السكان الأوروبيين والمسلمين في فرنسا ، إذ تحول عدد المسلمين تحولاً جذرياً في العام 2000 عن العام 1990؛ فقد كان عدد المسلمين في العام 1990 يمثل (0,1%) من عدد السكان حوالي(568,000)، ثم زاد ليصبح في العام 2000 (4,082,222) مسلم ؛ أي بنسبة تغير مئوية بلغت (86%)، ثم زاد عددهم أيضاً في العام 2010 ليشكل المسلمون ما نسبته (7%) من مجموع الفرنسيين البالغ عددهم (65,73,48) فرنسي.

وفي ألمانيا، يبرز الجدول أن عدد المسلمين فيها قد زاد منذ العام 1990 وحتى العام 2000 حوالي (25%)؛ إذ بلغ عدد المسلمين في العام 1990 (2,506,000) أي بنسبة (3%) من مجموع السكان الألمان البالغ عددهم (79,433,000) آنذاك. كما بلغت نسبة الزيادة المئوية في عام 2000 حوالي (25%)، إذ زاد عدد المسلمين ليصبح (3,377,000) أما في العام 2010 فقد أصبح العدد الإجمالي للمسلمين في جمهورية ألمانيا (4,119,000) بنسبة تغير مئوية بلغت (18%) عن العام 2000 .

أما بخصوص دولة بلجيكا، فتبلغ نسبة التغير المئوي خلال الفترة منذ العام 1990 وحتى العام 2000 (55%)، إذ زاد عدد المسلمين في تلك الفترة في دولة بلجيكا (334000) فرد مسلم. كما وزاد عددهم في السنوات العشر التالية حوالي(6%) ؛ أي (38,000) مسلم . ويشكل المسلمين (02%) من مجموع السكان البلجيكيين عام 1990، البالغ عددهم (9.967.000) بلجيكي. أما في العام 2010 فأصبح المسلمون يشكلون ما نسبته (06%) من مجموع السكان البالغ عددهم (10,754,528).

ما يجب الإشارة اليه هنا، أن موجات الهجرة الرئيسية من المهاجرين إلى بلجيكا من البلدان الإسلامية قد بدأت في أوائل 1960 عندما تم توقيع اتفاقيات الهجرة مع: المغرب وتركيا بداية، ثم تبعها اتفاقيات اخرى في نهاية عقد الستينيات مع كل من: الجزائر ، وتونس.

أما بالنسبة للمملكة الهولندية، فيتضح من خـلال الجدول أن المسلمين شـكلوا العـام 1990 (0,2%) من مجموع السكان البالغ (14,952,000) ؛ أي حوالي (344,000) مسلم. أما في العام 2000، بلغت نسبة الزيادة المئوية في عدد السكان المسلمين (5,7%) ؛ أي بمعدل زيادة بلـغ(462,000) مسلم. أما في العام 2010 ، فأصبح المسلمون يشكلون (0,5%) من عدد السكان الهولنديين الذين بلغوا حوالي (16,538,435) ؛ أي بمعدل زيادة بلغ (11,8%). ويمكن الإشارة هنا إلى أن هجرة المسلمين لهولندا جاءت في المقام الأول من تركيا ثم من المغرب، ولكن هناك أقليات كبيرة من العراق ؛ وإيران ؛ وأفغانستان ؛ والصومال ؛ وسورينام المستعمرة الهولندية السابقة. ويتركز المسلمون في المناطق الحضرية الكبيرة، ولا سيما في المدن الأربع الكبرى: أمستردام؛ وروتردام؛ ولاهاي؛ واوتريخت.

ولعل أسباب ارتفاع عدد المسلمين في هولندا يعود بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية بدرجة كبيرة ، إلى المرونة التي يتحلى بها القانون الهولندي من جهة، وطبيعة المجتمع من جهة أخرى ، إذ ما تزال تطبق هذه الدولة "**قانون جمع الشمل**" الذي سمح للمئات والآلاف من عوائل وأبناء العاملين المقيمين في هولندا الالتحاق بذويهم، وتدفق اللاجئين المسلمين ، وبخاصة من العراق ؛ وإيران ؛ والصومال ؛ وأفغانستان ؛ والبوسنة. فقد ارتفع عدد هؤلاء المهاجرين إلى 21200 لاجئ العام 1990، بالإضافة إلى زيادة معتنقي الإسلام من أصحاب البلد الأصليين ،

وإن كان عددهم لا يشكل نسبة واضحة بين المسلمين؛ فعددهم ، حسب بعض المصادر ، وصل العام 1999 إلى حوالي أربعة آلاف مسلم هولندي، بعد أن كان عددهم 2500 في العام 1990 (**Bayynat,2006**).

وبحسب بيانات الجدول السابق، يلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في عدد السكان الأوروبيين والمسلمين في دولة سويسرا، إذ بلغت نسبة الزيادة المئوية بين الأعوام عام 1990 - 2000، (162800) مسلم، أي ما نسبته (52%). كما بلغت نسبة الزيادة المئوية بين الأعوام 2000 - 2010 (122200) مسلم ؛ أي ما نسبته (28 %). ومن الملاحظ أيضاً، أن المسلمين شكلوا في العام 1990 (06%) من مجموع السكان البالغ عددهم (6, 712،000)، ثم (04%) في العام 2000 و(05%) في العام 2010.

وفي ما يتعلق بالدنمارك، يشير الجدول السابق إلى أن عدد المسلمين المقيمين هناك يمثل في العام 1990 (0,1%)؛ أي (109,000) مسلم من مجموع عدد السكان البالغ عددهم (5,140,000) دنماركي. ويلاحظ أيضاً أن عدد المسلمين قد زاد ليصبح (0,2%) في العام 2000 من مجموع السكان البالغ (53,49,212) دنماركي، إذ بلغت نسبة الزيادة المئوية (31%). أما في العام 2010 فهناك زيادة ملحوظة طرأت على الوجود الإسلامي في الدنمارك ، إذ بلغت نسبة الزيادة المئوية (29%) ، لتصبح نسبة المسلمين المقيمين في الدنمارك (0,4%) أي (226,000) مسلم من مجموع العدد الإجمالي للدنماركيين البالغ عددهم (5,534,728) دنماركياً.

ويلاحظ كذلك أن الغالبية العظمى من المسلمين الذين يعيشون في الدنمارك هم من الجيل الأول والجيل الثاني من المهاجرين من البلدان ذات الأغلبية المسلمة. وقد مرت هجرة المسلمين إلى الدنمارك بثلاث مراحل: الأولى؛ هجرة العمال العام 1960 و1970، إذ جاء معظم العمال من تركيا ويوغوسلافيا السابقة وباكستان. وكان معظم المهاجرين من الذكور يخططون للعمل في الدنمارك سنوات عدة ، وإرسال الأموال لبلدانهم الرئيسية والعودة إليها عندما يكسبون ما يكفي من المال، أي أن هجرتهم في ذلك الحين (**هجرة مؤقتة**). وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 أوقفت الحكومة الدنامركية "**الهجرة الحرة**" ما يعني أن اللاجئين فقط يمكنهم الحصول على تصريح إقامة دائم في الدنمارك **(mekkelsen, 2003).** ومع ذلك، يمكن للعمال الأجانب الذين كانوا بالفعل في الدنمارك وسمح لهم بالبقاء لم شملهم مع أسرهم. واختار الكثير من العمال الأجانب في العيش الدنمارك مع عائلاتهم بدلاً من الانتقال مرة أخرى إلى بلدهم الأصلي. وهذه هي المرحلة الثانية من الهجرة. أما المرحلة الثالثة من الهجرة ، فتميزن بطالبي اللجوء؛ إذ قبل الدنمارك حوالي 500 لاجئ من خلال مفوضية شؤون اللاجئين في كل عام. ومعظم طالبي اللجوء من المسلمين في العام 1980 من المسلمين جاءوا إلى الدنمارك من إيران ، والعراق ، وغزة والضفة الغربية ، واللاجئين المسلمين جاء معظمهم منذ العام 1990 جاء معظم اللاجئين من الصومال والبوسنة **(mekkelsen, 2008).**

ويتضح من خلال الجدول السابق أن الوجود الإسلامي في فرنسا يعد الأكبر من بين الدول في الاتحاد الأوروبي ، إذ يشكل المسلمون(7%) من نسبة عدد السكان، في حين تشكل دولة

الدنمارك النسبة الأقل للوجود الإسلامي فيها من بين دول الاتحاد الأوروبي ، إذ بلغ عدد المسلمين فيها(226,000)، حوالي 0,04 % من مجموع السكان الدنامركيين .

و حول مستقبل تطور ديموغرافية المسلمين في الاتحاد الاوروبي، يمكن الإشارة إلى المسح السكاني لمسلمي العالم الذي أجرته مؤسستان عملاقتان غير ربحيتين وتبديان اهتماماً واضحاً بالأديان عموماً هما:مركز "**بيو**" للأبحاث، ومؤسسة "**جون تيمبلتون**". وقد تنبأت هذه الدراسة بارتفاع عدد المسلمين في بعض الدول الأوروبية إلى أرقام مضاعفة قياساً إلى الكثافة السكانية للمسلمين حالياً في هذه الدول، لا سيما في فرنسا وبلجيكا، و بارتفاع كثافة المسلمين فيهما إلى حوالي 10.3 % من مجموع السكان بحلول العام 2030. ووفقاً لإحصاءات الدراسة، فإن المسلمين يمثلون نسبة 23.4 % من مجموع سكان العالم البالغ عددهم حوالي 6.9 مليار نسمة. لكن وبحلول العام 2030، يتوقع إرتفاع نسبة المسلمين إلى 26.4% في أوروبا، التي تقيم فيها نسبة 2.7% من مسلمي العالم(**بورشتاين**،2011)

كما تشير هذه الدراسة كذلك إلى امكانية زيادة عدد المسلمين الحالي في الدول الاوروبية من 44 مليون مسلم إلى 58 مليون العام 2030 .

الجدول رقم (3)

(السكان المسلمون حسب المنطقة)

السكان المسلمون حسب المنطقة

	2010		2030	
	تقدير عدد المسلمين	تقدير نسبة عدد المسلمين في العالم	النسبة المتوقعة للمسلمين	النسبة المتوقعة للسكان
World	**1,619,314,000**	**100.0%**	**2,190,154,000**	**100.0%**
Asia-Pacific	1,005,507,000	62.1	1,295,625,000	59.2
Middle East-North Africa	321,869,000	19.9	439,453,000	20.1
Sub-Saharan Africa	242,544,000	15.0	385,939,000	17.6
Europe	44,138,000	2.7	58,209,000	2.7
Americas	5,256,000	0.3	10,927,000	0.5

Population estimates are rounded to thousands. Percentages are calculated from unrounded numbers.
Figures may not add exactly due to rounding.

Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life • *The Future of the Global Muslim Population*, January 2011

[1]

Pew research centers forum on religion and public life. The future of the global Muslim pop ulation, January 2011

و يمكن القول ان كل الأرقام والمعطيات السابقة تقود إلى قيام صراع محتمل في الاتحاد الأوروبي، صراعٌ يحمل عنوان " الصراع الديمغرافي الإسلامي في الاتحاد الأوروبي". وما يؤكد ذلك ما قاله كل من غراهام فوللر؛ وأيان ليسر في كتابهما **(الإسلام والغرب)**: "إن المشكلة الأساسية ليست

[1] **الجدول من ترجمة الباحث .**

الإسلام والغرب وإنما الإسلام في الغرب، فعدد المسلمين في أوروبا يقرب من 44 مليون نسمة حسب مركز بيو pew للأبحاث. ولهذا الرقم آثاره الخطيرة على السياسة الخارجية والأمنية في العالم الغربي. وجميع السياسات التي تنطلق من الغرب اليوم.. إنما تنطلق من هاجس الوجود الإسلامي في الغرب". (**الطحان** ، 2005).

والسؤال الذي يطرح هنا الآن: كيف ترى المجتمعات الأوروبية هذا الحضور العربي والإسلامي ، ؟ وكيف تتعامل معه؟

3 . طبيعة العلاقة بين الطرفين .

لقد أدى بروز الهوية العربية والإسلامية في أوروبا ، بشكل واضح عبر الرموز الدينية، لاسيما مع تزايد عدد العرب والمسلمين، إلى زيادة الشعور بالخطر لدى المجتمعات الأوروبية إزاء هذا الوجود الإسلامي برمته، ما خلق حالة من التنافر وصلت الى مرحلة الصدام، على الرغم من الدعوات المتكررة من جانب الطرفين (المسلمين وممثليهم ؛ وحكومات أوروبا المختلفة) للاندماج والانصهار لهذه الجاليات في المجتمعات الأوربية التي يسكنونها. ومن هذا المنطلق، ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم الاختلافات الثقافية بين العرب والمسلمين في المجتمعات الأوروبية التي أدت إلى اصطدامات فكرية وسياسية من ناحية، ومعرفة وجهة نظر استطلاعات الرأي ومراكز الدراسات الدولية حول أثر هذه الصدامات الثقافية على تعايش المسلمين في مجتمعاتهم الأوروبية من ناحية ثانية.

أ. صدامات ثقافية في مجتمعات غربية:

لقد تضاعفت الضغوط على المسلمين في أوروبا في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي استمرت في التصاعد منذ ذلك التاريخ حتى بلغت ذروتها بوقوع اعتداءات مدريد في

آذار/ مارس 2004 على يد مواطنين من أصل مغربي، التي أسفرت عن مقتل 191 شخصاً وإصابة نحو 1500 آخرين في حادث يعد الأكبر في تاريخ أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية . أضف إلى ذلك، أزمة العنف المجتمعيّ في هولندا على خلفيّة التحريض ضد الإسلام واغتيال المخرج الهولندي " ثيو فان كوخ " (Theo van Gogh) على يد شاب مغربي في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 نتيجة إخراجه فيلماً يسيء للإسلام، حيث أخرج هذا الحدث الصراع الكامن حول المفاهيم والمعتقدات الدينية إلى ساحة المواجهة المادية المباشرة. كما أدى هذا الحادث إلى تصاعد أعمال عنف تجاه بعض المساجد الإسلامية ، وزيادة المشاعر المعادية تجاه المهاجرين، ثم جاءت تفجيرات لندن في 7 تموز/ يوليو العام 2005 التي أسفرت عن مقتل 54 شخصاً وإصابة مئات(**الشلبي** ، 2007).

ومن الطبيعي، حسب منطق الأحداث، أن تسبب هذه الأحداث هزة عنيفة داخل المجتمعات الأوروبية تفوق ما أحدثته أحداث 2001 في الولايات المتحدة؛ نتيجةً لكونها المرة الأولى التي تتعرض فيها أوروبا لمثل هذه الأحداث، علاوة على كون أسبانيا من أكثر الدول الأوروبية قبولاً للهجرة المغاربية والعربية بشكل عام. كما أحدث اغتيال " **ثيو فان جوخ** " هزة في المجتمع الهولندي أيضاً نتيجة ما فسرته الدوائر الهولندية بأن الاغتيال مثل تجاوزاً "لقواعد لعبة الحوار" من زاوية عدم قدرة المهاجرين المسلمين على استخدام الوسائل نفسها المتاحة في المجتمع للرد على الإساءة للإسلام من خلال اللجوء إلى القضاء أو إلى وسائل الإعلام أو توظيف الجمعيات الأهلية في هولندا للرد على مثل ذلك الهجوم (**التقرير الاستراتيجي العربي**، 2004 - 2005).

وبالمقابل، وكرد فعل على ما فسر من المجتمعات الغربية على عدم قدرة الجاليات العربية والإسلامية على التأقلم والاندماج والعنف الصادر منها، امتدت حمى المواجهات والمصادمات لتشمل بعض دول البنيلوكس : **(هولندا؛ بلجيكا؛ ولوكسمبورج)** ومجتمعاتها، عندما تلقت وزيرة الثقافة البلجيكية **(من أصل مغاربي)** تهديداً بالقتل بسبب أرائها حول الإسلام، بالإضافة إلى تهديدات وجهت لبعض أعضاء البرلمان الفيدرالي البلجيكي من أصل أوروبي أو عربي على حد سواء. وارتفعت الممارسات العدائية تجاه العرب والمسلمين في أوروبا ، وتحديداً في بريطانيا التي شهدت أعلى معدل لتلك الممارسات، فيما فسر ذلك على أنه رد فعل للأحداث في الشرق الأوسط، ولاسيما قتل الرهائن الغربيين في العراق، ومقتل عدد كبير من الجنود البريطانيين في العراق على خلفية مشاركتهم في الحرب على العراق العام 2003، ما أدى إلى تولد حالة من الحقد والكره من البريطانيين للمسلمين (**التقرير الاستراتيجي العربي**، 2004 - 2005).

ومع ذلك، يمكن القول فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المسلمين المقيمين في بريطانيا وبين عامة الشعب البريطاني إن هناك دراسة حديثة(**العام** 2007) أجرتها مؤسسة جالوب (Gallup)[1] على مسلمي بريطانيا وعلى عامة الشعب البريطاني ، أشارت إلى أن مسلمي لندن متدينون أكثر بكثير من عامة الشعب البريطاني، إذ قال التقرير أن نسبة(88%) من مسلمي لندن يشكل الدين جزءاً من حياتهم، مقابل (36%) من عامة الشعب البريطاني.

ما يجب توضيحه هنا، أن التدين الشديد للمسلمين في الاتحاد الأوروبي لا يعني الانغلاق والعزلة؛ إذ أفاد (25%) من مسلمي لندن في هذا الاستطلاع انهم يفضلون العيش في حي يسكنه أشخاص من

---

[1]. **مؤسسة Gallup** : إحدى أقسام منظمة جالوب التي تجري بانتظام استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة وفي أكثر من 140 دولة.(Gallup) .

خلفيتهم الدينية أو العرقية نفسها ، في حين وصلت نسبة بقية عامة الشعب البريطاني إلى (35%) الذين قالوا الشيء نفسه. كما كانت نسبة مسلمي لندن الذين قالوا انهم لا يفضلون أن يكون جارهم مسيحياً (8%)، وهي نسبة أقل من نسبة عامة الشعب البريطاني الذين قالوا إنهم لا يفضلون أن يكون جارهم مسلماً(15%). وهكذا يتضح من هذا التقرير أن هناك رغبة حقيقية لدى الجاليات العربية والمسلمة في الاندماج بالمجتمع، على عكس عامة الشعب البريطاني (**انظر الجدول** 4).

الجدول رقم (4)

(الرؤية المتبادلة بين المسلمين ومسيحي المجتمع البريطاني)

الرأي	عامة الشعب	مسلمو لندن
حي مختلط	%58	%63
حي به الأغلبية نفسها	%35	%25
حي ليست به الأغلبية نفسها	%3	%8

وبالنسبة للرؤية المتبادلة بين المسلمين ومسيحي المجتمع البريطاني، فقد طرحت مجموعة من الأسئلة مثل: ما رأي المسلمين في لندن بالمسيحيين المتعصبين؟ وما رأي عامة الشعب البريطاني بالمسلمين المتعصبين؟ وما رأي مسلمي لندن بالمسلمين من أهل المذهب السني ؟ وما رأي عامة الشعب البريطاني بالمسلمين السنيين؟ وفي النهاية ما رأي المسلمين بالكاثوليكيين ؟.

يتضح من الجدول التالي أن نسبة مسلمي لندن الذين عبروا عن أراء إيجابية تجـاه الكـاثوليكيين وصلت إلى (40%) في حين وصلت نسبة أراء عامة الشعب البريطاني الإيجابية إزاء المسـلمين وصلت فقط إلى (26%). وكان المسيحيون المتعصبون هم الأكثر تعبيراً عن أراء سـلبية بنسـبة 44%، مقابل 3% من الآراء السلبية أي أن نسبة الآراء الإيجابية كانت حوالي عشـرة أضـعاف الآراء السلبية. أما من جهة أخرى، فقد تساوت كانت نسبة عامة الشعب الذين عبـروا عـن أراء إيجابية تجاه المسلمين مع نسبة من عبروا عن أراء سلبية (Gallup, 2007) (**أنظر الجدول** 5)

جدول رقم (5)

(أراء عامة الشعب البريطاني أزاء المسلمين والمسيحيين)

الرأي	إيجابي	سلبي
رأي مسلمي لندن في المسيحيين المتعصبين	%44	%3
رأي مسلمي لندن في المسلمين السنيين	%62	%1
رأي عامة الشعب البريطاني في المسيحيين المتعصبين	%60	%7
رأي عامة الشعب البريطاني في المسلمين السنيين	%26	%19
رأي المسلمين في الكاثوليكيين	%40	%4

وقد شهدت اسبانيا واليونان وفرنسا أحداثاً عدائية مماثلة للمسلمين فيها، إذ تشير الإحصاءات إلى أن (70%)من تلك الممارسات تمت ضد نساء محجبات. وكان الجزء الأكبر من هذه الاعتداءات في فرنسا من نصيب المغاربة المقيمين فيها، ولا سيما في كل من مدينتي ستراسبورج وكورسيكا اللتين وصلت فيهما الأمور إلى محاولة اغتيال المغاربة من بينهم أئمة مساجد، فضلاً عن الاعتداء على عدد من المساجد في فرنسا (**التقرير الاستراتيجي العربي**، 2004 - 2005).

وتتمثل ملامح العنصرية المستشرية في الاتحاد الأوروبي تجاه الإسلام، في عدم اعتراف الدول الأوروبية بالدين الإسلامي بوصفه ديناً رسمياُ ، على الرغم من أنه يقع في المرتبة الثانية بعد المسيحية من ناحية الإتباع فيها، وهذا أمر يترتب عليه ضياع الكثير من الحقوق المدنية الدينية للجاليات المسلمة، ما يخلق حالة من الشعور لدى لجاليات الإسلامية بالحصار والمواجهة التي ربما تدفعها إلى ردود فعل دفاعية (قد تكون عنيفة) من جهة، وستؤدي كذلك إلى تعزيز صلتها بهويتها والحرص على الاعتزاز الاستعلائي بدينها وأخلاقها باعتبار ذلك تعويضاً عن تهميشها على المستوى السياسي من جهة أخرى. وهكذا لن يتحقق إندماج فاعل في المجتمع الأوروبي الذي تعيش فيه الجاليات الإسلامية (**الخزندار**، 1996).

حالياً، هناك 13 دولة أوروبية لا تعترف بالديانة الإسلامية على الرغم من أن الإسلام يحتل المرتبة الثانية من ناحية عدد معتنقيه في أكثر من 16 دولة من مجموع 37 دولة أوروبية. وبذلك تعاني العديد من الأقليات المسلمة من التهميش وعدم الاعتراف بها، وهي محرومة من كل الحقوق التي تتمتع بها أي أقلية أخرى داخل أوروبا، بالاضافه إلى أن الكثير من هذه الأقليات المســـلمة تخضع للتمييز بسبب عدم انطباق القوانين المناهضة للتمييز عليها التي تتأسس على مقاييس عرقية وإثنيه بالدرجة الأولي (**سافيج**، 2010) .

إن تنامي ظاهرة الإساءة للدين الإسلامي والتحريض ضد المسلمين كفيل جزئيّاً بأن يبلور الوعي بالهوية المسلمة، وبخاصة أنّ بعض الأصوات التحريضيّة والعدائيّة تتعامل مع الجميع ضمن نطاق مسلمي أوروبا على أنهم "مسلمون" قبل أن يكونوا أتراكاً أو آسيويِّين أو عرباً، وهو ما من شأنه أن يساعد في الوعي" **بالهوية المشتركة** " لمسلمي أوروبا. ومن الممكن أيضاً القول أن المسلم المعاصر يعيش حالة توتر واحتقان، ويبحث عن هويته الفكرية والثقافية، وكلما وجد الطوق يحاول أن يكبل حريته انطلقت من أعماقه مشاعر الخوف والحذر، والحذر ينمي مشاعر الفردية في السلوك، إلى أن تنقطع الصلة بين الإنسان ومحيطه الخارجي. وبالرغم من أن البحث عن الهوية لا يعني المواجهة مع الآخر، وبالرغم من أن الحضارة الإسلامية كانت تجسد قيم التعايش والتساكن بين الأديان السماوية، من خلال اعتراف الإسلام بحق الآخر في دينه وعقيدته وحقوقه الإنسانية، فإن البحث عن الهوية أصبح اليوم في نظر المسلم المعاصر يستدعي المواجهة مع الآخر؛ والآخر هو الحضارة الغربية، بكل ما تشتمل عليه من ثقافة ؛ وفكر ؛ وقيم ؛ وسلوكيات (**النبهان** ، 1995).

ب. إستطلاعات الرأي الدولية وواقع المسلمين في الإتحاد الأوروبي.

هناك مجموعه من المؤسسات الدولية حاولت تحليل البيئة المصاحبة للوجود الإسلامي ، ورصد ردود الفعل في الاتحاد الأوروبي، وكان من أهم هذه المؤسسات : مؤسسة جالوب Gallup؛ وبيو Pew[1] للمواقف العالمية . بالإضافة إلى مجموعة من التقارير أعدتها مراكز ومؤسسات عريقة مثل : إتحاد هلنسكي العالمي لحقوق الإنسان، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ولجنة

---

[1] **مركز** pew: مركز بيو للأبحاث هو مؤسسة غير ربحية وغير حزبية يوفر معلومات عن المواقف والقضايا والاتجاهات في أمريكا والعالم عن طريق إجراء استطلاعات الرأي العام وبحوث العلوم الاجتماعية **(Pew) .**

مسلمي بريطانيا. وهذا ما سنركز عليه في هذا الجزء لكي نفهم ردود فعل الأوروبيين تجاه المسلمين ووجودهم في دول الإتحاد الأوروبي .

يشير تقرير أصدره اتحاد هلسنكي العالمي لحقوق الإنسان العام 2005 International Helsinki Federation For Human Rights عن المسلمين باعتبارهم ضحايا لعدم التسامح والتمييز في الاتحاد الأوروبي منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول العام 2001، إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ليست متجانسة في تعاملها مع مواطنيها المسلمين، أو المقيمين فيها، وتوجد فروق كبيرة في ما يتعلق بالحقوق المدنية؛ فبينما نجد نصف المسلمين في فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا يحملون جنسيات تلك البلاد، نجد نسبة من يحملون الجنسية الألمانية والدنماركية منهم يقل عن 20% من نسبة المسلمين . وبذلك ، فإن الاعتراف الرسمي بالإسلام، واكتساب الجنسيات يشكلان أهمية كبرى في علاقة كل من هذه الدول مع المسلمين المقيمين فيها. ويبين التقرير أن المناخ الاجتماعي الذي يعيش فيه المسلمون في الدول التي جرى عليها البحث قد ساء منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول2001 ، وأن الأحكام المسبقة وألوان التمييز تجاه المسلمين قد ازدادت أيضاً، بل أصبح "مسموحاً" في بعض دول الاتحاد الأوروبي بــ مواجهة المسلمين بالعداء واستخدام التعبيرات المعادية ضدهم، رغم أن المحاكم كانت لها بالفعل يد في الدفاع عن حقوق المسلمين.

وقد شكّل نجاح الأحزاب اليمينية الأوروبية الفاشية الجديدة والمعادية للأجانب بعد أحداث سبتمبر/ أيلول2001، تحدياً كبيراً أمام الأقليات العرقية والدينية وحتى الديمقراطية السياسية الأوروبية. وأكثر مما يعاني منه المسلمون هو أن أهداف تلك الأحزاب لا تتضمن فقط تخويفاً من الأجانب

ولكنها معادية لهم أيضاً. كما ساعدت "الحرب ضد الإرهاب" التي شنتها وأعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية تلك الأحزاب المتطرفة على طرح مضامين تعصبية ومعادية للأجانب في الصحف اليومية، وذلك بتعبيرات معادية للمسلمين وإصدارهم أحكاماً مسـبقة ضدهـ (**الحمارنة**، 2005).

كما صدر عن اتحاد هلسنكي العالمي لحقوق الإنسان العام 2005 تقرير حول تنامي التعصب والتمييز ضد المسلمين، في إحدى عشرة دولة من دول الإتحاد الأوروبي، حيث يعيش أكثر من (20) مليون مسلم على أقل تقدير، وهذه الدول هي : بريطانيا ، النمسا ، وإسبانيا، وفرنسا، وهولندا ، وبلجيكا ، والسويد ، الدنمارك، واليونان، وألمانيا ، وإيطاليا. إذ يشير التقرير إلى أنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول أخذت وسائل الإعلام الغربية، وعلى الأخص في دول الاتحاد الأوروبي تجنح نحو تصوير المسلمين بصورة نمطية سلبية، وأخذت ترتفع نسبة التقارير السلبية التي تعكس صورة الإسلام، على أنه دين ذو بعد أحادي، يدعو للظلم والإرهاب والتعصب، ويهدد الديمقراطية والقيم الدينية، كما يصور المسلمون على أنهم غرباء وخطرون. وأشار التقرير، كذلك، إلى المبالغة في موضوع مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من أجل حماية الأمن الوطني، وأن التهديد الملحوظ للتطرف الديني قد أخذ حجماً أكبر من حجمه في الشارع العام، ما أدى إلى تدعيم الإجحاف، وزيادة إلحاق الظلم والتمييز ضد المسلمين، في بلدان الاتحاد الأوروبي. (**عثامنة** ، 2005) .

وفي العام 2006 اتهم تقرير صادر عن هيئة حقوق الإنسان التابع للمفوضية الأوروبية، الدنمارك ودولاً أوروبية عدة بانتهاك حقوق المسلمين واللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون في تلك الدول. وأورد التقرير أن الدنمارك تمارس الأساليب كافة ضد المواطنين غير الأوروبيين وحتى الدنماركيين من أصول أجنبية، خصوصاً في أماكن عمل المسلمين وفي مساكنهم، فضلاً عن العقبات

التي تواجه المسلمين الصوماليين منهم، فهم الأكثر تعرضاً لتلك الممارسات العنصرية عند ارتيادهم لبعض الأماكن العامة مثل: المطاعم، والمحلات التجارية.

ومن أبرز الأساليب العنصرية التي تمارسها السلطات الدنماركية ضد اللاجئين المسلمين، حسب التقرير، عدم الاعتراف بديانتهم، وعدم السماح لهم بإنشاء مساجد، ومنعهم من ارتياد مطاعم وأماكن عامة وعدم التسامح معهم، وإقرار قوانين مجحفة بحقهم،كان أخرها قانون مكافحة الإرهاب، الذي يسقط الجنسية الدنمركية عن كل شخص يحمل جنسيتين ويدان بالإرهاب داخل الدنمارك وخارجها، وفرض قيود على إرتداء الحجاب وأكل اللحوم الحلال، وكذلك منعهم من بناء مقابر خاصة بهم؛ فالمسلم إذا توفي في الأرض الدنماركية فأمامه خياران: إما أن يدفن في موطنه الأصلي، أو يجري دفنه في مقابر يتملكها مسيحيون.

وفي تقريره الشامل عن أوضاع المسلمين في أوروبا لعامي 2004-2005 خصص مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة فقرةً عن المؤشرات السلبية ، أكد فيها على تزايد حدة ما يسمى بظاهرة "**الإسلاموفوبيا**" (Islamophobia)[1] ، وتحول شعار" الحرب على الإرهاب" إلى شعار "الحرب على الحجاب"، والخلط المتعمَّد للربط بين الإرهاب والإسلام، لاسيما من جانب الأحزاب والجمعيات الأوربية اليمينية، والتي جعلت أحد أبرز أهدافها طرد المسلمين من المجتمعات الأوروبية. ومما يؤكد تلك الممارسات العنصرية هو تقرير إحصائي أكد أن 31 % من المواطنين الدانماركيين يرون أن قدوم أشخاص من أتباع أديان مغايرة يمثل ازعاجاً لحياتهم اليومية، وهي النسبة الأولى من نوعها بين دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك إحصاء يظهر أن 80 % من الشعب

---

[1] شاع استخدام هذا المصطلح بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ، ويعرفه البريطاني رونيميد : '' الخوف أو الكراهية للإسلام وبالتالي النفور من الإسلام **(ويكيبيديا) .**

الدانمركي لم يتعامل مع مسلمين البتة، وهو ما يضعه على رأس المجتمعات الأوروبية انغلاقًا وجهلاً بمبادئ الدين الإسلامي لدرجة أن ما يتوفر لديهم عن الإسلام ضعيف جداً، ومصدره الوحيد وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية. 1 . كما أكد استطلاع للرأي العام في فرنسا، أجرى العام 2003 أن 62 % من الفرنسيين يرون أن الإسلام لا يتفق وقيم الجمهورية الفرنسية. ومما يعزز من ذلك تصريحات وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان (Claude Guillian) المعادية للإسلام ، إذ نقلت صحيفة لوفيغارو (Le Figaro) الفرنسية قوله "ان سلوك عدد معين من المسلمين يتسبب في مشاكل بالمجتمع الفرنسي". وعند إشارته لقانون 1905 عشية المؤتمر الذي نظمه حزب " من أجل حركة شعبية " المتعلق بفصل الكنيسة عن الدولة قال غيان " في العام 1905 كان عدد المسلمين قليلاً جداً ، لكنه اليوم يتراوح بين خمسة وستة ملايين، وهذه الزيادة خلقت مشاكل في السلوك العام ، فالصلاة في الشوارع مثلاً مشهد يثير الصدمة، ولا بد أن يكون ممثلو الديانات الكبيرة في فرنسا على وعي بأن سلوكاً كهذا يجلب لهم أحكاماً مسبقة عنهم " (**الجزيرة نت** ، 2011).

وقد وصفت صحيفة فرانكفورت (Frankfurter Allegmeine) الواسعة الانتشار وضع المسلمين بأنه (**مخيف**)، وشككت في إمكانية دمجهم في المجتمع الألماني. وذكرت بأن (10%) منهم أي حوالي (400) ألف يؤيدون التطرف الإسلامي (**الشلبي**، 2007).

وقد أسهم ذلك في تزايد مظاهر التضييق على المسلمين الأوروبيين، في حياتهم اليومية وفى مناسباتهم الدينية. ففي فرنسا ارتفعت أشكال العنصرية ضد المسلمين، وشملت أغلب المدن الفرنسية، وبرزت بوضوح المشاعر العدوانية في وسائل الإعلام الفرنسية إزاء الجالية الإسلامية، حيث تعمَّدت بعض الصحف والقنوات التليفزيونية تقديم صورة الإسلام بشكل يشوبه مغالطات عديدة

---

[1] موقع الفرقان الالكتروني: www.al-forqan.net.

وصورة مقلوبة وغير مطابقة لواقع الإسلام (**مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،** 2004 – 2005) .

إن صورة العرب في فرنسا مشوهة، ومغلفة بالحقد والكراهية والتعالي؛ فالذاكرة الفرنسية في استرجاعها للعرب والمسلمين، لا تنسلخ عن القيم الاستعمارية الغابرة : الانحطاط؛ و التخلف، الرقة و الهمجية. والفرنسي العادي لا ينظر إلى العربي خارج نموذجين: مهاجر ينتمي لعالم متخلف، رحل إلى فرنسا، حاملاً معه تراثه وقيمة البالية، وغير قادر على الاندماج في المجتمع الفرنسي المتحضر، وأصبح في خضم الأزمة الإقتصادية، بمثابة المتهم الذي سرق عمل الفرنسيين، وعمق من المشاكلات الإجتماعية التي تعيشها البلاد من بطالة وجريمة . (**الشلبي** ، 1998).

أما النموذج الثاني: فيتمثل في الشيخ القادم من الصحراء والذي يمتلك أباراً نفطية متقل بالدولارات، ينفق بدون حساب، من اجل إشباع رغباته، ولا يتردد في الزيادة في ثمن النفط لخنق الاقتصاد الغربي (**الشلبي،** 1998) .

وفي إيطاليا، أشار مركز الأهرام في تقريره المتعلق بواقع المسلمين في أوروبا واتحادها، إلى ظهور مجموعة من المشكلات التي واجهت الجالية المسلمة فيها، وبخاصةً في ضوء عدم اعتراف السلطات الرسمية بالإسلام بوصفه ديناً رسمياً ، عكس الحال مع اليهودية والبوذية. ويكمن جوهر المشكلة في الثقافة الأحادية للكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر الآخرين خارجين عن العقيدة وغير آدميين، وعدم توسيع مفهوم من هو الإيطالي، والذي يمكن أن يكون مسلماً، عوضاً عن الحياة على هامش المجتمع. يضاف إلى ذلك دور اليمين الإيطالي المتطرف وتظاهراته ودعوته الحكومة لطرد الجالية الإسلامية في البلاد وفرض قيود عليها، وبمنع المسلمين من دخول إيطاليا،

(**مركـــــــــز الأهـــــــرام للدراســـــــــات الاســـــــــتراتيجية ، 2004 – 2005**).

من جهة اخرى، أظهرت نتائج استطلاع قام با معهد غالوب Gallup العام 2009 بشأن التعـــايش، أن المسلمين المقيمين في الدول الأوروبية يشعرون بعزلة أكبر ممن يعيشون في الولايات المتحدة، وأن افتقارهم للحصول على التعليم والوظائف يعزز من إحساسهم بالنبذ . وقد شمل الاستطلاع الذي وصف بأنه الأول من نوعه (500)مسلم على الأقل في حزيران/ يونيـــو وتمـــوز/ يوليـــو العـــام (2009) لإعداد نتائجه بشأن اندماج المسلمين الأوروبيين، كما جرى استطلاع آراء ألف شخص على الأقل من الجمهور في كل دولة بصورة عشوائية لعمل مقارنات بشأن موضـــوعات معينـــة. وبينما وجد الاستطلاع أن (38%)من المسلمين في ألمانيا و(35%) في المملكة المتحدة و (29%) في فرنسا "معزولون " في بلادهم، فإن هذا الرقم يقف عند (15%) فقط بالنســـبة للمســـلمين فـــي الولايات المتحدة و(20%) في كندا بالمقابل، توصل الاستطلاع إلى وجود هوه بين وجهات نظر المسلمين الأوروبيين وبين المجتمع عامة، فبينما قال نحو نصف المسلمين الفرنسيين (46%) إنهم يشعرون بأنهم مندمجون فإن (22%) فقط من الفرنسيين قالوا إنهم يشعرون بالشيئ نفســـه نحـــو المسلمين الذين يعيشون في بلدهم. أما في ألمانيا فقد قال (35%) من المسلمين إنهم مندمجون لكن (13%) فقط من المجتمع الأوسع اتفق مع هذا الرأي. وفي بريطانيا قال (20%) من الجمهور إن المسلمين مندمجون، بينما قال (10%) فقط من المسلمين إنهم يعتقدون أنهم كذلك (Gallup,2009) .

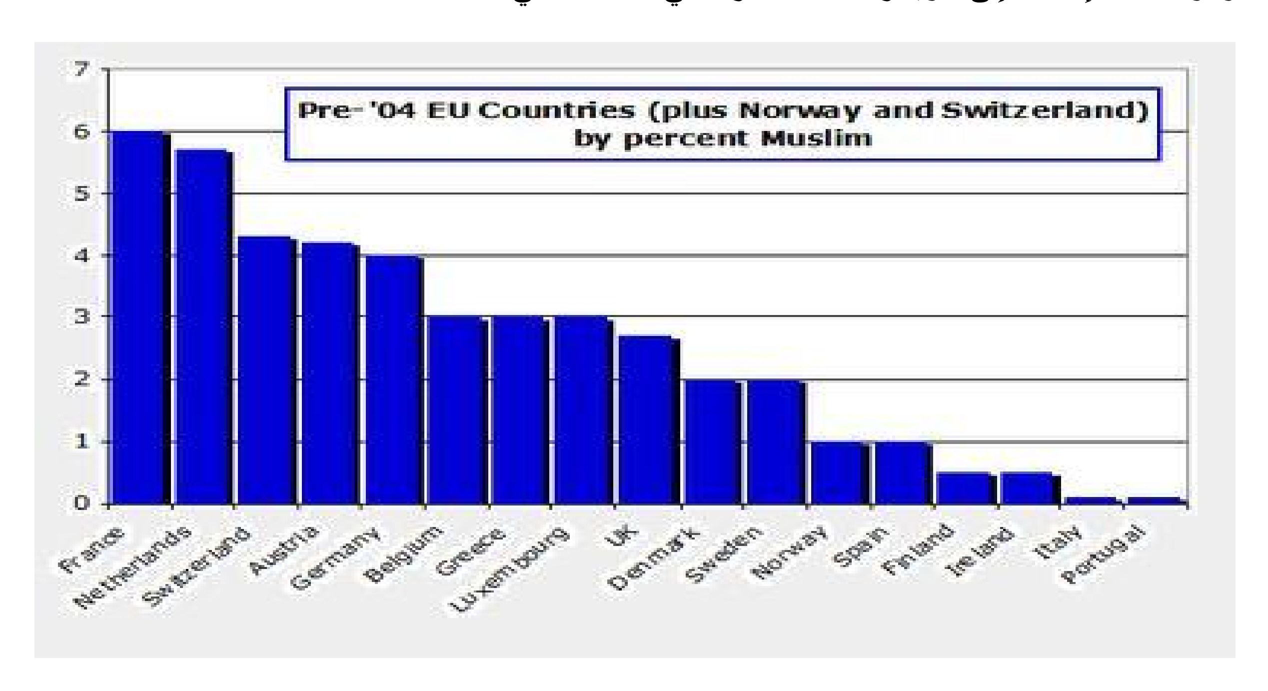
كما أصدر المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب تقريراً عن وضع المسلمين في الإتحاد الأوروبي العام 2007، بعنوان " المسلمون في الإتحاد الأوروبي : التمييز والخوف من الإسلام ". حيث يذكر التقرير قضيتي قتل المخرج السينمائي الهولندي العام 2004، والرسوم

المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم العام 2005، وما أثارتاه من ردود فعل وردود فعل مضادة خوفا على مسيرة اندماج مسلمي دول الاتحاد الأوروبي في مجتمعاتهم. ويلاحظ التقرير وجود كمية كبيرة من البراهين غير الرسمية على أن سبب التمييز هنا الانتماء إلى الديانة الإسلامية، في الوقت الذي تعاني فيه المرأة المسلمة تمييزاً مضاعفاً بسبب دينها وكونها أنثى. بالإضافة إلى معاناة المهاجرين، بمن فيهم القادمون من دول إسلامية، من مستويات أعلى من المتوسط في مجال التشرد وسوء الأحوال السكنية والعيش في أحياء سكنية فقيرة، ومن ثم درجة أعلى من القابلية للاضطهاد وانعدام الأمان. يضاف إلى ذلك وجود مشكلات ذات مغزى في وضعهم السكني بما في ذلك عدم توافر المتطلبات الحياتية الأساسية من ماء صالح للشرب ودورات مياه صحية مع الاكتظاظ والاستغلال في مجالي استئجار المساكن وابتياعها. (**المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب**، 2006).

المثير للانتباه في علاقة المجتمعات الأوروبية بجاليتها المسلمة ، كما أبرزت التقارير واستطلاعات الرأي الدولية، بروز حالة من العداء الشديد للمسلمين في البلاد الأوروبية الشمالية التي تعيش فيها جاليات مسلمة قليلة العدد ولديها تراث طويل من التسامح الاجتماعي.

ويعزو جيل كيبل (Gilles kepel) الذي يترأس برامج دراسية حول العرب والمسلمين في معهد للدراسات السياسية في باريسIEP المستوى العالي من القلق في بشأن المسلمين في شمال أوروبا إلى فشل "إدارة التعددية الثقافية". فبموجب هذه السياسة (**فشل إدارة التعددية الثقافية**) فإن الجاليات المهاجرة في هذه البلاد قد تم تشجيعها للاحتفاظ بهويتها الثقافية، وعدم الضغط عليها للاندماج في المجتمع العريض (**دولورا** ، 2005).

وعلى كل حال، هناك دول ثلاث عرفت بدرجة كبيرة من ممارسة العداء والتمييز والعنصرية ضد الجاليات العربية والمسلمين ورموزهم الدينية، في الدول الأوروبية المضيفة لهم، هي: فرنسا، وهولندا ، بالإضافة إلى سويسرا ، كما سنرى في الشكل التالي:



الشكل رقم (1)

(الكثافة السكانية في الدول الأوروبية)

فالدول الثلاث التي تشهد أعْلى كثافة إسلامية في السنوات الأخيرة: فرنسا؛ وهولندا؛ وسويسرا هي التي تأتي على رأس قائمة الدول التي تحمل مشاعرَ العَداء للمسلمين ضمنَ بلدان الاتحاد الأوروبي.

ومن العوامل التي يُظنُّ أنها الدافع وراء تلك المواقِف العدائية تجاه الإسلام والمسلمين:

1. حالتا رفض العَوْلَمة، والشكوكيَّة الأوروبيَّة العامة.
2. الاهتمام الزائد برعاية مصالِح أهل البلاد الأصليِّين؛ بسبب سوء الأحوال الاقتصاديَّة.
3. مشكلات مستوى الخِدْمات الاجتماعيَّة داخل التحالفات الحكوميَّة.

4. القلق مِن ارتفاع الكثافة السكانيَّة.

5. الخوف المتزايد مِن الجريمة.

6. الخوف المتزايد من العُنْف والإرهاب.

7. ارْتفاع الكثافة السكانية الإسلامية في دولٍ وبلدانٍ أوروبيَّة مُعَيَّنة(**سيكستون** ، 2010).

ففي فرنسا التي يُقيم فيها ما بين (3,5 - 5) ملايين مسلم، يُشكِّلون (6,5 - 8%) من الكثافة السُّكانية، يحمل (64%) من الفرنسيِّين آراءً إيجابيَّة تجاه المسلمين، مقابل (34%) ممن يحملون الآراءَ السلبيَّة طبقًا لمركز "بيو" للدراسات والأبحاث. في حين يرى (59%) من الفرنسيين أنَّ المسلمين يرغبون في عدم الاندماج في ثقافة المجتمع الفرنسي، بينما أعلن (74%) خوفهم من تأثير الأصولية الإسلامية على الأجْوَاء الفرنسيَّة، وكذلك يرى (50%) أنَّ المسلمين يتعصَّبُون لدينِهم بشدَّة.

أما في هولندا فَيعيش هناك قُرابة مليون مسلم يُشكِّلون 5,8% من الكثافة السكَّانية، وطبقًا لتقرير حول مواقف الهولنديِّين من المسلمين، صدَر عن مركز "بيو" للدراسات والأبحاث العام 2005، تشهد هولندا آراءً متضاربة حول المسلمين؛ فالذين يحملون آراءً إيجابيَّة تجاه جيرانهم المسلمين يُشكِّلون (45%)، مقابل (51%) يحملون آراءً سلبيَّة. ويرى (65%) من الهولنديين أنَّ المسلمين يرغبون في عدم الاندماج في ثقافة المجتمع الهولندي، مقابلَ (76%) يخشون بقدرٍ ما مِن تأثير الأُصوليَّة الإسلاميَّة على هولندا.

وقد شَهِد العقد الماضي مقتلَ المخرِج الهولندي "ثيو فان جوخ"(Theo van Gogh) لإساءته البالغة للإسلام وشريعته، مِن خلال أحد أفلامه، كما شَهِد أيضًا مواقف السياسي المتطرِّف الهولندي

"بيم فورتين" (Pim Fortuyn) ، الذي يَعتقد أنَّ هجرة المسلمين الأصوليِّين من الدول المحافظة تُهدِّد مبادئ المجتمعات المفتوحة، وثقافة الليبراليَّة، والمساواة بين الجِنسَيْن، وحرية ممارسة الجنس بصُوَرِه المختلفة، وحريَّة التعبير.

أمَّا إسبانيا التي تتميَّز عن سائر الدول الأوروبية؛ بأنها كانت أكبر دول الاتِّحاد الأوروبي التي خضعتْ سابقًا للحُكم الإسلامي، فيقطنها اليوم قُرابة مليون مسلم، يشكِّلون (1- 2%) من عدد السكان البالغ (46 مليون نسمة). ويرَى 68% من الإسبان أنَّ المسلمين يرغبون في الابتعاد عنِ الاندماج في الثقافة العامَّة للمجتمع الإسباني، كما يحمل (46%) من الإسبان مواقفَ إيجابية تجاه المسلمين، مقابل (37%) يحملون آراءً سلبيَّة. وقد أشار اقتراعٌ عُقِد في حزيران/ يونيو 2004 عَقِب أحداث تفجيرات قطار مدريد 2004 - التي اتُّهِمَ فيها المسلمون - أنَّ (80%) من الاسبان يرون الإسلام دينًا شموليًّا يحضُّ على العُنف.

وباختصار؛ تربط بعض التقارير والاستطلاعات التي قامت بها المراكز والمعاهد سابقة الذكر، بين الكثافة السكانية للمسلمين في الدول الأوروبية وبين مستوى العنصرية والتمييز اللذين يعاني منهما المسلمون في دول الاتحاد الأوروبي . أي أنه كلما زاد عدد السكان (المسلمين) كنسبة مئوية ، زاد عدد حالات العنصرية والتمييز .

الفصل الثالث

العوامل الدافعة للمسلمين للتأثير على الاستقرار السياسي في أوروبا.

بالنظر إلى تداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية في العلاقة بين الجاليات العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي، يمكن القول إن هناك عاملين أساسيين يدفعان في التأثير على الاستقرار السياسي في هذا الأخير؛ الأول: يتمثل الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي. والثاني: الصراعات والحروب الدائمة في العالمين العربي والإسلامي. وقد يبدو، للوهلة الأولى، بأنه لا توجد علاقة ترابط قوية بين هذين العاملين، إلا أننا نعتقد بأن لهذين العاملين أثاًر كبيراً على الاستقرار في دول الاتحاد الأوروبي .

1- الهجرة غير الشرعية بين الحاجة الاقتصادية والهواجس الأمنية .

تعتبر ظاهرة الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية خصوصاً من العوامل المؤثرة على الاستقرار في الاتحاد الأوروبي. ولفهم هذا العامل سيتم تحليل هذه الظاهرة من خلال الإشارة إلى الدوافع وراء هذه الهجرة وأثارها، والآليات التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي لمواجهتها. وتبدو ظاهرة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والإندماج، وبخاصة للجاليات العربية والإسلامية القادمة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من الحاجة الماسة لأوروبا لهذه الهجرة، فإن أوروبا تواجه بسببها ظاهرة بروز ما أطلق عليه " **المد الإسلامي**" أو " **التطرف الديني**"، وانتشاره بين هذه الجاليات الإسلامية. لذلك تواجه أوروبا اليوم تحدياً مهماً ، يتمثل في قدرة دول الأتحاد الأوروبي على دمج أقلياتها الإسلامية التي تتزايد يوماً بعد يوم وبسرعة هائلة،

في ظل نظرة سلبية لعدد كبير من الأوروبيين للعرب والمسلمين بوصفهم "**متطرفين**" بدأوا "**الآن**" يهددون الهوية الوطنية، والقيم السائدة للمجتمع الأوروبي، من خلال تشكيل هوية خاصة بهم (**الشلبي**، 2007) .

وما زالت الهجرة تؤدي دوراً مهماً في اقتصاديات الدول الغربية من خلال الايدي العاملة ، وفي إعادة التوازن النسبي إلى معادلة التركيبة السكانية؛ فدول الاتحاد الاوروبي، بصفة خاصة ، تعاني من تراجع نسب النمو السكاني. وتتوقع المفوضية الأوروبية أن نسبة المسنين في قوة العمل الأوروبية ستصل إلى حوالي (32%) من إجمالي السكان، في الوقت الذي ستنخفض فية نسبة الشباب فيها بمقدار (18%)من إجمالي عدد السكان في الاتحاد الاوروبي العام 2025. ولهذا فإن المجتمعات الأوروبية سوف تحتاج في المستقبل إلى مهاجرين يمدونها بالشباب العامل والمنتج، الذي بدونهم لن يكون في الإمكان، ليس فقط مواصلة العمل والإنتاج، بل أيضاً توفير مخصصات التقاعد والرعاية الاجتماعية لكبار السن (**مرسي**، 2010) .

والواقع يقول إنه قد تم ربط فكرة ظاهرة الهجرة بشقيها "**الشرعي وغير الشرعي**" للعرب والمسلمين خصوصاً بالشأن الأمني والإرهاب الدولي، لا سيما بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت التحقيقات بأن بعض منفذيها من المسلمين هم ممن أقاموا وتلقوا تعليمهم في دول أوروبا . (**الشلبي** ، 2007). من جهة أخرى، تعتبر إشكالية الهجرة من بين أهم انشغالات جُل إن لم نقل كل دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بالدول ذات التقاليد العريقة في استقبال المهاجرين مثل : (ألمانيا؛ و؛ فرنسا؛ و بلجيكا؛ وهولندا) أو تلك الدول الحديثة العهد في هذا الميدان مثل : (إيطاليا؛ و إسبانيا؛ والبرتغال) التي تبحث كلها عن الوسائل التي

تمكنها من مراقبة وتدبير تدفقات المهاجرين حسب حاجيات الدول المستقبلة، والعمل على وضع أسس قانونية وعملية تمكن من اندماج المهاجرين في مجتمعات تلك الدول. ومع ذلك يبقى السؤال: كيف يتم عملياً المواءمة بين هذين المطلبين؛ أي بين الحاجة إلى الأيدي العاملة، وبين عملية إدماجهم في المجتمع (**نظيف**، 2005).

وانعكاساً لهذا الواقع، فقد أصبحت قضايا الهجرة والمهاجرين ضمن البنود الرئيسية في المؤتمرات والقمم الدولية والإقليمية، وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر2001، وما تلاها من اتهامات وجهت للمهاجرين العرب والمسلمين مثل: اعتداءات مدريد في آذار/ مارس 2004 على يد مواطنين من أصل مغربي؛ واغتيال المخرج الهولندي" ثيو فان جوخ " (Theo van Gogh) في تشرين الثاني / نوفمبر 2004 على يد شاب مغربي، ثم جاءت تفجيرات لندن في 7 تموز/ يوليو العام 2005 أسفرت عن مقتل 54 شخصاً ، وإصابة مئات (**الشلبي**، 2007). وعلاوةً على ذلك، فقد جاء تزايد الهجرة غير الشرعية وما صاحبها من تصاعد وتيرة ضحايا قوارب الموت، وتعاظم تجارة البشر عالميا، ليمهد الطريق أمام بعض دول الاتحاد الاوروبي لفرض القيود على العرب والمسلمين، وبخاصة القيود المتعلقة بالهجرة.

لقد تفاقمت" مشكلة الهجرة غير الشرعية" في العقد الأخير من القرن العشرين؛ من الشمال الإفريقي، بوابة الجنوب الفقير، إلى أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت في حاجة ملحة إلي الأيدي العاملة المهاجرة،لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية. بل أصبح هذا الموضوع هاجساً يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي، ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكلات من مختلف الأنواع. ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول

المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية، وبخاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين ، إذ أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين حيث تحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا (**ليتيم** ، 2010) .

وفي ما يختص بحجم الظاهرة ، فإنه يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية ؛ وذلك بسبب وضع المهاجر السري الذي يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين ؛ فمنهم:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.
- الأشخاص الذين يشتغلون منصباً دون المنصوص عليه في عقد العمل(**الجزيرة نت** ، 2005).

وغالباً ما تتفاوت الإحصائيات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين. وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية بين (10% **إلى** 15%) من عدد المهاجرين في العالم البالغ عددهم حسب تقديرات العام 2008 للأمم المتحدة حوالي (180) مليون شخص. من جهتها، تشير منظمة الهجرة الدولية في تقرير خاص بها إلى أن مؤشر حجم الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي يصل إلى (15) مليون فرد. في حين تقدر الشرطة الأوروبية Europo عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الاوروبي بحوالي نصف مليون شخص (**عياش**، 2008).

ويفسر عالم الديموغرافية الفرنسي ألفيد صوفي(Alfred Sophie) إشكالية الهجرة غير الشرعية بقوله " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"'. وهذا يدل على أن البعد الاقتصادي يعد من أهم الأسباب الدافعة للبشر للهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلة بجانب العوامل المحفزة، وعوامل النداء(**الخشاني،** 2005).

ويمكن القول إنه لا توجد "نظرية متكاملة" أو "نموذج شامل" لتفسير أسباب الهجرة؛ فتتراوح محفزاتها بين الدوافع الاقتصادية بالرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي، في ظل تباين الأجور بين الشمال والجنوب، ومساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في خلق نسق قيمي يجعل الهجرة حلماً لدى مجموعات أخرى من الإقليم ذاته. وهناك الدوافع الاجتماعية في البحث عن المكانة الاجتماعية، وأثر هذه الهجرات في مستوى الحياة الاجتماعية والهياكل الاجتماعية وتغيير أنماطها وظروف التنمية بها، إضافة إلى ازدياد الفجوة بين دول الشمال والجنوب، وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي(**مرسي،** 2010) .

و ما يجب الإشارة اليه هنا، بأنه ليس كل أشكال الهجرة تقع تحت بند الهجرة الطوعية، بل هناك نوع من أنواع الهجرة غير الطوعية ، وهو التهجير الذي يحدث باقتلاع مجموعات بشرية من أوطانها نتيجة لصراعات إقليمية أو دولية، كما حدث في البوسنة والهرسك العام 1994؛ وما حدث مع العراقيين إثر احتلال العراق العام 2003، والهجرات المتتالية للفلسطينيين من الأراضي المحتلة منذ العام 1948 نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي؛ وهجرة تيارات من اللبنانيين خلال فترات الحرب الأهلية وبعد حرب لبنان مع إسرائيل في العام 2006 (**مرسي** ، 2010).

وفي مواجهة هذه الظاهرة قامت دول الاتحاد الاوروبي بالعديد من السياسات والمبادرات التي تسعى من خلالها للحد من الهجرة غير الشرعية إليها، وأن كانت ظاهرة القصور الديمغرافي أدت دوراً مهماً في تشجيع دول الاتحاد الأوروبي على استقبال المهاجرين، لا سيما في ظل انخفاض النمو السكاني وتراجع أعداد العمال من الشباب، إذ تتوقع المفوضية الأوروبية أن تصل نسبة المسنين في قوة العمل حوالي (32%)من إجمالي السكان، وستنخفض نسبة فئة الشباب في قوة العمل بمقدار (18%) من إجمالي السكان العام 2025 (**مرسي**، 2010).

ويمكن توضيح التناقض في السياسات الأوروبية ازاء المهاجريين لا سيما العرب والمسلمون من خلال الرغبة في الحد من وصولهم إليها من ناحية، والحاجة إليهم من ناحية اخرى. فنجد مــثلا أن 10 ملايين فرنسي من أصل (55) مليوناً من الذين تجاوزوا الستين سيصبحون (15) مليوناً العام 2020، دون أن يزيد العدد الإجمالي للسكان (eurostst,2010).

ولمواجهة هذا العجز، قدر قسم السكان بالأمم المتحدة في أحد تقاريره أن أوروبا بحاجة إلى استدعاء (47.5) مليون مهاجر في الحد الأدنى و(159) مليون مهاجر في الحد الأقصى في السنوات المقبلة حتى العام 2050. وبحلول عام 2020 سوف يكون هناك نقص يقدر بحوالي مليون من العاملين في القطاع الصحي وحده، ورغم هذه الحاجة الملحة للمهاجرين، يعتبر بعض الأشخاص أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر2001 في الولايات المتحدة الأميركية وتفجيرات لندن ومدريد، قد عرقلت عمليات اندماج المسلمين بدول الاتحاد الأوروبي، وزادت من الهاجس الأمني، وبخاصة تجاه المهاجرين المسلمين والعرب الذين تم ربطهم بالإرهاب ونعتهم بالإرهابيين.

ونتيجةً لما سبق ؛ فقد بدأت دول أوروبية في تطبيق سياسة انتقائية لاختيار المهاجرين الجدد، وسعت دول أخرى لتقليل أعداد المهاجرين العرب المقيمين فيها، وظهرت تشريعات تؤكد نظرة الخوف من الإسلام مثل : حظر البرلمان الفرنسي للحجاب في المدارس العامة في آذار/ مارس 2004. (**مرسي، 2010**)؛ والمآذن في سويسرا العام 2009، ومنع إرتداء النقاب في المانيا العام 2010 و البرقع في فرنسا العام 2011 .

وقد قامت العديد من الدول الأوروبية بإجراءات لتقييد الهجرة العربية والإسلامية؛ وفي ما يلي أهم تلك الإجراءات والقيود :

أولاً : طرح إستراتيجية تخص أوروبا بعنوان " **أوروبا الآمنة في عالم أفضل** " عبر عنها في ما بعد بمبادرة بعنوان " **أوروبا الكبيرة وجيرة جديدة** " العام 2003. وتسعى هذه المبادرة إلى إرساء تعاون وثيق مع جيرانها مثل: الجزائر؛ و مصر؛ و إسرائيل؛ و الأردن؛ و لبنان؛ و المغرب؛ و السلطة الفلسطينية؛ و سوريا؛ و تونس؛ و أوكرانيا؛ و مولدوفيا؛ و بيلاروسيا؛ و روسيا (**الشلبي، 2007**) .

ثانياً : أعلنت إسبانيا في 20 أيار/ مايو 2005 عن بدء حملة دبلوماسية لمدة ثلاث سنوات في دول المغرب العربي لوقف المهاجرين المتسللين إلى دول الاتحاد الاوروبي. (**الشلبي، 2007**).

ثالثاً : أقرت الحكومة الفرنسية ذات التوجه اليميني برئاسة " فرانسوا فيون " في كانون الأول/ ديسمبر 2008 قانوناً للهــجرة (التمييز الإيجابي) الذي يشترط بمقتضاه وجود كفاءة عالية

من المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي إذا أرادوا الإقامة في فرنسا، مع ضرورة تعلم اللغة الفرنسية، واحترام قيم الجمهورية الفرنسية، ووضع العراقيل لالتحاق عائلات المهاجرين بذويهم لضمان الحد من تزايد عدد العرب والمسلمين. (**الشلبي** ، 2007)

رابعاً: تم إقرار قانون جديد للأجانب في كانون الثاني/ يناير العام 2005، ثم أعلن عن المطالبة بتعديله في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وبدأت ولايات ألمانية بوضع قوانين خاصة تتعلق بالمهاجرين : فمثلاً قامت ولاية بادن فورتمبرغ (Baden Wurttemberg) بوضع (30) سؤالا أمام المتقدمين للحصول على الجنسية من العالم العربي والإسلامي فقط؛ وذلك لضمان اندماجهم في المجتمع الألماني. (**الشلبي** ، 2007) .

خامساً: قام المجلس الأوروبي في تشرين الأول / أكتوبر 2008 بتبني "**الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة**"، وهو حجر أساس سياسة الهجرة في أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام 2008. ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي الي السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا الي بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقات مع دول الأصل لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين. ويثير الاتفاق المخاوف بشأن أثره المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، والحظر على الإعادة إلي خطر الاضطهاد أو المعاملة السيئة. وفي العام 2008، تبنى البرلمان الأوروبي قراراً مثيراً للجدل عن المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء، الخاصة بإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية، والمعروف باسم قرار الإعادات. (**منظمة حقوق الإنسان**، 2010) .

وقد أشار الدكتور لويس مارتيناز (Louis Martnz) ، الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريسIEP ، إلى إبرام 40 اتفاقية في هذا المجال لطرد المهاجرين غير الشرعيين. ويقدر أن عدد ضحايا الظاهرة أكثر من ضحايا الإرهاب، إذ لقي (10)آلاف إلى (30) ألفا حتفهم في أثناء محاولتهم العبور إلي أوروبا، استناداً إلى إحصاءات المنظمات غير الحكومية (**شارف**، 2010). كما تكشف الإحصاءات أنه مع استمرار تدفق الهجرة غير المشروعة على السواحل الأوروبية، تتزايد عمليات الترحيل. ومثال هذه العمليات التي قامت بها السلطات الإيطالية، و شملت ترحيل (24) ألفاً و (234) مهاجراً إلى بلادهم الأصلية في العام 2008 (**إسماعيل**، 2009).

سادساً: تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس العام 2007. وبموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية، معارةً مؤقتاً من إيطاليا، حيث يوجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام القطع وصيانتها .وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ، في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية. وعلى المنوال ذاته، أبرم اتفاق بين إيطاليا وتونس، يقضي أيضا بأن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين (**ليتيم** ، 2010) .

سابعاً : ووسط ضغوط من بعض حكومات الدول الأعضاء لتشديد الرقابة الأمنية على الحدود الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي ، عمل وزراء الداخلية الأوروبيون على تنسيق مواقف دولهم بشأن مستقبل التعامل مع اتفاقية " شنغن " الأمنية الأوروبية العام 1985. وبموازاة للضغوط المتنامية من قبل إيطاليا وفرنسا تحديداً لإعادة الرقابة على الحدود الداخلية الأوروبية ، عرضت المفوضية الأوروبية حزمة من التدابير المحددة مثل : فرض مؤقت للرقابة ؛ وتعزيز قدرات وكتلة فرونتاكس (Vrontx) للحدود الخارجية الأوروبية، ومراجعة التعامل مع الدول المصدرة للهجرة. يقول مدير المكتب الأوروبي لمنظمة العفو الدولية نيكولا بيغر(Nicolas Biger) في بيان نشر في بروكسل : " إن الاتحاد الأوروبي لم يقم بأي عمل ملموس فيما يخص استقبال اللاجئين من شمال إفريقيا" داعياً إلى وضع تحديات الهجرة في منظورها الصحيح. وأضاف بيغر إن الحدود الليبية استقبلت العام 2011 نحو (710) آلاف شخص هارب من الصراع في ليبيا ، موضحاً أن نحو (30) ألف شخص وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية(**مركز الدراسات العربي – الأوروبي**، 2011) .

1. الصراعات في العالمين العربي والإسلامي

يرى صموئيل هنتنغتون[1] " أن أسباب العنف الإسلامي هي وليدة صعود الوعي والهوية الإسلاميين من جديد في ضوء عجز الحكومات وفشلها في جميع المجالات، والشعور بالشكوى والحسد والعداء تجاه الغرب نتيجة حقبة الاستعمار ونتيجة سياسة الغرب المعاصرة تجاه بعض القضايا الحساسة للمسلمين مثل: القضية الفلسطينية والعراق، إضافة إلى الانقسامات والتنافس بين المسلمين أنفسهم ، ما يولد عنفاً داخلياً لا يلبث أن يتطاير عبر الحدود، وأخيراً هناك التزايد السكاني في العالم الإسلامي الذي يولد أجيالاً من المتعطلين عن العمل الذين يجدون طريقهم إلى المنظمات المتطرفة " . (**Huntington,1997**)

لقد شهد العالم المعاصر في العقد الأخير من القرن العشرين المنصرم مجموعة من التطورات والتحولات الدولية والإقليمية التي أفرزت العديد من الآثار والتداعيات، التي كان من أبرزها ما عرف ب " صحوة الأقليات" كما أفرزت موجة من الثورات والصراعات العرقية والدينية والطائفية في العديد من مناطق العالم، ترتب على هذه التطورات العديد من الأضرار والأخطار؛ ففي الوقت الذي شكلت فيه الأقليات تحدياً كبيراً يهدد الأمن والاستقرار الداخلي، بل والدولي، كانت هي المتضرر الأكبر من الصراعات التي أثارتها، والتوترات التي ترتبت عليها. ولم تكن الأقليات الإسلامية في العالم المعاصر بمعزل عن هذه التطورات، فقد كان لها دورها ووجودها الفاعل والمؤثر، هذا الدور الذي اختلف باختلاف المجتمع الذي توجد فـيه (**عبد الشافي**، 2010) .

لقد عرف العالمين العربي والإسلامي منذ تسعينيات القرن الماضي العديد من الصراعات، والحروب أثرت عليه وعلى الأمن الإقليمي والعالمي. ولا شك في أن هذه الصراعـات قد أثرت -

[1] **صموئيل هنتنغتون**: أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفرد ، وهو من أشهر المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية ، و صاحب كتاب "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي".

بشكل مباشر أو غير مباشر على دول الاتحاد الأوروبي التي يكثر فيها وجود الجاليات العربية والإسلامية ، إذ سمحت هذه الظروف للمسلمين والجاليات العربية في الاتحاد الأوروبي للتعبير عن مواقفها عبر كل وسائل التعبير عن الرأي من التظاهر والاحتجاج الغاضب، إضافة إلى بروز استطلاعات الرأي التي تظهر مدى رضا هؤلاء المسلمين عن ما يجري في تلك الدول الإسلامية وتعبر عن مواقفهم.

ولفهم دور هذه الصراعات الإقليمية وأثرها على الأمن والاستقرار في الاتحاد الأوروبي الذي يضم الكثير من الجاليات العربية والإسلامية، لا بد من القول أن الأقليات الإسلامية في أوروبا تختلف عن غيرها من الأقليات الإسلامية الموجودة في العالم من جوانب عدة منها: عددهم الضخم الذي يقارب الثلاثين مليون نسمة، وأصولهم المختلفة التي ترجع إلى معظم الدول الإسلامية، بالإضافة إلى أن عدداً لا بأس به من المسلمين هم من أصول أوروبية ، واعتنقوا الإسلام عن رغبة صادقة. إن هذه الجوانب تجعل بمقدور الأقلية المسلمة هناك القيام بدور مؤثر يحقق مصالح المسلمين في العالم(**islamic.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=225348**) القارة الأوروبية على الأخص، من خلال التأثير على سياسة تلك الدول القاطنين بها كونها دول لها قوتها على الصعد المختلفة، سواء من ناحية القوة الاقتصادية أو السياسية.

كما يمكن القول هنا إن الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا بدأوا ينشطون بقوة؛ وذلك بفعل التطورات التي شهدها العالم العربي والإسلامي، ومنها الصراع العربي الإسرائيلي منذ العام 1948، والأزمات التي تشهدتها الساحة الدولية في العراق العام 2003، والبوسنة والشيشان؛ فمثلاً نجد أن الرابطة الإسلامية في لندن بالاشتراك مع تحالف أوقفوا الحرب، رعت تظاهرة العام 2003

في لندن قدر عدد المشاركين فيها بمليون شخص، وتعد أكبر تظاهرة في التاريخ البريطاني ، وكان شعارها" لا تهاجموا العراق والحرية لفلسطين" .(**الشلبي** ، 2007) .

وفي ظلال الأزمات التي ألقت بظلالها خلال السنوات الأخيرة في أوروبا في ما يتعلق بالشأن الإسلامي؛ سادت أجواء من القلق النسبي وعدم الارتياح لدى قطاعات من المسلمين في المجتمعات الأوروبية. وتتمثل هذه الأزمات والتطورات في اندلاع انتفاضة الأقصى بدءاً من نهاية أيلول/ سبتمبر2000، وما تخللتها من محطات لاحقة، مثل : اغتيال أبرز القيادات السياسية الفلسطينية، والحملات الحربية لجيش الاحتلال. ويلاحظ في أوساط مسلمي أوروبا "**اهتمام ثانوي فاتر**" بالتعليق التنديدي بالحرب على أفغانستان في خريف 2001 التي جاءت في ظلال أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ومن بعد جاءت الحرب على العراق التي انطلقت في آذار/ مارس 2003، وكافة تطورات الوضع العراقي الملتهب في ما بعد؛ موضوعاً بسلسلة من المواقف والتصريحات والبيانات للمؤسسات الإسلامية والقيادات المجتمعية والسياسية المسلمة في أوروبا (**شاكر**، 2007). ونتيجةً لكل ذلك، تعرضت دول في الاتحاد الأوروبي لإعتداءات إرهابية؛ إذ تعرضت العاصمة البريطانية لندن فى تموز / يوليو 2005 لسلسلة من التفجيرات الإرهابية التي خلفت وراءها (56) قتيلاً وأكثر من (700) جريح، و قام بهذه التفجيرات عدد من البريطانيين من أبناء الجالية الإسلامية. و أثارت هذه التفجيرات موجة من الرعب الشديد فى بريطانيا وخارجها، وبخاصة فى الدول الأوروبية، التى شعرت بأن عواصمها يمكن أن تصبح أهدافا مستقبلية لقوى الإرهاب. كما أعادت هذه التفجيرات للأذهان صور الدمار والقتلى، على غرار ما حدث فى هجمات 11 أيلول/ سبتمبر العام 2001، وتفجيرات مدريد فى أذار/مارس العام 2004.

عقب التفجيرات التي شهدتها لندن، ربط الكثيرون بين هذه التفجيرات وبين مواقف السياسة الخارجية البريطانية من بعض قضايا الشرق الأوسط، وتحديداً الحرب على العراق وتحالفها مع الولايات المتحدة فى هذا الصدد. وقد تدعمت هذه الرؤية مع إعلان مجموعة تابعة لتنظيم القاعدة تطلق على نفسها اسم "قاعدة الجهاد فى أوروبا" فى بيان لها على الإنترنت مسؤليتها عن التفجيرات معللة ذلك بما يلقاه المسلمون فى العراق وأفغانستان، كما أن نسبة كبيرة من الشعب البريطانى ربطت بين هذه التفجيرات واشتراك بريطانيا فى الحرب على العراق **(عبد الحليم، 2005).** ولعل موجة التظاهرات والمسيرات والإعتصامات التي أقيمت قبيل حرب احتلال العراق وفي أثنائها كانت هي الأكبر التي تعرفها أوروبا . ولكنها لم تأت من فراغ؛ فهي تتناسب مع نمو آليات الحراك الشعبي وتزايد فعالية المنظمات الإسلامية في دول الاتحاد الأوروبي. (**شاكر**، 2007) .

ولم تكن الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، و استغرقت ثلاثة وعشرين يوماً بدءاً من السابع والعشرين من كانون الأول / ديسمبر 2008، حدثاً عابراً؛ فالحروب تبقى في كل أحوالها تطورات فائقة الأهمية، وشديدة الخطورة في أن. وقد توافرت للحرب على غزة، فوق ذلك، المزيد من مقومات الأهمية، أخذاً بالاعتبار خصوصية القضية الفلسطينية ومكانتها المتقدمة في وعي الشعوب وفي حلبة السياسة الدولية، ولا سيما أن دول الاتحاد الأوروبي تضم أعداداً كبيرة من المهاجرين العرب (الفلسطينيين)، الذين هاجروا إليها بسبب الظروف والأحداث التي تمر ومرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد جاءت الحرب على غزة، لتمثل اختباراً جديداً لمواقف شتى الأطراف ذات الصلة بالسياسة الدولية، وهو ما يفرض تسليط الضوء على سلوك تلك الأطراف، وبالأخص منه الموقف الرسمي للأطراف الأوروبية والجاليات الإسلامية في الاتحاد الأوروبي.

ولا شك في أن للوجود الإسلامي في دول الاتحاد الأوروبي حضوراً في الساحة السياسية الأوروبية. ويتضح ذلك من خلال تفاعل الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا مع القضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي. كما أن المسلمين، وبخاصة من يتّصفون بخلفيّة الهجرة منهم، عادة ما يكونون مشدودين إلى القضايا الكبرى والأزمات المزمنة أو الطارئة التي يتعرض لها العالم الإسلامي. ومن شأن هذا الانشداد أن يجعلهم أكثر اهتماماً بالشأن السياسيّ الخارجيّ لدولهم الأوروبية، و لاسيما ما يتعلّق بالقضايا موضع اهتمامهم. ولا يخفى أنّ ما يزيد من وتيرة هذا الانشداد؛ تلك الحالة من التعويل على دور الوجود المسلم في أوروبا، أو بعض قطاعاته، في التأثير على السياسات الخارجيّة للدول الأوروبية في ملفّات بعينها، وهي الحالة التي يمكن تلمّسها في صور وأشكال عدّة. فكما خاطب [1] الرئيس الباكستانيّ الراحل محمد ضياء الحق الباكستانيِّين في أوروبا بقوله : "إنكم رمز لباكستان في الخارج، وباكستان هي رمز لهويتكم"؛ فإنّ بعض الدول الإسلاميّة تعوّل على إسناد "رعاياها المغتربين" لها في بعض القضايا والشؤون المتعلقة بالسياسات الخارجية للدول الأوروبية التي يقيمون بها، في ما أنّ الشعوب أو الأقليات المسلمة الواقعة تحت الاحتلال أو الاضطهاد قد تصدُر عنها مناشداتٌ لمسلمي العالم بالتحرّك لـــ "**نصرتها**"، وقد يأخذ الأمر صوراً أخرى.(**شاكر** ، 2006).

وستشير الدراسة في ما يلي إلى تفاعل مسلمي الاتحاد الأوروبي تجاه تلك القضايا السياسية المتعلقة بالعالمين العربي والإسلامي : مع بداية عام 2002، وفي سياق تصاعد الانتفاضة الفلسطينية أدت القضية الفلسطينية دور الملهم الجديد لحركة معاداة الرأسمالية. فإسرائيل ليست دولة تحتل أرض

---

[1] من خطاب الرئيس الباكستاني الراحل محمد ضياء الحق الذي بعث به إلى مؤتمر "الباكستانيّون في أوروبا"، الذي عقد في مدينة مانشستر البريطانية، يومي 20 و21 شباط / فبراير 1982.

وتقمع شعب؛ بل أصبحت إسرائيل هي التعبير الصريح عن الإمبريالية ودورها في منطقة الشرق الأوسط. أما رفض همجية الاحتلال الصهيوني، فهو رفض لمنطق "النظام العالمي الجديد". من هنا تصاعدت حركة مناهضة الحرب الإمبريالية التي لا تنتهي. فقد تم تنظيم تظاهرات بمئات الآلاف لمناصرة الشعب الفلسطيني في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية مع نهاية شهر أذار / مارس العام 2000عندما اجتاح الاحتلال الإسرائيلي مدن الضفة الغربية، وأصبحت فلسطين فيتنام الجديدة. إذ استيقظ العالم على مذابح الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وضد حركة المقاومة الفلسطينية ، فأصبحت "الكوفية" والأعلام الفلسطينية علامات مميزة في كل احتجاجات حركة معاداة الرأسمالية (**www.e-socialists.net/node/1305**) . وقد أخذ تفاعل مسلمي أوروبا في رفض الحرب على غزة، وإبداء التضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، أشكالاً عدة، من بينها :

التحركات الجماهيرية: عبر التظاهرات والمسيرات والوقفات الجماعية، وكذلك الحضور الميداني الرمزي، الذي لم يغب عن أي عاصمة أو مدينة أوروبية كبيرة .

المواكبة السياسية: وذلك عبر الاتصال بالسياسيين وصانعي القرار بأوروبا، والاجتماع المباشر إليهم، ومخاطبتهم بالبيانات، والعرائض ، والمذكرات، والتواصل المباشر. **(تقرير إتحاد المنظمات الإسلامية، 2009)**

ويُلاحَظ على سبيل المثال؛ أنه خلال السنوات من 2000 وحتى 2011؛ برزت سلسلةٌ من التطوّرات الجارفة ضمن أبرز الموضوعاتِ التي انشغلت بها المواقف والتعليقات العامة الصادرة عن أوساط مسلمي أوروبا في فضاء الحضور السياسيّ والمجتمعيّ. وتتمثّلُ هذه التطوّرات في اندلاع "**انتفاضة الأقصى**" بدءاً من نهاية أيلول / سبتمبر 2000، وهجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 التي تمثل نقطة تحوّل في هذا الاتجاه، بينما لوحظ في أوساط مسلمي أوروبا اهتمامٌ

ثانويّ فاتر في التعليق التنديديّ بالحرب على أفغانستان في خريف 2001 التي جاءت في ظلال صدمة 11 أيلول/ سبتمبر 2001، بالمقارنة مع سلسلة التفجيرات والهجمات المروِّعة التي شهدتها مناطق عدّة من العالم. ومن بعد جاءت الحربُ على العراق التي انطلقت في آذار / مارس 2003، و جميع تطوّرات الوضع العراقيّ الملتهب في ما بعد؛ موضوعاً لسلسلة من المواقف والتصريحات والبيانات للمؤسسات الإسلاميّة والقيادات المجتمعيّة والسياسيّة المسلمة في أوروبا. وقد برزت أيضاً "**قضيّة الحجاب**"، المتمثِّلة بالتوجّه الرسميّ الفرنسيّ لحظر الحجاب وإصدار قانون حظر الرموز الدينيّة البارزة (2003 ـ 2004) (**شاكر**، 2007).

أما في ما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق ، فقد خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع لندن ومدن أخرى فى بريطانيا احتجاجا على الحرب مع العراق في ما يعد أكبر تظاهرات منذ بداية الغزو الأمريكى على العراق . وقد بدأت التظاهرات, التى نظمها " **تحالف أوقفوا الحرب**"، و " **حملة نزع الأسلحة النووية**"؛ و"**الرابطة الإسلامية البريطانية**" من نقطتى تجمع فى العاصمة البريطانية ثم تجمع المتظاهرون عند ميدان بيكاديلي (Piccadilly) قبل التوجه إلى هايد بارك وردد المتظاهرون شعارات مناوئة للحرب وظلوا يدقون على الطبول ، وحملوا الأعلام واللافتات المكتوب عليها " **أوقفوا الحرب على العراق**"، و" **قفوا وانظروا واستمعوا. ليست الحرب باسمنا. يبدو أنه لا أحد يستمع**." (**صحيفة الشعب** ، 2003) .

وفى فرنسا خرج أكثر من (50) ألف متظاهر يوم 28 أيلول / سبتمبر في مدينتي باريس ومرسيليا لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية واحتجاجاً علي الحرب الأمريكية علي العراق. وفي ألمانيا خرجت تظاهرات بعشرات الآلاف ضد زيارة "بوش" لبرلين. وبالرغم الإجراءات الأمنية المشددة،

فقد تدفق المتظاهرون من مختلف أرجاء ألمانيا على العاصمة يومي (22 و23) في تحد واضح يعكس تنامي الحركة المناهضة للحرب الأمريكية في أوروبا. وأشار المنظمون إلى مشاركة أكثر من 50 ألف في التظاهرة. وقد ردد المتظاهرون شعارات معادية للإمبريالية الأمريكية وأعلنوا رفضهم لضرب العراق ، وحملوا لافتات بها شعارات مثل : "**لا نريد حربك يا سيد بوش**" و" **محور الشر يمر من البنتاجون**". وقد تخللت التظاهرات صدامات مع قوات الأمن ، وقام المحتجون بتحطيم واجهات بعض المطاعم الأمريكية والبنوك.

وفي إسبانيا، التي كان يؤيد رئيس وزرائها خوسيه ماريا أزنار (Jose Maria Aznar) الحرب بلا تحفظ، خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين في تظاهرة كبرى نظمها "الائتلاف ضد الحرب". وقد رفع المتظاهرون شعارات تعارض الإرهاب الأمريكي وتشبه "**بوش**" ب " أدولف هتلر". وفي إيطاليا خرج مليون ونصف المليون عامل من أعضاء النقابات إلى شوارع المدن الرئيسية ،إذ نظمت المظاهرات النقابة الفيدرالية "**سيجيل**" (Siegel) بضغط من جماهير العمال الذين أرادوا الاحتجاج على سياسة حكومة "**بيرلسكوني**" اليمينية التي تدعم الحرب ، وتعتزم في الوقت نفسه إحداث تقلصات كبيرة في ميزانيات الخدمات الاجتماعية ، والصحية ، والتعليمية (**www.e-socialists.net/node/1305**).

ويمكن القول أن الجاليات الإسلامية في دول الاتحاد الأوروبي تتفاعل مع العالم الإسلامي من خلال التعبير عن انتمائها للأمتين العربية والإسلامية من خلال البيانات التي تصدرها المؤسسات الإسلامية، وأيضاً عبر الاحتجاجات، واتمظاهرات، والاعتصامات. ويبرز ذلك كلما كبرت القضية؛ ففي حرب العراق مثلاً نجد أن الرابطة الإسلامية في بريطانيا ساهمت في إخراج مليونين إلى

شوارع لندن لمحاولة الضغط على الحكومة حتى لا تدخل في هذه الحرب(csicw,2009) . وفي النهاية، يمكن إعتبار مدى الحيوية في هذا الإتجاه واحداً من مؤشرات المشاركة العامة للمسلمين في بلدانهم الأوروبية، وانتشارهم في النسيج المجتمعي، والقدرة على نسج التحالفات وعقد الشراكات، وربما التأثير، ولو بشكل نسبي، على السياسات العامة لهذه الدول إزاء قضايا بلدانهم الأصلية "**الأم**" .

الفصل الرابع

خيارات دول الإتحاد الأوروبي لمواجهة اللاإستقرار

تتمثل الآليات والخيارات المتاحة أمام دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة عدم الاستقرار في أوروبا ، التي من أهم مؤشراتها حدة المشكلات الأمنية في بعض المدن الأوروبية ، حيث تمثلت بخيارين اثنين؛ الأول: محاولة إدماج المسلمين في مجتمعات الاتحاد الأوروبي. والثاني: فرض القيود والمجابهة الرسمية وذلك من خلال القوانين والتشريعات التي فرضتها بعض دول الإتحاد الأوروبي ضد المسلمين فيها. وهذان الموضوعان يشكلان العمود الفقري لهذا الفصل.

1. إدماج المسلمين في مجتمعات الإتحاد الأوروبي .

لم تنشأ فكرة "**الاندماج**" لمسلمي أوروبا من فراغ؛ فعلى إثر التحولات الديمغرافية (**الزيادة السكانية)** التي أفرزتها الهجرة في المقام الأول برزت تساؤلاتٌ في عديد من البلدان الأوروبية الغربية عن كيفية إدارة العلاقة بين مكوِّنات مجتمعات القارّة الذي باتت أكثر تعدّدية. وتشغل قضية اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية حيّزاً كبيراً من الاهتمام من جانب الحكومات الأوروبية والمسلمة على حد سواء، بعد ما بات تنامي المسلمين داخل هذه المجتمعات ظاهرة معترفاً بها بشكل غير مسبوق، وأصبح هؤلاء المسلمون يشكلون أقلية دينية تأتي في المرتبة الثانية بعد المسيحية في كثير من الدول الأوروبية.

كما تعتبر "**قضية الاندماج**" من أهم القضايا التي حظيت باهتمام منقطع النظير، ليس فقط من جانب النخب السياسية والمثقفة، وإنما كذلك من جانب مختلف شرائح ومكونات مجتمع الاتحاد الأوروبي على تباين درجة وعيها، ومستوى عيشها، وحجم موقعها الاجتماعي، حتى أضحى هذا المصطلح يتردد على كل الألسنة، وتنشغل به أغلب الجهات ويحضر في معظم الأنشطة، رغم أنه حديث العهد بالظهور، إذ لم يمر سوى عقدين أو ما يزيد بقليل على سنّ سياسة إدماج المسلمين والأجانب في المجتمعات الأوروبية بخاصة، ما دام أن وجود المسلمين بالغرب انتقل من حالة الاستقرار المؤقت إلى حالة المواطنة والإقامة الدائمة. (**الهواري**، 2006) .

من جهة أخرى، يطرح نمو عدد المسلمين المتزايد في مجتمعات الاتحاد الأوروبي مسألة الاندماج الاجتماعي والانتماء السياسي على بساط البحث؛ فمراكز القرار وبعض مؤسسات الدراسات الاجتماعية تشكك في إمكانية دمج المسلمين في نسيج المجتمع، وترتاب في ولائهم السياسي، وتتهمهم بتكوين مجتمعات مغلقة، وتنكر عليهم المطالبة بمعاملة اجتماعية وتربوية وقانونية تراعي خصوصيتهم الدينية. وترتفع أصوات داعية إلى انتهاج سياسة تدفع المسلمين إلى الأخذ بقواعد سلوك وآداب وعادات الغالبية من السكان، والتخلي عن الشعور بالخصوصية. في حين ينادي آخرون بوجوب الحد من انتشار الأفكار والمظاهر والمؤسسات التي تضخ في المسلمين فكرة التميز في السلوك والعادات (**النكدلي** ، 2009) .

أما فكرياً؛ فيعد مفهوم الاندماج من المصطلحات الملتبسة الذي يخضع لتفسيرات متعددة ومتباينة لأنه يتخذ من الثقافة الذاتية نقطة انطلاق لمحاولة استيعاب الآخر ضمن منظومته الثقافية، كما أنه مصطلح يختلط بمصطلحات أخرى تقترب منه بدرجات متفاوتة، مثل: التماثل، والتجانس، والتأقلم،

والتكيف، والإدراج الثقافي، والإلحاق الحضاري، والتعايش. لذلك، لا بد من تحديد وتوضيح معنى الإندماج؛ فهل هو الذوبان في الأخر أم التعايش معه ؟.

فمن حيث اللغة ، فقد جاء في معجم مختار الصحاح1 أن الاندماج يعني " **دمج الشئ؛ أي دخل في غيره واستحكم فيه وأدمج الشئ لفه في ثوبه**". وفي القاموس المحيط " **دَمَجَ دموجاً؛ دخل في الشئ واستحكم فيه كاندمج وادمج. قال: والتدامج التعاون**" [2]. أما لسان العرب فيقول " **اندمج وأدمج بتشديد الدال إذا دخل الشئ في الشئ، واستتر فيه، وأدمجت الشئ إذا لففته في ثوب**"[3].

أما في القواميس الغربية، فقد عرف قاموس Oxford كلمة Integrate بأنه " تجمع شيئين إلى حد أنهما يعملان معاً"، أو تجعل شخصاً مقبولاً كعضو في جماعة اجتماعية وبخاصة إذا كان هذا الشخص ينتمي إلى ثقافة مختلفة".[4] وتلتقي بعض القواميس الغربية الحديثة مثل: لاروس Larousse الفرنسي ، ودودن Duden الألماني، وفان دال fandal الهولندي ، وأكسفورد Oxford الإنجليزي وغيرها، في تحديدها لمصطلح (Integration) حول ما معناه: الدخول في وحدة أو في الكل، والتجانس مع مكونات تلك الوحدة أو ذلك الكل. ومن الملاحظ أن التعريفات اللغوية تصب في قالب واحد هو جعل الشئ المراد دمجه في الآخر كأنه لم يكن بحيث يفقد خواصه ومميزاته. لذلك جاءت التفسيرات اللغوية بمعنى دخل في غيره واستحكم فيه، وهذا المعنى ما توحيه كلمة "**الاندماج**". أما التدامج فهو تفاعل، لذلك جاء في القاموس المحيط بمعنى التعاون وهذا المعنى غير مستعمل في موضوعنا هذا، وإن كنا نأمل أن يكون هو المراد لا المعنى الأول.

---

[1] مختار الصحاح باب الدال مع الميم.

[2] القاموس المحيط ج1 باب الميم فصل الدال.

[3] لسان العرب ج2 ص275.

[4] Oxford Dictionary p 675.

ولا بد من القول هنا إن عدم معرفة ما يراد من الاندماج يجعل المسلم في حيرة من أمره وخوف على نفسه وأهله ومستقبله، ولا يقبل صاحب دين متمسك به أن يتنازل عن دينه مقابل العيش في بلد ما، وإنما المقبول هو التدامج أي التعايش؛ وهو ما يدعو إليه علماء المسلمين وقادة الفكر حتى من غير المسلمين.

ففي حوار مع القسم العربي بموقع دويتشه الألماني (Deutsche)[1] أكد غرومان(Grumman) عضو رئاسة المجلس الأعلى لليهود في ألمانيا ، على هذا المعنى ، إذ يقول: " إن الاندماج من وجهة نظري هو سعي المهاجر إلى التأقلم مع المجتمع الذي يحيا فيه وذلك دون أن يفقد هويته الخاصة. ويقول نحن كيهود نرغب في أن نعيش في دولة تحترم هويتنا اليهودية وفي الوقت ذاته يجب على هذه الدولة أن لا تقصينا عن مجريات الحياة في المجتمع ، وهذا الكلام نفسه هو الذي يجب أن يكون محور المؤتمرات واللقاءات التي تدعو إلى الاندماج " . (**حلاوة** ، 2008)

أما فرانكو فراتيني(Franco Frattini)، نائب رئيس المفوضية الأوروبية ، فيقول: إن" الاندماج يعني أن يتفق الناس على المبادئ الرئيسية نفسها؛ أي أن المهاجرين يجب أن يقبلوا القوانين والأسس والقيم الرئيسة المتبعة في أوروبا مثل: حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وغيرها. ويجب على كل من يرغب في الاندماج في دول الاتحاد الأوروبي أن يحترمها". وقد عرفه الباحث فريدرتشن هيكمان (Fredrtchen Hickman) ضمن أعمال الندوة الأوروبية لدراسات

1 إذاعة صوت ألمانيا أو الدويتشه فيله أو دويتشه بيله (Deutsche Welle واختصارها DW أي الموجة الألمانية) هي : الإذاعة الدولية لألمانيا إلى العالم الخارجي، وهي واحدة من كبريات إذاعات العالم الموجهة إلى الخارج. تعمل الإذاعة على التعريف بألمانيا ونشر الصورة الأصلية عنها ودعم التبادل الثقافي عبر محطات التلفزيون والراديو وشبكات الإنترنت(**المصدر** : **Deutsche**).

الهجرة بأنه : "عملية دمج مجموعات سكانية جديدة في هياكل اجتماعية قائمة. ويشمل: الاندماج الثقافي؛ والإجتماعي؛ والشعوري والوجداني؛ والإنتمائي؛ والاندماج الهيكلي" (**حلاوة**، 2008) .

أما الاندماج في رأي الباحث المصري عبد العزيز مرسي ؛ فهو يتضمن عملية ذات اتجاهين للمواءمة المتبادلة بين المهاجرين والشعوب المضيفة، حيث يتعلم كل طرف من ثقافة الآخر، مع الإبقاء على بعض الميراث الثقافي. وفي إطار الاستيعاب والانصهار يصبح المهاجر جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الذي هاجر إليه، فينشغل بهمومه ومشكلاته، في مقابل التخلي عن جانب كبير من مقومات هويته الثقافية (**مرسي**، 2010) .

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الأحزاب الفرنسية تحمل الطابع العدائي تجاه العرب والمسلمين في الداخل والخارج، ومن أمثلة هذه الأحزاب:" حزب التجمع من أجل الديمقراطية" الديغولي الذي انتهج مع " شيراك " سياسة تقارب مع الدول العربية، وتفهّم قضاياها، لاسيما القضية الفلسطينية. ولكن هذه السياسة لم تُتبع على الصعيد الداخلي تجاه العرب، فقد ظهر أحياناً بمظهر المعادي للوجود العربي الإسلامي في فرنسا، وحزب "**الاتحاد من أجل الديمقراطية**" اليمين الوسط، والمعادي للقضايا العربية، وكان قد فصل زعيمه " فرانسوا بايرو" عشرات الطالبات والمحجبات من المدارس الحكومية عندما كان وزيراً للتعليم،؛ وكذلك الحال بالنسبة " **للحزب الديمقراطي الليبرالي**" الذي يعد من الأحزاب المعادية للعرب في الداخل والخارج، يشارك دائماً في التظاهرات المعادية للعرب والمؤيدة لإسرائيل، التي تدعو إليها المنظمات الصهيونية في فرنسا، حيث يؤيد هذا الحزب اليهود الفرنسيين المتطرفين والأحزاب الإسرائيلية اليمينية "حزب الليكود"(**كيوان** ، 2011).

وقد قدم الباحث محمد همام دراسة عن(أطروحة الاندماج عند طارق رمضان) الذي يعد واحداً من أهم رموز "**الإسلام الأوروبي**"، الداعين إلى فهم جديد "**للهوية المسلمة**" فيها بما يساعد الجاليات المسلمة في الغرب على الاندماج الإيجابي في مجتمعاتهم، إذ يرى رمضان، كما توصل همام في دراسته، "إلى أن المسلمين مطالبون اليوم بالتخلي عن كل نزوع طائفي؛ بكل ما يحمله من انطوائية ومحدودية في التواصل والمشاركة، إذ لا يجب الخلط بين التجمع الايماني، وأساليب النزوع الطائفي المغرقة في الانعزال والتفرد على المستويات الاجتماعية والسياسية والتشريعية" (**همام**، 2010).

كما يمكن القول ان المسلمين بوصفهم مواطنين أوروبيين هم حريصون على "**الاندماج الإيجابي**" في المجتمعات الغربية باعتبارها مجتمعاتهم، بحيث نجد أن أغلبهم يرفضون التخلي عن هويتهم والذوبان ، لأن ذلك في نظرهم هو انتحال لشخصية الآخر، وهو ما لا تقبله العقول السليمة حتى عند مواطنيهم الغربيين. إذاً، فالدمج الذي يحبذونه ويدعون له هو ذلك الدمج الذي يحترم خصوصياتهم بكل اتجاهاتها الثقافية والدينية والاجتماعية وحتى التقليدية منها. ولكن صيانة تلك الثقافة وتلك الخصوصيات والمحافظة عليها تحتاج لتنشئة تربوية إسلامية مؤسساتية، ولبرامج معدة ومنهجية تأخذ بالاعتبار تلك الخصوصيات مع مراعاة المجالات التي يمكن أن تقبل فيها ثقافة المواطنين غير المسلمين، وبخاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية (**البليلي** ، 2008) .

أما في ما يتعلق برؤية المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي إلى عملية الاندماج في مجتمعات الاتحاد الأوروبي، ومعالجة ظاهرة العنف المتبادلة بين المسلمين والغربيين (**الأوروبيين**)، فقد عبر عن

هذه الرؤية "**المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث**" وذلك في قرارات الدورة العادية السابعة عشرة التي عقدت بمدينة سراييفو بدولة البوسنة والهرسك العام 2007، إذ قرر المجلس ما يلي :

إن سياسات "**الاندماج**" المتبعة في الدول الأوروبية تتراوح بين اتجاهين: اتجاه يغلّب جانب الانصهار في المجتمع ولو أدّى ذلك إلى التخلي عن الخصوصيات الدينية والثقافية للفئات المندمجة. واتجاه آخر يرى ضرورة الموازنة بين مقتضيات الاندماج ومقتضيات الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والدينية. ويرى المجلس أن الاتجاه الثاني هو الذي يعبّر عن الاندماج الإيجابي الذي يجب أن تحدد مقتضياته بوضوح ، وان مقتضيات اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية مسؤولية مشتركة بين المسلمين أفراداً ومؤسسات من جانب، وبقية المجتمع الأوروبي أفراداً ومؤسسات من جانب آخر. وإن من أهم مقتضيات الاندماج التي تُطلب من المسلمين، التي لا حرج فيها عليهم، ما يلي:

1. ضرورة معرفة لغة المجتمع الأوروبي وأعرافه ونظمه، والالتزام تبعاً لذلك بالقوانين العامة، في ضوء قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ} (**سورة المائدة** :1).
2. المشاركة في شؤون المجتمع ، والحرص على خدمة الصالح العام عملاً بالتوجيه القرآني: {وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} (**سورة الحج** :77).
3. العمل على الخروج من وضع البطالة؛ ليكون المسلم فاعلاً منتجاً يكفي نفسه وينفع غيره، عملاً بالهدي النبوي الشريف: " اليد العليا خير من اليد السفلى؛ فاليد العليا هي المنفقة، واليد السفلى هي السائلة " .(متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.)

إن من أهم مقتضيات الاندماج التي يؤمل أن يحققها المجتمع، كما يرى المجلس، هي:

أ. العمل على إقامة العدل وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين في سائر الحقوق والواجبات، وبالخصوص حماية حرية التعبير والممارسة الدينية، وكفالة الحقوق الاجتماعية ، وعلى رأسها حق العمل ، وضمان تكافؤ الفرص.

ب. مقاومة مظاهر العنصرية ، والحدّ من العوامل المغذية لمعاداة الإسلام، وخصوصاً في مجال الإعلام.

ت. تشجيع مبادرات التعارف الديني والثقافي بين المسلمين وغيرهم بما يحقق التفاعل بين أبناء المجتمع الواحد.

ولتحقيق الاندماج الإيجابي المتوازن: يدعو المجلس الأوروبي لإفتاء والبحوث المسلمين إلى " العمل على حفظ شخصيتهم الإسلامية دون انغلاق وانعزال أو تحلل وذوبان في المجتمع، وإلى إقامة المؤسسات الدعوية والتربوية والاجتماعية اللازمة لذلك".

ويدعو المجتمعات الأوروبية، وخصوصاً الهيئات المعنية بقضية الاندماج، إلى "الانفتاح على المسلمين والتواصل مع المؤسسات الإسلامية، كالمجلس الأوروبي للافتاء والبحوث، لدراسة مقتضيات الاندماج وتيسير السبل المحققة له، بما يفيد المجتمع ويدعم استقراره وازدهاره، وبما

يمكّن المسلمين من الحفاظ على هويتهم الإسلامية الأوروبية"[1] (**المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث** ، 2010) .

وحول علاج ظاهرة العنف المتبادل بين المسلمين والغربيين (الأوروبيين) التي هي ضرورية جداً للوصول إلى مرحله من مراحل الاندماج في ما بينهم، يرى الدكتور أنس الشفقة رئيس الهيئة الدينية الإسلامية في النمسا " أن العلاج يكمن في قيام الجاليات الإسلامية في أوروبا بالشرح لمواطني دولتهم ولوسائل الإعلام والمثقفين وصناع القرار أن الصورة المغلوطة عن الإسلام لا تمثل التعاليم الإسلامية، وإنما حال المسلمين، وأن الإسلام بريء من أحداث العنف وقتل الأبرياء والأطفال، وأنه يرفض ذلك حتى وإن قصد أحد الأشخاص السفاحين ، لأنه لا وجود للمعاقبة الجماعية". ويضيف " أن الجالية الإسلامية في النمسا تحاول أن تواجه هذه الظاهرة السلبية بتوجيه حوار عقلاني للمجتمع، وبخاصة المثقفون والمسئولون ومؤسسات المجتمع المدني، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات بما فيها الأحزاب السياسية تقف الآن في النمسا إلى جانب المسلمين ضد موجة العنف التي ينشرها ضد المسلمين والإسلام اليميني المتطرف".

أما محمود عزب ، الأستاذ بالمعهد الوطني للغات والحضارات الإسلامية "**بجامعة السوربون**" في باريس يرى أنه " قبل أن نعمد إلى اتخاذ العلاج اللازم للعنف الغربي ضد الإسلام علينا أن نفهم الآخرين بلغتهم ومنطقهم وثقافتهم حتى يفهمونا بثقافتنا ومنطقنا، وأن نفرق بين الإعلام والدولة، حيث يعيش إعلام الغرب حالة من الفوضى تجاه التعرف الحقيقي على الإسلام، بينما في الجامعات الغربية هناك نقد علمي موضوعي صحيح للإسلام والمسلمين"(**مجاهد** ، 2010). كما يرى الباحث محمد نظيف "أن عملية اندماج المهاجرين أو الذين هم من أصول مهاجرة عملية معقدة

تستدعي تضافر جهود كل الفاعلين في الحقل السياسي ، والثقافي ، والإعلامي, والتعليمي ، وكذا مختلف مكونات المجتمع المدني من أجل نشر وتعميق وتطبيق مبادئ التسامح والاعتراف بحق اختلاف المهاجرين والأقليات المتواجدة في بلد واحد وقبول هذا الاختلاف والتعايش معه" (**نظيف**، 2005).

وفي الواقع العملي، لكي يكون اندماج المسلمين مع مجتمعات الإتحاد الأوروبي إندماجاً ناجحاً لا بد من الأخذ بالاعتبار أمور عدة :

أولاً: استيعاب نقدى عميق لثقافة الآخرين من مصادرها الأصلية؛ فالحوار مع الآخر يتطلب الاطلاع بصورة عميقة وعقلانية على حاضره بوجوهة كافة، وعلى تاريخه وتراثه، كما يتطلب بلورة أطر مؤسساتية ومرجعية تفيد من تجارب لقاءات الحوار التى شارك العرب والمسلمون فيها فى السنوات الأخيرة ومما توصلت إليه من نتائج، وما صدر بشأنها من وثائق عن منظمات ومؤسسات ثقافية وسياسية دولية وإقليمية أسهموا فى صياغة مقولاتها وتبني مبادئها (**يسين**، 2006) .

ثانياً: التخلص من الشعور بالدونية ومركب النقص وعقدة الذنب وذهنية الاعتذار والدفاع المستمر عن الذات فى أدبيات الحوار. فبالحوار المتوازن والمقرون بالنزاهة الفكرية والأخلاقية تتعزز الأرضية ،وتتحدد القيم المشتركة للتفاعل الإيجابي مع الآخر لبناء عولمة أكثر إنسانية تصون الخصوصيات الثقافية وتحترم التنوع الثقافى. وتفترض مبادئ الحوار البحث عن المشترك الإنساني

بين المتحاورين ،وقبول الاختلاف واحترام التعددية، والالتزام بالحرية الإنسانية، والتصدي لفرض قيم أو مبادئ بالقوة (**يسين** ،2006).

ثالثاً: اعتماد المنهج العلمي فى الحوار والالتزام بالموضوعية سبيلاً لمعرفة الآخر معرفة حقيقية بهدف التفاعل الإيجابي معه للمشاركة فى بناء مستقبل إنساني أفضل عبر تطوير نظم التعليم والبحث العلمي والأكاديمي ، وتنشيط التبادل الثقافى والمعرفي بين الشعوب (**يسين** ، 2006) .

رابعاً: إنّ التوجّه إلى الاندماج الإيجابي، يقتضي تفاعلاً إيجابياً من قبيل "المشاركة". ويشمل مطلبُ المشاركة؛ الانتشارَ الحميدَ في شتى مجالات الفعل المجتمعي البنّاء، بما في ذلك المشاركة السياسية. ولا ريب أنّ المشاركة تقتضي، من جانبٍ، إقبالاً عليها، ومن جانب آخر، تذليل أية صعاب يمكن أن تكمن في طريقها، بحيث يجري إفساحُ المجال أمام حالةٍ إيجابية ومُثمرةٍ من المشاركة الفاعلة في شتى المجالات (**مخلوف** ، 2007) .

خامساً: السعي للقضاء على جميع أشكال العنصرية التي يشعر بها المسلمون ويلمسونها في بعض المعاملات والدوائر.

2- فرض القيود والمجابهة الرسمية .

بعد الأحداث التي شهدتها أوروبا التي أدت إلى عدم استقرارها السياسي والأمني فيها ، مثل : الهجمات التي تعرضت لها بعض المدن الأوروبية ، و المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها هذه المدن ؛ قامت بعض الدول الأوروبية بفرض عدد من القيود والقوانين على العرب والمسلمين القادمين اليها وإتباع سياسات خاصة مع اولئك الذين يعيشون في مجتمعاتهم. وما يؤكد ذلك ما يقوله الباحث المصري عبد العزيز مرسي في أن بعض الدول أوروبية بدأت في تطبيق سياسة انتقائية لاختيار المهاجرين الجدد، وسعت أخرى لتقليل أعداد المهاجرين العرب المقيمين فيها، وظهرت تشريعات تؤكد نظرة الخوف من الإسلام ، مثل حظر البرلمان الفرنسي للحجاب في المدارس العامة في آذار / مارس2004 (**مرسي،** 2010)

ويعتقد بعض الباحثين أن أحداث 11 أيلول / سبتمبر العام 2001 في الولايات المتحدة الأميركية ؛ وتفجيرات لندن ومدريد ، عرقلت عمليات الاندماج بدول الاتحاد الأوروبي، وزادت من الهاجس الأمني، وبخاصة تجاه المهاجرين المسلمين والعرب، ما دفع بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض تلك القيود والسياسات على الهجرة والمهاجرين. فقد تعددت تلك القيود والسياسات بين: الحجاب في فرنسا وهولندا وكذلك في ألمانيا العام (2010)، إلى حظر بناء المآذن في سويسرا العام (2009)، ومن ثم منع بناء المساجد في بلجيكا العام (2009)، وصولاً إلى منع ارتداء البرقع في فرنسا العام (2011) . وقد ساهمت كل تلك الإجراءات والقوانين في التأثير على الاستقرار السياسي في دول الإتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي سيتم شرحه تباعاً حسب التسلسل الزمني لهذه الاجراءات :

أولاً : حظر بناء المآذن والمساجد في سويسرا وبلجيكا العام 2009

في البداية، لا بد من القول ان الإسلام يعد من أكثر الديانات انتشاراً في سويسرا بعد المسيحية؛ إذ يبلغ عدد الجالية الإسلامية هناك حوالي أربعمائة ألف. وقد استطاعت هذه الجالية أن تحقق عدداً من الانجازات في مجال الحقوق المدنية، كان من بينها الحصول على موافقة رسمية من السلطات الاتحادية بتخصيص مقابر خاصة لها. فضلاً عن إدخال مقررات من الدين الإسلامي في عدد كبير من المدارس ودور الحضانة بما يسمح للطلاب المسلمين بدراسة دينهم، والدفاع عن أحقيتهم في الحصول على إجازات من العمل في أثناء الأعياد الإسلامية. من جهة أخرى، ناشدت الجالية الإسلامية الحكومة الاتحادية بتلبية عدد من المطالب المتعلقة بالحفاظ على هويتها العربية والإسلامية؛ مثل منع الاختلاط خلال حصص التربية البدنية أو السباحة، وارتداء الحجاب بالنسبة للفتيات. وقد شكلت هذه المطالب مصدر قلق للسويسريين ، نظراً لتخوفهم من تزايد النفوذ الإسلامي داخل البلاد؛ وهو ما يسمى بظاهرة "الإسلاموفوبيا" (**منير**، 2009).

ومنذ العام 2006 بدأ النقاش يحتدم حول حظر بناء المآذن في سويسرا. وقد قام حزب الشعب السويسري اليميني المتشدد بطرح مبادرة للاستفتاء الشعبي حول حظر بناء المآذن في سويسرا، إذ قام بتدشين حملة إعلامية واسعة ضد المآذن واعتبرها رمزاً لسلطة الإسلام وربط بينها وبين قضايا أخرى مثل : قهر المرأة ؛ والنقاب ؛ والزواج القسري ؛ والتعصب الديني ؛ وأسلمة أوروبا. وقد جرى الاستفتاء على تلك المبادرة في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2009 وأسفر عن قبولها، وبذلك تم إضافة بند في الدستور السويسري يحظر بناء المآذن في سويسرا نهائياً، و أثار هذا الأمر زوبعة

من الانتقادات ، وعرض سويسرا لاتهامات بخرق حقوق الإنسان. و تقدمت منظمات إسلامية سويسرية بطعن على القرار السويسري أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في شتراسبورج، ويوجد في سويسرا حالياً أربع مآذن فقط في مدن جنيف؛ وزيورخ ؛ وأولتن ؛ وفينتر تور Gevena and Zurich and Olten and Winter Tour (**ويكبيديا** ، 2011).

وفي مواجهة هذه المواقف المناهضة للعرب والمسلمين وهويتهم قال المفكر الإسلامي طارق رمضان : "إن أوروبا بدأت في التخلي عن مبادئها؛ وذلك بسبب الخوف من الإسلام، وأصبحت مستعدة لفرض قيود على المسلمين، تخالف القيم التي ظل الغرب طويلاً متمسكاً بها، ويشير في هذا الصدد إلى منع بناء المآذن في سويسرا، ومنع الحجاب في المدارس الفرنسية، وهو الأمر الذي يعتبره انتهاكاً لحقوق المسلمين، ويوضح أن الحجاب فرض ديني، لا يجوز منعه بقوة القانون، ولكنه في الوقت ذاته يرفض فرضه أيضاً على النساء". (**رمضان ، 2011) .**

وقد أثارت نتائج ذلك الاستفتاء ردود فعل واسعة في العالمين الإسلامي والعربي والمجتمع الدولي، من إحتجاجات ومظاهرات ، كما ألقت بالضوء على مستقبل ذلك الدور الذي يتبناه اليمين المتطرف في أوروبا، و صار يفرض أفكاره على مختلف القوى الأوروبية السياسية، إذ أيد أكثر من 57% من الناخبين السويسريين مقترحاً يدعو إلى حظر بناء مآذن جديدة في سويسرا **(Swissinfo,2007)** .

أما على صعيد ردود فعل المنظمات والهيئات الدولية؛ فقد أعربت جميعها عن رفضها لتلك النتائج، وكان من بينها المجلس الأوروبي الذي اعتبر ذلك الاستفتاء متعارضاً مع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وأن حظر بناء المآذن يمس حرية التعبير والعقيدة ، ويتعارض مع قوانين حظر التمييز، معرباً عن شكوكه حول ما إذا كان ينبغي أن تطرح حقوق أساسية لاستفتاء شعبي.

كما ندد مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي يقع في مدينة جدة السعودية بالاستفتاء الذي أجرته الحكومة السويسرية، واعتبر أن ذلك الموقف من شأنه أن يهدم جسور التواصل التي حاول العالم بناءها في السنوات الأخيرة بين الأديان والعقائد والحضارات. وفي جامعة الدول العربية كان محور الجدل حول التخوف من غياب التسامح وعدم قبول الآخر، وضرورة التصدي لما حدث من خلال اللجوء إلى الفيدرالية السويسرية ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية. كما وصف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أكمل الدين احسان أوغلو الاستفتاء الشعبي المؤيد لمنع بناء المآذن في سويسرا بأنه يعد نموذجاً جديداً من العداء للمسلمين في أوروبا (**محيط اليوم** ، 2009) .

وفي ما يختص بتداعيات قرار حظر المآذن على العلاقات الخارجية لسويسرا، فقد تصاعدت نداءات كثيرة في العالم الإسلامي تطالب بمقاطعة المؤسسات المالية والتجارية في الاتحاد السويسري وتحويل الأموال إلى دول أخرى، ونداءات أخرى تطالب بقطع العلاقات السياسية بين الدول الإسلامية والاتحاد السويسري. فضلاً عن تأثير الصورة السلبية لسويسرا في الخارج على السياحة في الدول الإسلامية ، وبخاصة الوافدون من دول مجلس التعاون الخليجي، الذين يمثلون أحد دعائم السياحة في سويسرا. كما سيكون لذلك الحظر تداعيات على مصداقية سويسرا باعتبارها وسيطاً نزيهاً بالنسبة للبلدان الإسلامية، سواء كان ذلك في ما يخص وضعها كممثلة للولايات المتحدة في إيران، أو في الصراع بين أرمينيا وتركيا (**منير** ، 2009) .

ثانياً : منع ارتداء الحجاب في فرنسا وألمانيا عام 2010.

قام الرئيس جاك شيراك في قصر الإليزيه يوم 17 كانون الأول / ديسمبر2003 أمام 400 شخصية فرنسية معلناً تصميمه على تقديم قانون إلى البرلمان يمنع كل الرموز الدينية الظاهرة في المدارس والمؤسسات العامة وقال حينها: " الحجاب الإسلامي مهما اختلفت مسمياته والكيبا (القبعة اليهودية) والصليب كبير الحجم لا مكان لها في المحيط المدرسي.. أما ما يتعلق بالرموز الخفيفة مثل : الصليب الصغير ؛ ونجمة داود؛ ويد فاطمة (قلادة تحوي أصابع اليد الخمسة وتلبسها المسلمات) فهي رموز مقبولة" (**جريدة الوطن** ،2004).

وأثار وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي (آنذاك) ضجة أمام حوالي 15 ألف مسلم فرنسي نصفهم من الفتيات المحجبات في 19 نيسان/ أبريل2003 بقاعة المحاضرات الكبرى خلال ملتقى اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، حين قال: "إن على المحجبات أن يخلعن حجابهن عندما يتعلق الأمر بتقديم صورهن لإنجاز بطاقات الهوية في أقسام الشرطة". وقاطعت آلاف المحجبات خطاب ساركوزي بالاحتجاج والصياح الذي سرعان ما ساد كل القاعة. ثم تحول الجدل من مجرد خلع السيدات حجابهن في أقسام الشرطة إلى جدل حول رفض الحجاب في المدارس الفرنسية عندما ألمح رئيس الحكومة الفرنسية " جان بيير رافاران " (Jean Pierre Raffarin) يوم 3 أيار/ مايو2003 في أول

اجتماعات المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية إلى إمكانية إصدار قانون يمنع الحجاب في المدارس الفرنسية"حتى تستعيد العلمانية قوتها في فرنسا" على حد قوله (**www.lma7lwa.net/vb/showthread.php?t=185**).

ويعد الحجاب هو القيد الثاني الذي فرضته بعض دول الإتحاد الأوروبي على المسلمين وهويتهم الدينية، لا سيما وإن الحجاب هو من الرموز الدينية التي تَلَقَى باستمرار الممارسات العنصرية التمييزية عبر البلدان الأوروبية المختلفة ، إذ يُحارَب في "فرنسا وألمانيا"، ويُنظَر إليه بوصفه نوعاً من الثقافة السياسية لا شعيرة دينية؛ ففرنسا تُدمجُه في سياستها العلمانية الرافضة للرموز الدينية كلية، وأما ألمانيا فتمنعه بين صفوف المعلمات في المدارس الحكومية دون التلميذات، فقد أيَّدت الحكومة العام1998 قراراً صدر عن مدرسة شتوتجارت (Stuttgart) بمنع توظيف المعلمات المسلمات إذا كنَّ يرتدين الحجاب؛ لأن الحجاب، من وجهة نظرهم، رمز لقهر النساء سياسيًّا، وليس بفريضة دينية، ثم بعد ذلك قامت المناقشات إلى أن أصدرتِ المحكمة الدستورية الفيدرالية قرارها عام 2003 بتأييد الحق في فرض نحو هذا الحظر، الذي أيَّده سبعُ ولايات ألمانية في تشرين الأول / أكتوبر 2003 إلى أن قامت الولايات الألمانية بالتعاقب في منع الحجاب رسميًّا من مدارسها في نيسان / إبريل 2004، ولكنْ في العام 2006 ظهرتْ عقبةٌ في طريق ذلك الحظر الرسميِّ، وهو القرار الذي أصدرتْه محكمةُ الدولة بولاية بادن فيتمبرج (Baden Vimberg) ، الذي أكَّد أن منع الحجاب من المدارس عنصرية وتمييز تُجاه المسلمات؛ والدليل هو أن النصرانيات اللاتي يرتدين بعض أغطية الرأس في المدارس لم يُمنعْنَ مثل المسلمات (**سيزاري** ، 2010) .

ويمكن القول إنه قد بدأت هناك بوادر "ثورة" غير معلنة ضد الحجاب الإسلامي في القارة العلمانية سواء في بلجيكا أو في ألمانيا أوفرنسا وبالطبع حيث انطلقت الشرارة الأولى لهذه الثورة في فرنسا، ثم امتدت إلى مناطق أخرى في أوروبا العلمانية. ولعل ما يثير الغرابة والاستهجان من هذه القضية هو ذلك التصرف المزدوج الذي تقع فيه أوروبا؛ فهي من ناحية تعد القارة الأولى التي تحترم الحريات الفردية وتقدسها، ولكنها من ناحية أخرى تفرض قيوداً على الحريات الدينية تحت غطاء سياسي ،وتقدم مسوغات وحججاً واهية تقلل ، إلى حد كبير، من نقاء الصورة التي رسمتها أوروبا طيلة القرون الماضية في أذهان وعقول الشعوب الأخرى. وواقع الأمر، فأنه لتحري الموضوعية والحيادية في تناول قضية الحجاب في أوروبا، يجب الإشارة إلى أن هذه المسألة ما هي إلا مجرد وجه واحد من الصـــورة الكلية للمسلمين في أوروبا (**الفاعوري**، 2010) .

ثالثاً : منع ارتداء النقاب في فرنسا العام 2011 :

ويعد النقاب من بين الرموز الدينية لبعض المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي، وإن كان لا بد من التفريق بين الحجاب والبرقع أو النقاب؛ إذ يشار إلى أن النقاب يغطي كامل الوجه عدا العينين، في حين يغطي البرقع كامل الوجه بما فيه العينان. وقد بدأت فرنسا تطبيق حظر ارتداء النقاب والبرقع في الأماكن العامة تحت طائلة دفع غرامة، وذلك استناداً إلى القانون الذي يمنع إخفاء الوجه ، و دخل حيز التنفيذ منذ إقراره في 11تشرين الأول / أكتوبر2010 بعد نقاش محتدم، حيث أصبحت فرنسا أول بلد أوروبي يقدم على مثل هذا الحظر العام. وبذلك بات محظوراً، تحت طائلة دفع غرامة مالية، إخفاء الوجه في كل الأماكن العامة، أي الشوارع والحدائق العامة ؛ ومحطات النقل المشترك والمتاجر. ولا يحق لقوى الأمن أن تنزع النقاب أو البرقع عن وجوه النساء اللواتي يخرقن

هذا الحظر، لكن هؤلاء النسوة يعرضن أنفسهن لعقوبة دفع غرامة تصل إلى (150) يورو أو تلقي دروس في المواطنة

(**جريدة الإتحاد** ، 2010).

كما يضع تطبيق حظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة من يرتدين النقاب أمام أحد خيارين: إما التخلي عنه أو دفع غرامة. وبهذا تكون فرنسا أول دولة غربية تطبق هذا الحظر. ولا يفرق هذا الحظر بين من ترتدي النقاب في الأماكن العامة برغبتها أو مجبرة من أحد أقاربها، ويشمل جميع طوائف المجتمع الفرنسي في أي مكان(**جريدة الإتحاد** ، 2011) . فالبلدان الأوروبية ، وليس كلها مثل إسبانيا وبريطانيا.. وغيرهما ، تعتقد بأن البرقع لا يمثل رمزاً دينياً يعتد به لكي يكون مقبولاً فيها. كما أنه يمثل، بالنسبة إلى قيمهم، نوعاً من انتهاك حقوق المرأة التي تسعى الدول الأوروبية العلمانية، ولا سيما فرنسا وإيطاليا، إلى تكريسها وتعميقها في مجتمعاتها ودولها. بالمقابل يرى جزء من قطاعات "الرأي العام العربي والإسلامي" أن منع البرقع يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وعقيدته، في حين يرى آخرون أن عملية المنع جزء من حملة" الصراع الحضاري" التي روج لها الراحل صموئيل هنتنغتون (**الشلبي** ، 2010) .

ويبرر المؤيدون لحظر ارتداء البرقع في فرنسا بثلاث حجج هي:

أولاً: يقول هؤلاء إن ثمة خطراً على السلامة الاجتماعية العامة من ارتداء البرقع. وعلى سبيل المثال، قال جان فرانسوا كوب (Jean- Francois Cope) أمين عام حزب" الاتحاد من أجل الحركة الشعبية" (Union For a Popular Movement) وهو حزب ساركوزي: " إن عملية سطو مسلح قد نفذت بوساطة مجرمين يرتدون البرقع في عدد من الأحياء القريبة من العاصمة باريس.

وهناك من يثير مخاوف من أن يختفي بعض الإرهابيين الانتحاريين وراء البرقع" (**تيموثي ، 2011**) .

ثانياً: الحجة الثانية هي أن بعض الضرر الاجتماعي الناجم من البرقع، يتمثل في قهر النساء المسلمات وإرغامهن من قبل أزواجهن وآبائهن على ارتداء البرقع. وفي هذا الصدد وصفت سيلفانا كوخ ميهرن (Koch Mahern)، نائب رئيس البرلمان الأوروبي، البرقع: " بأنه سجن متحرك للنساء" (**تيموثي** ، 2011) . كما وصفته الوزيرة الفرنسية جزائرية الأصل فضيلة عمارة بأنه :" هو التابوت الذي يقتل الحريات الأساسية"(**www.hejabweb.com/hijab2010/terrorismattack.html**).

ثالثاً : الحجة الثالثة هي أن من قواعد المجتمع المفتوح الحر أن يستطيع الأفراد رؤية وجوه بعضهم.

إن في فرنسا بلد الإشعاع والحضارة، ثمّة ستة ملايين مسلم اندمج غالبيتهم بثقافة ربما يعتبرها بعضهم، غريبة عن معتقداتهم الدينية، وحاولوا المواءمة والتكيّف بين شروط الاندماج الاجتماعي والثقافي الغربي وبين مقومات عقائد دينية وموروثات وتقاليد اجتماعية خاصة. وبين الحالتين وما فيهما من مصاعب وشظف التكيّف؛ جاء بدء سريان تنفيذ منع النقاب والبرقع في الأماكن العامة ليزيد حالات التوجّس ويرفع منسوب القلق والتوتر النفسي والسلوكي. طبعاً هي سابقة أوروبية وبالتحديد فرنسية، لكنها لن تبقى كذلك، وربما ستمتد إلى دول ومجتمعات أوروبية أخرى في وقت يسهل فيه الاتهام ولصق الإرهاب والتطرّف بالمسلمين أينما وجدوا في بلاد الغرب أم الشرق. لكن ليس بالضرورة أنه يمكن من خلال منع النقاب ، رسم صورة السلوك السياسي الفرنسي الداخلي

والخارجي، بل سيكون أحد مفاتيح تشريع فرنسا على أحداث تعيد بالذاكرة الجماعية الفرنسية لأعمال الانتقام والفعل وردود الفعل.   (**حسين**، 2011).

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الجوهري المتمثل بمعرفة أثر بروز "الهوية الإسلامية" لدى الجاليات العربية والإسلامية في الاتحاد الأوروبي على "الاستقرار" في هذا الأخير. وقد اعتمدت هذه الدراسة على "منهج تحليل النظم" لديفيد إيستون الذي يرى أن الظاهرة السياسية هي مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة التي تتكون أساساً من نظام System ومحيط Environment. ويقوم هذا المنهج على إطار ديناميكي؛ تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام.

وقد خلصت الدراسة، وبالاعتماد على المنهج السابق، إلى مجموعة من النتائج التي كانت مبنية على مفهومي" المدخلات والمخرجات":

أولاً: المدخلات inputs

تمثلت المدخلات بمجموعة من المظاهر هي:

4. صعود ظاهرة "الإسلام السياسي" منذ نهاية السبيعينيات من القرن العشرين المنصرم في العالم وأوروبا.
5. مأسسة "الهوية الإسلامية" عبر الكثير من المدارس، والمراكز، والمعاهد التي تأسست في مختلف الدول الأوربية؛ ابتداءً من لندن وباريس، مروراً بستكهولم وبروكسل، وصولاً ببرلين وروما. وقد أدى العاملان الأول والثاني في سعي تأكيد هويتهم عبر الحجاب، والبرقع، والمآذن.

6. تحول ظاهرة الوجود العربي والإسلامي بدول الإتحاد الاوروبي إلى ظاهرة لصيقة بهذا المجتمع الأوروبي ، إذ يصعب الحديث عنها مفصولة أو الاستهانة بها، فهم "ليسوا عابري سبيل بل مواطنون بشكل كامل"، حيث يبلغ عدد العرب والمسلمين المقيمين في أوروبا حالياً (25) مليون نسمة ؛ أي حوالي 5 % من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي.
7. انتقال الهجرة العربية والإسلامية من مجرد" أيدي عاملة رخيصة وأمية ، في أغلب الاحيان ، إلى هجرة متعلمة ومدربة"، وهي الهجرة التي اطلق عليها "الهجرة الذكية"، علماً بأن بين هذين النوعين من الهجرة هناك "الهجرة السياسية" المتمثلة باللاجئين السياسيين وهم كثر.
8. حدثت مجموعة من الأعمال الإرهابية في بعض المدن الأوروبية لا سيما في مدريد ولندن عامي 2004 و2005. بالإضافة إلى محاولات فردية بقتل المخرج الهولندي" ثيو فان كوخ " (Theo van Gogh) في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وكلها أحداث شكلت ضغوط على كـــلا الطرفيـــن : (المسلمين ؛ والأوروبيين) ما نتج عنها مجموعة من المظاهر شكلت بمجملها مجموعة من المخرجات.

ثانياً: المخرجات outputs

وتتمثل المخرجات بتأثر الاتحاد الأوروبي بالإسلام وهويته عبر الجالية العربية والإسلامية المقيمة هناك، وهي:

1. قيام بعض دول الاتحاد الأوروبي بفرض مجموعة من التشريعات والقوانين على المسلمين فيها مثل : قانون حظر بناء المآذن في سويسرا العام (2009) ؛ ومن ثم، منع بناء المساجد في بلجيكا العام(2009)؛ وقانون منع الحجاب في فرنسا وهولندا ، وكذلك في ألمانيا العام (2010)، وصولاً إلى منع ارتداء البرقع في فرنسا العام(2011). وقد أثرت هذه التشريعات والقوانين على

العلاقة بين "الدين والدولة" وسياسة "الحياد" الواجب توافرها تجاه الأديان في الدول الأوروبية، فقد تم فرض هذه القيود بوصفها رد فعل على ظاهرة صعود الإسلام السياسي في أوروبا من ناحية، وحدوث "عمليات إرهابية" قام بها عدد من أبناء الجاليات العربية والإسلامية هناك من ناحية أخرى.

2. إتباع الإتحاد الأوروبي مجموعة من السياسات، ستؤدي بالنهاية، إلى الحد من "الهجرة غير الشرعية" إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ فربطت ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي للعرب والمسلمين خصوصاً بالشأن الأمني والإرهاب الدولي، لا سيما بعد أحداث 11أيلول / سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت التحقيقات بأن جميع منفذيها من المسلمين الذين أقاموا وتلقوا تعليمهم في دول أوروبا .

3. اقتراح دول الاتحاد الأوروبي ولا سيما الدول الكبرى منها: بريطانيا ، وفرنسا، وألمانيا بعض الآليات لحل "الإشكالية الحضارية" بين هذين الطرفين التي منها: سياسة الاندماج والانصهار في المجتمعات التي يعيش بها المسلمون من ناحية وتخليهم عن بعض "مظاهر الهوية التي يريدها المسلمون ؛ لأنها تتعارض مع قوانين الدول المضيفة من ناحية أخرى. علماً بأن فكرة "الاندماج" بالنسبة لمسلمي أوروبا والأوروبيين أنفسهم لم تنشأ من فراغ؛ بل نشأت على إثر التحولات الديمغرافية التي شهدتها دول الاتحاد الأوروبي.

4. في ما يختص بالعلاقة المتبادلة بين مجتمع المهاجرين والمجتمع المستقبل لهم، يمكن رصد أثر المجتمع الغربي على نظرة وممارسة المسلمين لعقيدتهم. أما من ناحية المجتمع الغربي وكيفية استقباله للمسلمين، فيمكن ملاحظة اختلاف مواقف الدول والمجتمعات في الغرب عبر المراحل المختلفة ، بحيث تشهد المرحلة الحالية تأزماً غير مسبوق في العلاقة بين المجتمعات الغربية من ناحية والجماعات المهاجرة من المسلمين من ناحية أخرى.

5. أدت السياسات الأوروبية إلى عدم المساواة بين المسلمين وغيرهم من الجماعات الدينية الأخرى أحياناً ، بل والتراجع عن بعض الحقوق المعطاة للجماعات الدينية، هذا بالإضافة إلى استهداف المسلمين بخطابات معادية أكثر من غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى .

6. ظهور العديد من مظاهر عدم الاستقرار السياسي في عدد من دول الاتحاد الأوروبي مثل : اعتداءات مدريد في آذار/ مارس 2004 على يد مواطنين من أصل مغربي ؛ واغتيال المخرج الهولندي ثيو فان جوخ (Theo van Gogh) في تشرين الثاني / نوفمبر 2004 على يد شاب مغربي، ثم جاءت تفجيرات لندن في 7 تموز / يوليو العام 2005 ، إضافةً إلى موجة من التظاهرات والمسيرات والاعتصامات شهدتها معظم المدن الأوروبية بسبب الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان. كما كان للقضية الفلسطينية وسلسلة التطورات التي مرت بها نصيب وافر من هذه التظاهرات والمسيرات .

7. ظهر أيضاً مصطلح "الإسلاموفوبيا" في المجتمع الأوروبي الذي كان نتاجاً لبعض الأحداث الدولية التي أثرت بقوة على العلاقات بين العالم الإسلامي والمجتمعات الغربية خلال السنوات الأخيرة، وعلى رأس هذه الأحداث هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 وما تبعها من هجمات إرهابية، رفع مرتكبوها شعارات إسلامية ضربت مجتمعات غربية مختلفة مثل إسبانيا وبريطانيا.

وبالاعتماد على نتائج هذا المنهج، يمكن استنباط بعض الدروس والعبر لعلها تكون مفيدة لتحسين العلاقة بين الطرفين، سواء لأولئك الذين يدرسون هذه العلاقة أو يؤثرون فيها بصفتها السياسية والإعلامية، ما يعيد بناء الثقة بين العالمين الإسلامى والغربي من جهة، والجاليات العربية والإسلامية والدول والمجتمعات التي يعيشون فيها بالاتحاد الأوروبي وهي :

1. إعادة النظر بالقوانين والتشريعات التي فرضتها دول الإتحاد الأوروبي على الرموز الدينية للمسلمين.
2. تطبيق بنود ميثاق حقوق الإنسان خصوصاً المادة (18) التي تقول : " انه لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة".'
3. ضرورة التركيز على "الوحدة وسط التنوع"، ومواجهة الغلو والتطرف لدى بعض الفئات من الجانبين ومواجهة إرهاب الخوف من الإسلام ؛ وذلك عن طريق التعمق في فهم مقاصد الشريعة الإسلامية، وتصحيح الصورة الذهنية والنمطية عن الإسلام والمسلمين. والأهم من ذلك هو الرغبة في" قبول الأخر" .
4. الحيادية في التعامل مع الأقليات عن طريق العدالة والمساواة ومعايير حقوق الإنسان والمساواة بين الأقليات، ورفض أشكال التمييز كافة التي يعانون منها.
5. دعوة المسلمين لأن يعملوا في هذه المجتمعات الغربية من منطلق "المواطنة"، وهذا يحتم عليهم الدفاع عن الوطن والمجتمع الذي يعيشون فيه، وليس فقط الدفاع عن أنفسهم. وذلك من خلال احترام القوانين والسلطات القائمة عليها، وأن يعملوا من أجل الصالح العام، وأن يكون اهتمامهم بأداء واجباتهم كاهتمامهم بالمطالبة بحقوقهم. إضافةً إلى أن يكون المواطن المسلم فاعلاً في الحياة الاجتماعية، منتجاً ومبادراً وساعياً لنفع غيره.
6. إتباع مجموعة من السياسات التي تؤدي ، في النهاية ، إلى حالة الاندماج، التي تصل بالمجتمع الأوروبي نحو الأمن والاستقرار؛ لأن المسلمين أصبحوا يشكلون جزءاً لا ينجزأ من المجتمع الأوروبي نفسه .

7. يجب أن يكون هناك دور فاعل ومؤثر للدول العربية والإسلامية في حل الإشكالية بين المسلمين والأوروبيين، وذلك من خلال أقامة المؤتمرات والندوات التي تحث الطرفين على السعي لحل المشكلات العالقة بينهم.

8. الدعوة إلى حيادية وسائل الإعلام الغربية لما لها من دور مؤثر في تجسير الهوة بين الطرفين: المسلمين والأوروبيين .

وفي النهاية، يطرح علينا المستقبل مزيداً من التساؤلات حول هذه الإشكالية المهمة بين الجاليات العربية والإسلامية من جهة والدول والمجتمعات المضيفة لهم من جهة اخرى. والسؤال الجامع لمجمل التساؤلات التي يمكن طرحها هو: في ظل ارتفاع أعداد المسلمين في القارة الأوروبية؛ هل سيمسح للمسلمين بالتعبير عن هويتهم وعن قوتهم عبر الوصول إلى القيادات العليا بالأحزاب والنقابات والحكومات ومن ثم ستتحقق " سياسة الاندماج" المقترحة من دول الاتحاد الأوروبي؟ أم إن المجابهة والصراع سيبقى هو الموقف بين الجانبين ، بحيث يصل الحال إلى تهجير المسلمين وطردهم بطرق قانونية وغير قانونية، لا سيما مع صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة ذات الخطاب المعادي للإسلام والمسلمين في أوروبا إلى الحكم ؟.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع العربية

- أسباب وتوابع حظر الحجاب فى فرنسا، **جريدة الوطن القطرية** ،قطر، مقال نشر بتاريخ : 7-1-2004

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4134&subcategoryid=260&categoryid=36\

- إسماعيل، عبد الحليم ، " **من اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشـــرعية: انتقـــادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيطاليا** " ، جريـــدة الأهـــرام ، القـــاهرة ، 2 حزيـــران 2009 ، ع 44738

http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=hrm-25320.

- "أوروبا تخلت عن مبادئها خوفاً من الإسلام" ، **دار الحياة** ،جدة ، 2011 .

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/259895

- أوضاع الجاليات المسلمة في أوروبا، **مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر** ، السودان ، الخرطوم ، 2009 .

http://csicw.org/montada.php?id=11

- بشارة ، جواد ، " الإسلام والغرب : علاقة تحد أم مواجهة " ، 2007، **مركز الدراســات العربي – الأوروبي** .
- بشاري، محمد، " **صورة الإسلام في الإعلام الغربي** "، 2004 ، دار الفكر، دمشق.
- برجي ، عدنان ، "مستقبل المسلمين في أوروبا"، **مجلة النبـــأ** ، العـــدد ، 2004 ، ع 70، 13-15 . http://www.asharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar-m-s.htm

- البرغوثي ، إياد ، " **الإسلام والغرب: إشكالية الوحدة والصراع** "، لندوة الاتجاهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، 1998 ، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن .
- برهومة ، عيسى ، " صراع القيم الحضارية ما بعد 11 سبتمبر \ 2001 "،2006 ، **مركز دراسات الشرق الأوسط** ، عمان.
- برو ، شارل ، " نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل الإسلام السلفي " ،2009 ، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية** ، أبو ظبي .
- بزنس ، اريبيان ، " **أربعة مساجد تعلوهم مأذن من أصل 200 مسجد في سويسرا** " ، 2009 ، بقلم أريبيان بزنس , 12 نوفمبر 2009

http://arabic.arabianbusiness.com/society/culture-society/2009/nov/12/31320
- بلجيكا تنفذ قرار منع الحجاب ، **جريدة الوطن القطرية** ، مقال نشر بتاريخ : 24-7-2011 .

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=E840B40F-B861-4A32-9EAD-3BD656AC3033&d=20110724

- البليلي ، طاهر ، " تحديات تواجه الأسرة المسلمة في الغرب " ،2008 ، **المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث** ، دبلن . www.e-cfr.org/ar/bo/46.doc
- بورشتاين ، مايكل ، " **مسلمو العالم ... ومؤشرات الطفرة الديموغرافية** "، جريدة الإتحاد ، جدة ، 29 يناير 2011.

http://www.alittihad.ae/details.php?id=10386&y=2011&article
- بوشلوح ، سكينة ، " معركة الحجاب الإسلامي في فرنسا " ، **مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث** ، قطر .(2005) .

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0A450986-22CE-4FC8-A336 AF03BE6BA031.htm

- تاكيه ، راي ، غفوسديف ، نيكولاس " **نشوء الإسلام السياسي الراديكـــالي وانهيـــاره** " ، 2005 ، دار الساقي ، بيروت .
- التعددية الثقافية في أوروبا حقيقة أم وهم؟، جريدة الغد الأردنية ، مقال نشر بتاريخ : 5-7-2011 .
  http://www.alghad.com/index.php/article/541.html
- التقرير الإستراتيجي العربي. 2004 \2005 . " المسلمون في أوروبا .. أزمات الاندماج في بيئة مغايرة " . **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية** . القاهرة
  http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB77.HTM
- تيموثي، جارتون ، 2011 . " **فرنسا : ما وراء حظر البرقع** " . جريدة الاتحاد، الإمارات، 13 أبريل2011 .
  http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=opinions&id=1283017&lim=45&lang=ar&tblpost=2011_04&PHPSESSID=062
- الجابري ، محمد ،"مسألة الهوية : العروبة والإسلام والغرب" ،1997 ، **مركز دراســات الوحدة العربية** . بيروت.
- الحرب على غزة .. قرأه أوروبية في الوقائع والأبعاد.2009 . تقرير تحليلي صادر عن **اتحاد المنظمات الاسلامية**
  http://www.euro-muslim.com/u_Research_Details.aspx?News_ID=292
- الحركة ضد الحرب: المظاهرات **تجتاح العالم** ، مركز الدراسات الإستراتيجية ،2003، مصر .
  http ://www.e-socialists.net/node/1305

- حسين، خليل، 2011 ،" **نقاب فرنسا وتداعيات حظره** " ، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، لندن ، 24 نيسان 2011 . www.drkhalilhussein.blogspot.com
- الحسيني ،عبد الرحمن ، " **التعددية الثقافية في أوروبا حقيقة أم وهم** " ، 2011 ، جريدة الغد الأردنية ، عمان ، 25 يوليو 2011 . http://alghad.com/index.php/article/541.html
- حظر المآذن في سويسرا نموذج جديد من العداء للمسلمين ، **موقع المحيط اليوم**، مقال نشر بتاريخ : 1 ديسمبر 2009 . www.moheet.com/show_news.aspx?nid=323047&pg=1
- حلاوة ، حسين ، " المسلمون بأوروبا : المواطنة والاندماج الايجابي " ،2007 ، **المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث** ، دبلن.
- الحمدان ، سليمان ، " **الصورة النمطية المتبادلة عربيا" وأوروبيا" ودور الإعلام في تغييرها** "،(مؤتمر العلاقات العربية الأوروبية بعد 11أيلول: الواقع والأفاق) ،2007، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء ، الأردن .
- شارف ، حنان، " **إستراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط** "، موقع الإذاعة الجزائرية، 2010. http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12
- الخزندار ، سامي ، " **المعوقات السياسية للتعايش بين أوروبا والمسلمين** " ،(المؤتمر الدولي الثاني أوروبا والإسلام) ، 1996 ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن .
- خشان ، هلال ، "النظام العالمي الجديد وتيرة الإسلام النضالي" ، **المجلة البريطانية للدراسات الشرقية** .(1997) .

http://www.aawsat.com/details.asp?section=17&article=471438&issueno=10766

- الخطيب، عبد الكريم، " **ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية :** 1970 – 1983 " ، رسالة ماجستير ،1988، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر .
- الخوالدة ، عبد السلام ،" **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل** : 1988-1996 ", رسالة ماجستير ، 2000 ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن.
- أبو الخير ، كارن، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام" ، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 18 ، 34-36 (2010) .
- الدجبي ، نصر الدين ، " **حكاية أوروبا مع الإسلام** " ،2004 ، موقع طريق الإيمان الالكتروني .

http://www.imanway.com/vb/showthread.php?t=10209

- دولورا ، كريستوف ، " التعددية الثقافية في أوربا حقيقة أم وهم؟ "، ترجمة : عبدالرحمن الإمام الحسيني . **وول ستريت جورنال** . (2005).

alghad.com/index.php/article/541.htm

- الراوي ، أحمد ، " **الإسلام والمسلمون و العمل الإسلامي في أوروبا الواقع- المعوقات- الآمال**"، 2003 ، مؤتمر الإسلام والغرب في عالم متغير.

http://www.alwihdah.com/issues/islamic-life/2010-04-26-1798.htm

- الرشواني ، منار، " **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن** " 1989 – 1997 "، رسالة ماجستير ، 1997، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن.

- رمضان، طارق، 2011 . " **أوروبا تخلت عن مبادئها ... خوفاً من الإسلام** " . صـــحيفة دار الحيـــــــــــــــــاة ، جــــــــــــــدة ، 26 ابريــــــــــــــــل2011. http://www.daralhayat.com/print/259895
- ألزبدي، مفيد، " **صراع الحضارات الثقافات: نحن والأخر** "، 2005 ، دار الفرقان. عمان .
- الزيري ، محمد ، " **الهوية عند الحركة الوطنية المغربية** " ، الحوار المتمدن العدد ، 27 – 2 - 2007 ، ع 1839 .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89796
- سافيج ، تيموثي ، " أوروبا والإسلام: الهلال المتنامي وصدام الثقافــات "،2010 ، **مجلــة واشنطن الفصلية** . http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/02-07-2004/c2.htm
- بن سعود ، بدر ، " **شعارات فارغة** " ، 2011، صحيفة عكاظ ، جدة ، 3 يناير 2011 ،ع 3487. http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110103/Con20110103392429.htm
- السكران ، راشد ، " **دير شبيغل الألمانية : مسجد يعكس شفافية المسلمين** " ، مجلة بناة ، 21 سبتمبر 2008. http://www.bonah.org/news.php?extend.54
- السماك ، محمد ، " **موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام العالم الجديد** " ،1995 ، دار النفائس . بيروت.
- بني سلامة ، محمد ، " مستقبل جماعات الإسلام السياسي ومواقف القوى العظمى منها " ، 2011 ، **جامعة اليرموك** ، اربد .
- سليمان ، رائد ،" **الاستقرار السياسي ومؤشراتة** " ، 2009 ، الحـــوار المتمـــدن ، 21 3 2009 ، ع 2592 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391
- سيزاري ، جوسيلين ، " مجالات ومظاهر الممارسات العنصرية ضد المسلمين في أوروبا " ، **جامعة هارفارد** .(2010).

- شاكر، حسام، " مسلمو أوروبا والمشاركة السياسية " ، **المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث** . دبلن .(2007) .
- الشلبي ، جمال ، " **أثر التحولات السياسية والإجتماعية في أوروبا على العالم العربي** " ، 2007 ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان .
- الشلبي ، جمال ، " **العرب وأوروبا . رؤية سياسية معاصرة** "، 2000، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص27.
- الشلبي ، جمال ، " **صورة العرب والإسلام في الإعلام الغربي : حالة فرنسا** " ، (المؤتمر الدولي الثاني أوروبا والإسلام) ، 1996 ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن.
- الشلبي ، جمال ، " **البرقع ... ورقة سياسية في أوروبا** " ، جريدة الدستور ، عمان ، 5 أب 2010، ع 15964
  http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2010%5C08%5COpinionAndNotes_issue1030_day05_id257106.htm
- الشوكاني ، محمد ، " **فتح القدير** "، 1994 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ص 68 .
- الشيخ ، ممدوح ، " **مسلمو أوروبا نموذجا..الديموغرافيا موضوعا للصراع على الهوية**" ، صحيفة دنيا الرأي ، فلسطين ، 7 يناير 2006 .
  http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/03/07/39175.html

- الصادق ، رابح ، " الإسلام في فرنسا : من الغياب إلى الظهور ألهويـــاتي " ، **المســـتقبل العربي** ، العدد 322 ، 38-41.(2005) .
- صادق ، محمد ، " **الإسلام في بريطانيا** " ، 2008 ، بيت العلم للنابهين ، بيروت .
- ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث ، قطر ، نشرت بتاريخ : 11-3-2005 .

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE43CCFE-4E57-4E48-BFA3-27ABDD68A4C6.htm?wbc_purpose=Basic

- الطحان ، مصطفى ، " **أزمة الحجاب في فرنسا**" ، 2004 ، صحيفة الشرق العربي.

http://www.asharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar-a-h.htm

- عاشور، محمد، " التعددية الأثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التســـوية " ، 2002 ، **المركز العلمي للدراسات السياسية** . عمان .
- عباس، أشواق ، " **المسلمون الأوروبيون بعد 11 سبتمبر** " ، 2006 ، صحيفة 14 اكتوبر ، صنعاء ، 9 سبتمبر 2006 ، ع 13520، 12-14 .
- عبد الشافي، عصام، " الدروس السياسية للأقليات الإســـلامية فـــي المجتمـــع الأمريكـــي (1990 – 2000) ، **المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث** ، دبلن .(2010) .
- عبد الحليم ، أميرة ، " أبعاد وتداعيات تفجيرات لنـــدن " ، **السياســـة الدوليـــة** ،44-48 (2005).
- عبيدي ، حسني ، " المسلمون في أوروبا بين الانـــدماج والتهمـــيش " ،2010 ، **مركـــز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية** ، أبو ظبي .
- عثامنة ، سميح ،" تنامي التعصب والتمييز ضد المسلمين في أوروبا " ، **مجلة هدى الإسلام** . عمان، العدد السابع، المجلد 49 ، 55-56. (2005) .

- عثمان ،عثمان ، " معركة الرموز الإسلامية في أوروبا " ، **مركز الجزيرة للدراسات والبحوث** ، قطر . (2009) .

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1C9A60A9-DDD5-4C61-9767-4625B9F59C1A.htm

- العزاوي ، قيس , " المهاجرون العرب والمسلمون في أوروبا دورهم وتأثيرهم " ، **مركز الدراسات العربي – الأوروبي** ، 22-25 (2007).
- علي ، عدنان ، " مسؤولية الغرب في توالد الحركات التكفيرية "،2005 ، **مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.**
- عمارة، محمد، " الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي "، 2003 ، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.** أبو ظبي.
- العناني، خليل ، " مستقبل الحرية الدينية في أوروبا " ، **مركز الجزيرة للدراسات والبحوث** ، قطر.(2010)

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/200FA9AF-6498-406B-87D2-625C326296B1.htm

- عياش ، محمد ، 2008 ، " **الهجرة غير الشرعية** ". الحوار المتمدن، 23 أب 2008.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798

- الغنوشي ، راشد،" مستقبل الوجود الإسلامي في أوروبا " ، **مركز الجزيرة للبحوث و الدراسات** ، قطر.(2007).

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC240E59-40EE-46FCA997-D3AC09957CF1.htm

- الفاعوري ، مخلد، " **الحجاب وأخر الافتراءات** "، 2010 ، صحيفة القدس العربي ، القاهرة ، 24 أيار 2010. http://www.akherkhabar.net/content/view/13453/42/

- فرج، نورة ، " ارتباكات الهوية : أسئلة الهوية والاستشـــراف فـــي الروايـــة العربيـــة _ الفرانكفونية " ،2007 ، **المركز الثقافي العربي** . الدار البيضاء.
- فضل الله ، مهدي ، " **صورة الإسلام لدى الأخر ، وصورة الأخر في الإسلام** " ، (مـــؤتمر العلاقات العربية الأوروبية بعد 11أيلول: الواقع والأفاق) ، 2007 ، الجامعة الهاشـــمية ، الزرقاء ، الأردن .
- فهمي ، عبد القادر ، " **رؤية الغرب للإسلام بين احتمالات المجابهة وإمكانية الحـــوار** " ، 2010، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، عمان .
- فيجس ، إليساندرو ، " تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا " ، **السياســـة الدولية** ، عدد 182 ، 66-68(2010) .
- قلق فرنسي من تزايد أعداد المسلمين ، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث ، قطر ، 2011-4-5

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6A850A-1E94-4167-946E-3C493EEAEE9B.htm
- كارلسون ، انجمار ، " الإسلام وأوروبا: تعايش أم مجابهة "، ترجمة : ســـمير بوتـــاني ، 2003 ، **مكتبة الشروق الدولية** . القاهرة.
- الكيلاني ، عبد الله ، " **الحجاب.. تربية وإرتقاء** " ، 2010 ، جريدة الرأي ، عمان ، 12 تشرين الثاني 2011 http://archive.alrai.com/pages.php?news_id=351817
- كيوان ، مأمون ، " الاسلاموفوبيا في القارة العجوز: النموذج الفرنسي " ، **مجلـــة الوحـــدة الاسلامية** ، لبنان ، تموز يونيو 2011 ، ع 115 .

http://www.wahdaislamyia.org/issues/115/mkiwan.htm

- لامو ند ، فرنسيس ، " أحوال الأقليات المسلمة في أوروبا " ، 2007 ، **مركـز الدراسـات العربي – الأوروبي** .
- لكريني ، إدريس ، " الإسلام والغرب بين نظرية الصدام وواقع الفهم الملتبس" ، **المستقبل العربي** ، 55-59 (2010) .
- ليتيم ، نادية . " البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوروبا " ، **السياسة الدولية**، القاهرة ، 32-34 (2010) .
- ليكن ، روبرت و بروك ، ستيفن ، " مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي" ، 2008 ، **مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية** ، أبو ظبي .
- مآذن ومساجد حول العالم، مفكرة الإسلام ، مقال نشر بتاريخ : 22 مارس 2010 .

http://www.islammemo.cc/nahn-we-el-gharb/2010/03/22/96902.html

- مجاهد ، داليا ،" تعدد الثقافات مقابل الاندماج في المجتمع " ، **مركز جالوب للبحوث** . (2007)

http://www.islammnet.com/vb/showthread.php?p=47723

- مجاهد ، صبحي ، " **لماذا يخاف الغرب من الإسلام** " ، المركز العالمي للوسطية ، الكويت ، 2010 .

http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=514

- مجيد، حسام الدين، " إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع " ، **المستقبل العربي**. عدد 378 ، 44-49 (2010) .
- مخلد الفاعوري ، "**الحجاب وآخر الافتراءات**" ، شبكة العرب نيوز،2010.

http://www.alarabnews.com/show.asp?NewId=25242&PageID=26&PartID=8

- مخلوف ، شكيب ،" دور المؤسسات الإسلامية في أوروبا في عملية الانـــدماج " ، 2007 ، **الأوروبي للإفتاء والبحوث** ، دبلن .
- مرسي ، مصطفى ، " قضايا المهاجرين العرب في أوروبا " ،2010 ، **إمـــارات للبحـــوث والدراسات الإستراتيجية** ، الامارات ، أبو ظبي .
- مرسي، مصطفى ، " متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضـــع المهـــاجرين العـــرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم " ، **شؤون إجتماعية** ، عدد (141) 88-91 (2010).
- مسعد ، نيفين ،" الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي " ،1988،**مركز البحـــوث والدراسات السياسية** , القاهرة .
- المنزلاوي ، أحمد ، " **مسجد لندن .. سفارة إسلامية** "، جريدة الخلـــيج ، أبـــو ظبـــي ، 25 أب 2009 .

http://www.alkhaleej.ae/portal/141aeded-13ac-4117-b8f0-dae5fc517126.aspx

- منير، شيماء،" حظر المآذن في سويسرا..والحرية الدينيـــة "، **مركـــز الأهـــرام للدراســـات السياســـــــــــية والإســـــــــــتراتيجية**، القـــــــــــــاهرة.(2009) .

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2009/12/CAIRo12.HTM

- ميكشللي ، أليكس ، " **الهوية** " ، ترجمة علي وطفه ،1993 ، دار الوسيم للخدمات الطباعية ، دمشق .
- النبهان ، محمد . " **أزمة البحـــث عـــن هويـــة فـــي مواجهـــة الحضـــارة الغربيـــة** " ، (المؤتمر العاشر للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية) ، 1995 ،عمان ، الأردن .

- نظيف، محمد، " الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج "، **مركــز الجزيــرة للدراســات والبحوث**، قطر.(2005) .

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF1A13DB-D69A-4BC6-8E04-E005BFAB6B73.htm

- النكدلي ، صلاح الدين ، " **مسلمو الغرب** " . المنتدى الإسلامي الأوروبي للثقافة والتربيــة والتواصل الإنساني والحضاري،1995.

www.iid-alraid.de/arabisch/iidbooks/Word/Nakdaly/muslimo.doc

- همام ، محمد ، " الإسلام الأوروبي " ،2010،**مركز المسبار للدراسات والبحوث** .
- أبو الهنا ، رنا، " **اثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في الأردن وماليزيــا : دراسة مقارنة** (1999 – 2006)"، رسالة ماجســتير ،2008 ، جامعــة آل البيــت ، المفرق ، الأردن.
- "هنتنغتــون : أوروبــا تتجــه لـــــ"التــدين" بعــد هجــرة المســلمين الكثيفــة إليهــا" ، http://www.alarabiya.net/articles/2005/07/17/14992.html
- الهواري ، محمد،" الوجود الإسلامي في الغرب " ،2006،**لمجلــس الأوروبــي للإفتــاء والبحوث** ، دبلن . e-cfr.org/ar/index.php?ArticleID=336.
- هيجوت ، ريتشارد ، " **نظرية التنمية السياسية** " ، ترجمة : حمدي عبد الرحمن ، 2006 ،المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ص225 .
- وهبان، أحمد، " **الصراعات العرقية واستقرار العــالم المعاصــر** "،1997 ، دار الجامعــة الجديدة . الإسكندرية.

- ويلر ، بول ،" مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياســي" ، 2008،**مركــز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية** ، أبو ظبي .
- يسين، السيد، " من صراع الحضارات إلى حوار الثقافات نحو نظرية عربية متكاملــة " ، 2006،**مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، القاهرة.

المراجع الأجنبية

- Benton, Helen, Encyclopedia Britannica,(1997), London, p .727.
- Edward , Mortimer, Faith and Power: The Politics of Islam,(1982), New York, **Random house**, P. 406.
- Eston , david , "A system Analysis of political life" ,(1989) , **john willy and Sons** , inc ., New York, p.17.
- **Europe emphasizes its borders control**,(2011), Arab-European Studies Center**, Paris,** May 17.

  http://www.ceea.com/new/index.php?lang=2
- European students union,(2011), "Forum of European Muslim Youth and Student Organisation (FEMYSO),p.5 .

  http://www.esib.org/index.php/About%20ESU/associates/106-forum-of-european-muslim-youth-and-student-organisation-femyso.html
- Financial Times ،Sept. 6،(2010)

  http://www.ft.com/cms/s/2/87030d4a-b771-11df-8ef6-00144feabdc0.html#axzz1kyJSn6F0
- Fuller, Graham, "The future of Political Islam.",(2004), **Macmillan**,p.73.
- Gary Sick, All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran, (1985),London, I . B. **Tauris** .
- Geordman, F, "to penetrate the Muslim Brotherhood to the West",(2008), translation: **The Arab Orient Center for Studies of cultural, strategic**, London.
- John L. Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality, 3rd edition, (1999) ,**Oxford University press**, P. 5.
- Kepel, Gilles,"The battle for the minds of Muslims .. Islam and the West." (2004)**,Blaknab,Harvard**. The first edition p . 213 .
- Mikkelsen, F , (.Indvandrerorganisationer i Norden (Immigrants Organizations in Scandinavia,(2003), **Nordisk Ministerråd, Akademiet for migrations studier i Denmark**, Nord:11.

- Mikkelsen, F., Invading og Integration (Immigration and Integration),(2008), **Akademisk Forlag**,p33.

- Overfaldet efter Koran-læsning ,

http://nyhederne-dyn.tv2.dk/article.php/id-1424089:overfaldet-efter-koranl%C3%A6sning.html

- Samuel , Huntington, political order in changing societies ,(1968), **Harverd university** , new york , p . 79.
- Samuel P . Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, (1997),New York, **Simon and Schuster**, P .209.

- Takeyh , Ghafoosudaiv." Decline of the Prophet: The Rise and Fall of Extremist Political Islam ",(2005) , Beirut**, Dar Al-Saqi When Hassan gardener**,87.

- **Vidino, Lorenzo," The Muslim Brotherhood's Conquest of Europe " ,(2005),** The Middle East Quarterly**,p.46.**

Abstract

The Problematic of the Islamic Identity and Political Stability in the European Union: 1990-2011

Prepared By

Hamzah Abdel Halim Mohammad Al-Ali

Supervisor
Dr. Jamal Abdel Karim Al-Shalabi
(Associate Professor)

This study, which bears the title "The Problematic of the Islamic Identity and Political Stability in the European Union: 1990-2011" attempts to respond to the following essential question: Does the intensified presence of the Islamic identity in the European Union affect the latter?

This study seeks to analyze relations between the two sides in a critical period that has been characterized by significant political transformation at both the international and regional levels, namely: the disintegration of the Soviet Union at the end of the eighties of the previous century, the collapse of the Berlin Wall in 1989, the Second Gulf War in 1990, the events of September 11, 2001, the occupation of Afghanistan and Iraq in 2003, the Lebanon war in 2006, and the Gaza war in 2008. The study posits that whenever there is a stronger assertion of the Islamic identity, with its various symbols (the hijab, minarets, Islamic schools and otherwise), within the Arab and Muslim communities residing in the European Union countries, conflicts between them and the indigenous communities in which they live will intensify which will, by necessity, lead to instability.

Thus, the significance of this study lies in its attempt to making a new contribution in the field of international relations, and political theory and thought, by elucidating the nature of relations between Muslims and their Islamic identity, and the host societies in the European Union. Furthermore, this study offers decision makers in the concerned states the opportunity to know academically the nature of this relationship, which could contribute to diminishing the incidence of conflict by virtue of pursuing policies and aims fostering political stability and security, while also promoting peace between the two sides.

The Study adopted the Systems Analysis paradigm of David Easton who predicates his theory on the premise that a political phenomenon is a set of overlapping relationships and interacting elements, which are originally constituted of a system and an environment. The main reason for selecting this paradigm is due to the notion that the "Islamic identity" represents one of the basic units "constituting the European political system," and hence, this identity is subject to the same influences and pressures which the system itself is subject to from the surrounding environment. This makes it necessary for Muslims and the Arab communities to collaborate with this system in responding to those influences, negatively or positively.

The Study reached a set of conclusions and findings based on the paradigm utilized, including:
.
1- The phenomenon of Arab and Islamic presence in the European Union has become firm and entrenched, for Muslims and Arabs are not merely passers-by but are full citizens, given that the number of Arabs and Muslims inhabiting Europe is presently

(25) million, which represents around 5% of the total population of the European Union.

2- The European policies led to inequality between Muslims and other members of religious communities in some cases, and in fact a decline in affording some rights given to other religious communities, this in addition to targeting Muslims with a discourse that is more hostile than is the case with adherents of other religions.

3- In regard to the interrelationship between the immigrant community and the future of society they can monitor the impact of Western society on the look and the practice of the Muslim faith. In terms of Western society and how a meeting of Muslims, can note the different positions of the States and communities in the West, through the various stages, so that the current phase is witnessing unprecedented in the strained relationship between Western societies on the one hand, and immigrant communities of Muslims on the other.